منظمة الأمم المتحدة
للتربيـة والعلم والثقافة

المجلس التنفيذي
الدورة التسعون بعد المائة

190 EX/18 Part I

١٩٠م ت/١٨ الجزء الأول

باريس، ٢٠١٢/٩/٧
الأصل: إنجليزي

البند ١٨ من جدول الأعمال المؤقت

المعاهد والمراكز من الفئة ٢

الجزء الأول

الملخص

عملاً بالقرارات ٣٥م/١٠٣ و١٨٦م ت/١٤ و١٨٩م ت/١٦، تقدم هذه الوثيقة معلومات عن التقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية المتكاملة والشاملة للمعاهد والمراكز من الفئة ٢ (٣٥م/٢٢ وتصويب)، وتنفيذ توصيات مرفق الإشراف الداخلي الذي أجرى عمليات مراجعة وتقييم مشتركة لإطار إدارة المعاهد والمراكز من الفئة ٢، التي استكملت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ (وترد الاستنتاجات الرئيسية لهذا التقرير التي نشرت في التقرير السنوي لمرفق الإشراف الداخلي لعام ٢٠١١ في الوثيقة ١٨٩م ت/١٦). وتتضمن هذه الوثيقة مجموعة محددة من التوصيات تستعرض سبل تعزيز شبكة المعاهد والمراكز من الفئة ٢ بحيث يمكن الاستفادة منها كوسيلة منخفضة التكلفة يعول عليها لتنفيذ الأهداف البرنامجية الأساسية لليونسكو وفي الوقت ذاته لتخفيض الآثار المالية والإدارية المترتبة على موارد المنظمة المحدودة.

الإجراءات المتوقع من المجلس التنفيذي اتخاذها: القرار المقترح في الفقرة ٢٤.

المقدمة

١ – بلغ عدد المعاهد والمراكز من الفئة ٢ التي وافق على إنشائها المؤتمر العام لليونسكو حتى الآن ٨١ معهداً ومركزاً تتوزع في ٥٨ بلداً. وتعمل هذه المعاهد والمراكز في مجالات اختصاصها بوصفها مراكز ومحاور للخبرة والامتياز على المستويين الإقليمي والدولي مكرسة لتقديم المساعدة والخدمات التقنية إلى الدول الأعضاء والشركاء في التعاون وكذلك إلى شبكة المكاتب الميدانية التابعة لليونسكو. وفي هذا السياق، من المتوقع أن تسهم المعاهد والمراكز من الفئة ٢ إسهاماً مباشراً في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للبرنامج أو الأولويات البرنامجية والموضوعية للمنظمة في إطار تنفيذ الاستراتيجية المتكاملة والشاملة للمعاهد والمراكز من الفئة ٢ التي وافق عليها المؤتمر العام في قراره ٣٥م/١٠٣ (بناءً على الوثيقة ٣٥م/٢٢ وتصويب).

٢ – ولا تعد المعاهد والمراكز من الفئة ٢ من الناحية القانونية جزءاً من المنظمة ولكنها ترتبط من خلال ترتيبات رسمية يوافق عليها المؤتمر العام. وهي تمثل مورداً مهماً تستفيد منه اليونسكو لا سيما في مجال توسيع وتعزيز الدعم البرنامجي الذي تقدمه المنظمة للدول الأعضاء على المستوى القطري.

٣ – لقد تزايد عدد المعاهد والمراكز من الفئة ٢ تزايداً ملحوظاً في الآونة الأخيرة إذ تمت الموافقة على إنشاء أكثر من نصف العدد الحالي خلال السنوات الأربع الأخيرة. ولئن كان هذا التوسع السريع للشبكة يشهد على إقبال الدول الأعضاء على الإسهام في إنجاز عمل اليونسكو من خلال تلك الآلية وعلى التزامها في هذا الصدد، إلا أن إدارة هذه المعاهد والمراكز يشكل عبئاً متزايداً على اليونسكو من حيث الموارد المالية والإدارية والبشرية. ويتزامن ذلك مع تفاقم العجز في ميزانية المنظمة التي تسعى إلى تحقيق مكاسب في الكفاءة.

٤ – وعلى النحو الوارد في تقرير مرفق الإشراف الداخلي بشأن استعراض إطار إدارة معاهد ومراكز اليونسكو من الفئة ٢ (١٨٩م ت/١٦) وفي تقرير عن عملية المسح التي يجريها مكتب التخطيط الاستراتيجي كل عامين (١٨٩م ت/إعلام ٥)، أثبت عدد من المعاهد والمراكز قدرته على الاضطلاع بدور حفاز من خلال تنفيذ أنشطة عالية الجودة على المستوى القطري. وخلُص هذان التقريران إلى أن الاستراتيجية المتكاملة والشاملة للمعاهد والمراكز من الفئة ٢ (الوثيقة ٣٥م/٢٢ وتصويب) أتاحت إطاراً سليماً للتعامل مع هذه الشبكة، غير أن هناك ضرورة لإدخال المزيد من التحسينات على عملية تنفيذ الاستراتيجية بغية زيادة فعالية الشبكة إلى أقصى حد وتقليص المخاطر الناجمة عن توسعها السريع.

٥ – وتقدم هذه الوثيقة معلومات عن التقدم المحرز منذ الدورة التاسعة والثمانين بعد المائة للمجلس التنفيذي سعياً إلى تعزيز تنفيذ الاستراتيجية، وذلك وفقاً للتوصيات الواردة في تقرير مرفق الإشراف الداخلي. وتقترح الوثيقة كذلك مجموعة من التوصيات المحددة لكي ينظر فيها المجلس التنفيذي.

تحديد جهة تنسيق عالمية تُعنى بالمعاهد والمراكز من الفئة ٢

٦ – على النحو المنصوص عليه في الاستراتيجية المتكاملة والشاملة للمعاهد والمراكز من الفئة ٢ (الوثيقة ٣٥م/٢٢ وتصويب)، كلفت المديرة العامة مكتب التخطيط الاستراتيجي بأن يكون جهة التنسيق على المستوى العالمي لجميع القضايا الخاصة بالمعاهد والمراكز من الفئة ٢. وعليه، يتولى مكتب التخطيط الاستراتيجي مسؤولية القيام بجملة أمور منها: (١) إجراء عملية مسح كل فترة عامين لجميع المعاهد

والمراكز من الفئة ٢؛ و(٢) توفير الدعم لقطاعات البرنامج في وضع استراتيجيات قطاعية للوقوف على سبل التعامل مع المعاهد والمراكز من الفئة ٢ والتفاعل معها بصدد مواضيع محددة؛ و(٣) استحداث قاعدة بيانات مركزية لجميع كيانات الفئة ٢ والحفاظ عليها؛ و(٤) تزويد الدول الأعضاء المهتمة بمعلومات عن الأسس التي ينبغي أن تقوم عليها المعاهد والمراكز من الفئة ٢ وكيف يتم إنشاؤها وإدارتها؛ و(٥) تنفيذ خطة اتصال عالمية شاملة للمعاهد والمراكز من الفئة ٢.

عملية المسح التي تجرى كل فترة عامين لجميع المعاهد والمراكز من الفئة ٢

٧ – أجرى مكتب التخطيط الاستراتيجي عملية مسح لفترة العامين ٢٠١٠–٢٠١١ لكل المعاهد والمراكز من الفئة ٢ البالغ عددها ٨١ مركزاً ومعهداً، استناداً إلى المعلومات التي قدمتها جهات التنسيق القطاعية بالتنسيق مع مديري وموظفي هذه المعاهد والمراكز. وشمل هذا المسح الذي يطابق من حيث الشكل الصيغة الواردة في القرارين ٣٥م/١٠٣ و١٨٦م ت/١٤، معلومات عن جهات التنسيق القطاعية التي حُددت لكل معهد أو مركز، والتخصص المواضيعي والتغطية الجغرافية لكل معهد أو مركز، ومساهمة كل كيان في العمل على تحقيق النتائج المتوخاة من برامج اليونسكو على صعيد محاور العمل، وإجمالي التكاليف المترتبة على التعامل مع كل منها، وأفضل الممارسات الكفيلة بتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب وبين بلدان الشمال والجنوب والتعاون الثلاثي بين الشمال والجنوب والجنوب. وقُدمت نتائج عملية المسح إلى المجلس التنفيذي لليونسكو في دورته التاسعة والثمانين بعد المائة في الوثيقة ١٨٩م ت/إعلام ٥ ويمكن الاطلاع على البيانات الأساسية المفصلة لكل مركز ومعهد على موقع اليونسكو العالمي للمراكز من الفئة ٢ في العنوان التالي: http://www.unesco.org/new/en/bureau-of-strategic-planning/resources/category-2-institutes/.

٨ – وأظهرت عملية المسح أن المعاهد والمراكز من الفئة ٢ يمكن أن تمثل مورداً بالغ الأهمية بالنسبة إلى المنظمة، ولا سيما في مجال تنفيذ برامج اليونسكو على المستوى القطري، ويتضح ذلك بصورة جلية من خلال الأداء الجيد للمعاهد والمراكز التي تُعنى بقضايا المياه والعلوم وتلك التي تهتم بالمسائل المتعلقة بالتراث الثقافي. ومع ذلك، خلصت عملية المسح إلى أنه لم يجر تشغيل جميع المعاهد والمراكز الموافق عليها والبالغ عددها ٨١ معهداً ومركزاً تشغيلاً تاماً، وإلى أنها لا تفي جميعها تماماً بالاستراتيجية المتكاملة والشاملة للمعاهد والمراكز من الفئة ٢ (الوثيقة ٣٥م/٢٢ وتصويب)، ولا سيما تلك التي حظيت بالموافقة قبل اعتماد الاستراتيجية الجديدة ووضع الاتفاق النموذجي الخاص بها. وفضلاً عن ذلك، كشف المسح عن الحاجة إلى إعادة النظر في تنامي التكاليف البشرية والإدارية والمالية المقترنة بتزايد عدد هذه المعاهد والمراكز للحد من تأثير ذلك على الميزانية العادية لليونسكو. وتشمل هذه التكاليف، جملة أمور منها، إجراء دراسات الجدوى بشأن الكيانات من الفئة ٢ المقترحة، ومشاركة موظفي اليونسكو في مجالس إدارة الكيانات من الفئة ٢، والاتصال بعدد متنامي من المعاهد والمراكز والتعامل معها، وإجراء عمليات استعراض وتقييم للمعاهد والمراكز قبيل تجديد الاتفاقات. وفي بعض الحالات، سبق وأن أخذت بعض المراكز من الفئة ٢ أو الدول الأعضاء المضيفة المعنية على عاتقها هذه التكاليف بصورة طوعية.

إنشاء لجنة معنية بالاستعراض

٩ – حرصاً على تقييم المخاطر والفرص المقترنة بإنشاء المعاهد والمراكز من الفئة ٢ بصورة أفضل، قدم مرفق الإشراف الداخلي في تقرير المراجعة والتقييم الذي أعده توصيات إلى مكتب التخطيط الاستراتيجي بإنشاء لجنة لاستعراض المعاهد والمراكز من الفئة ٢ بالتنسيق مع مساعدي المديرة العامة لجميع قطاعات البرنامج ومع كبار الموظفين الإداريين التابعين لمرفق الإشراف الداخلي ومكتب الشؤون القانونية لإنجاز المهام التالية :

(أ) توفير مبادئ توجيهية لتحسين فرز اقتراحات إنشاء المعاهد والمراكز من الفئة ٢ ودراسات الجدوى ذات الصلة ؛

(ب) تنسيق عمليات الاستعراض والتقييم المتعلقة بتجديد الاتفاقات لضمان استمرار جدوى جميع المعاهد والمراكز، وتحديد المعايير والإجراءات اللازمة لتجديد الاتفاقات، وتزويد جهات التنسيق القطاعية بمبادئ توجيهية فيما يخص التدابير التي يتعين اتخاذها بشأن المعاهد والمراكز التي لم يجر تشغيلها بصورة تامة؛

(جـ) تزويد القطاعات بمنبر لمناقشة القضايا المشتركة وتبادل الخبرات؛

(د) تقديم توصيات إلى المديرة العامة بصدد السبل الكفيلة بتحسين تنفيذ الاستراتيجية المتكاملة والشاملة والارتقاء بها.

١٠– واجتمعت لجنة الاستعراض مرتين، في ١١ تموز/يوليو وفي ١٧ آب/أغسطس ٢٠١٢، وتواصلت المناقشات في الفترة الفاصلة بالمراسلة. وترد النتائج التي تمخضت عن الاجتماعين أدناه مشفوعة بالتوصيات المناسبة لينظر فيها المجلس التنفيذي.

النظر في الاقتراحات الأولية ودراسات الجدوى

١١– اعتمدت لجنة الاستعراض مذكرة توجيهية بشأن عملية فرز الطلبات التي تقدمها الدول الأعضاء مقترحة إنشاء مركز أو معهد من الفئة ٢ والمعايير اللازمة الواجب تطبيقها بما في ذلك إجراء دراسة الجدوى. وترد تلك المذكرة في ملحق هذه الوثيقة.

عملية الاستعراض والتقييم المتعلقة بتجديد منح صفة المراكز من الفئة ٢

١٢– أقرت لجنة الاستعراض أيضا مذكرة توجيهية بشأن الإجراءات والمعايير الواجب تطبيقها لدى استعراض وتقييم المراكز أو المعاهد من الفئة ٢ لتحديد ما إذا كان ينبغي تجديد الاتفاق وبأي شروط. وتستجيب هذه المذكرة التي تسري على اليونسكو ككل للتوصية رقم ٦ من تقرير مرفق الإشراف الداخلي الوارد في الوثيقة ١٩٠م ت/إعلام ١٦. وتحدد المذكرة المعايير التي ينبغي استيفاؤها والمعلومات التي ينبغي للمراكز أو المعاهد تقديمها لكي يُنظر في تجديد الاتفاق. وعلى النحو الوارد في الفقرة ألف – ٣,٢ من الاستراتيجية المتكاملة والشاملة، تدرج المديرة العامة نتائج عمليات الاستعراض هذه، بما في ذلك إقرار أو رفض تجديد اتفاق قائم، في التقرير الذي تقدمه إلى المجلس التنفيذي بشأن تنفيذ البرنامج (الوثيقتان

م ت/٤ وم/٣) وفي التقارير الموجهة إلى الهيئات الفرعية على النحو المبين في الاستراتيجيات القطاعية. ولكي يتسنى للمديرة العامة تجديد اتفاق ما، يتعين الحصول على موافقة المجلس التنفيذي. ونظراً لأن هذا الإجراء ليس محدداً بشكل واضح في الاستراتيجية المتكاملة والشاملة، يرى المجلس التنفيذي من المناسب تعديل المادة ١٥ من الاتفاق النموذجي لإلغاء التجديد التلقائي لمنح صفة المعاهد والمراكز من الفئة ٢ إلى الأبد، وإدراج إشارة صريحة إلى المعايير والإجراءات الواردة في الوثيقة ١٩٠م ت/إعلام ١٦. فضلاً عن ذلك، تقترح لجنة الاستعراض أيضا تعديل المادة ١٦ من الاتفاق النموذجي والفقرة ألف – ٤ من الاستراتيجية، بحيث يجوز للمجلس التنفيذي، في حال أوصت النتائج المتمخضة عن عملية الاستعراض والتقييم برفض تجديد الاتفاق أن ينهي الاتفاق عوضا عن انتظار صدور قرار من المؤتمر العام. وقد يرغب المجلس التنفيذي في تقديم توصية مناسبة بشأن هاتين المسألتين إلى المؤتمر العام.

١٣– وناقشت لجنة الاستعراض أيضا الآثار المحتملة للدورة البرنامجية الجديدة، بما في ذلك استراتيجية المنظمة المتوسطة الأجل القادمة (٣٧م/٤) التي تشمل الآن ثماني سنوات، ووثيقة البرنامج والميزانية الخاصة بالمنظمة (٣٧م/٥) التي تمتد الآن لأربع سنوات فيما يخص البرنامج، على مدة الاتفاقات المبرمة مع المراكز من الفئة ٢. وترى لجنة الاستعراض بشكل عام أن المدة المناسبة هي أربع سنوات إذ يمكن خلالها مواءمة جميع المعاهد والمراكز والاتفاقات مع الجزء الخاص بالبرنامج من الوثائق م/٥ المقبلة، مما يؤدي إلى تيسير عملية رصد أنشطة المعاهد والمراكز والإبلاغ عنها. ومع ذلك، ارتأت اللجنة في نهاية المطاف أن فترة الست سنوات الحالية، على النحو المتوخى في الاستراتيجية المتكاملة والشاملة، ستظل الأنسب مع مراعاة التأخير الذي غالباً ما يعترض عملية التوقيع على الاتفاقات التي يوافق عليها المؤتمر العام أو دخولها حيز النفاذ، تماشياً مع المادة ١٤ من الاتفاق النموذجي الموحد، وفترة التقييم المطلوبة التي تتراوح بين ستة أشهر واثني عشر شهراً.

التكاليف المترتبة على التشارك مع المعاهد والمراكز من الفئة ٢

١٤– ناقشت لجنة الاستعراض أيضا الأثار المالية المترتبة على تعامل اليونسكو مع الكيانات من الفئة ٢ ومع الشبكة ككل. وعلى الرغم من أن اليونسكو غير ملزمة بتوفير التمويل المباشر للمراكز والمعاهد من الفئة ٢، فإن هذا التشارك تترتب عليه تبعات مالية. وعلى النحو المبين في الفقرة هاء ١,٢ من الاستراتيجية، ترتبط هذه التكاليف بإعداد دراسات الجدوى ومشاركة موظف يمثل المديرة العامة في الاجتماعات السنوية للهيئات الرئاسية للمعاهد والمراكز. وبالإضافة إلى هذه التكاليف المباشرة، يكرس الموظفون المعنيون وقتاً طويلاً لهذا الغرض فضلاً عن التكاليف المرتبطة بالاتصال بعدد متزايد من المعاهد والمراكز والتعامل معها. ويمكن احتواء تكلفة الربط الشبكي إلى حد ما من خلال استخدام وسائل اتصال منخفضة التكلفة. وأخيراً، ينبغي أخذ التكاليف المترتبة على إجراء عمليات استعراض وتقييم المعاهد والمراكز قبل تجديد الاتفاقات في الحسبان، بما في ذلك إمكانية الاستعانة بخبراء استشاريين.

١٥– وتوخياً لتخفيف العبء المالي على موارد المنظمة المحدودة، يمكن دعوة الدول الأعضاء أو بعض المعاهد والمراكز إلى أن تتحمل بصورة طوعية إجمالي التكاليف التي تقع على عاتق اليونسكو فيما يخص إجراء دراسات الجدوى، ومشاركة موظفيها في اجتماعات الهيئات الرئاسية للمراكز والمعاهد وجميع عمليات الاستعراض والتقييم المتعلقة بتجديد الاتفاق. وقد يرغب المجلس التنفيذي في أن يوصي المؤتمر

العام بإدخال تعديل على الفقرة هاء ١,٢ من الاستراتيجية المتكاملة والشاملة الحالية، بحيث تصبح الدول الأعضاء ملزمة بتقاسم هذا العبء المالي.

الاستراتيجيات القطاعية لتعزيز الإدارة والتنسيق والتشارك مع المعاهد والمراكز من الفئة ٢

١٦- درست لجنة الاستعراض الاستراتيجيات القطاعية التي أعدت بدعم من مكتب التخطيط الاستراتيجي وأقرتها وفقاً للتوصية ١ الواردة في تقرير مرفق الإشراف الداخلي. وتقدم هذه الاستراتيجيات معلومات عن السبل التي تتبعها قطاعات برنامج اليونسكو للتعامل مع المعاهد والمراكز في مجالات اختصاصها وتنسيق وإدارة الأنشطة ذات الصلة. وتقدم الاستراتيجيات القطاعية معلومات محددة عن مهام المعاهد والمراكز ومساهمتها في تحقيق الأهداف البرنامجية القطاعية المنشودة ولا سيما في مجال موضوعي محدد مثل التراث الثقافي أو الهيدرولوجيا أو في قطاع بأكمله. وتبين الاستراتيجيات أيضا أوجه التكامل فيما بين المعاهد والمراكز، وسبل الربط الشبكي فيما بينها والتنسيق مع مقر اليونسكو ومكاتبها الميدانية. وفضلاً عن ذلك، تساعد هذه الاستراتيجيات على تحديد ما إذا كان إنشاء معهد أو مركز ما ضرورياً، سواء من الناحية الجغرافية أو المواضيعية، وبذلك يمكن للأمانة فرز الاقتراحات على نحو أفضل. وتقدم الاستراتيجيات أيضاً معلومات عن شتى آليات الاتصال التي أنشئت لزيادة تبادل المعلومات مع المعاهد والمراكز من الفئة ٢ وفيما بينها. وترد جميع الاستراتيجيات القطاعية على موقع اليونسكو العالمي للمراكز من الفئة ٢ في العنوان التالي : http://www.unesco.org/new/en/bureau-of-strategic-planning/resources/category-2-institutes/.

١٧- ووافقت لجنة الاستعراض على ضرورة إجراء تحديث منهجي لجميع الاستراتيجيات القطاعية تماشياً مع الاستراتيجية المتوسطة الأجل لليونسكو (م/٤) ودورات البرنامج والميزانية الخاصة بها (م/٥)، والعمل عند الاقتضاء على تطويرها بالتشاور مع الهيئات الفرعية المعنية التابعة لليونسكو (مثل مجلس البرنامج الهيدرولوجي الدولي أو لجنة التراث العالمي).

تعزيز الربط الشبكي مع المعاهد والمراكز وفيما بينها

١٨- ناقشت لجنة الاستعراض أيضاً الممارسات والنهوج الكفيلة بتعزيز الربط الشبكي فيما بين المعاهد والمراكز التي ينصب اهتمامها على قضايا مماثلة. ورأت أن الاجتماعات التشاورية السنوية أو لفترة العامين التي عقدتها المعاهد والمراكز من الفئة ٢ المعنية بالبرنامج الهيدرولوجي الدولي وبالتربية وبالثقافة، تعد ممارسة جيدة إذ تتيح للمعاهد وللمراكز المعنية بالموضوعات ذاتها مشاطرة أعمالها واستطلاع الإمكانيات بشأن سبل تعزيز التعاون فيما بينها ومع أسرة اليونسكو. ونظراً للصعوبات المالية الحالية التي تواجهها المنظمة، ارتأت لجنة الاستعراض أنه يتعين على المعاهد والمراكز من الفئة ٢ تحمل مسؤولية استضافة وتمويل هذه الاجتماعات التشاورية.

١٩- وقدم قطاع التربية معلومات عن الجهود التي بذلها بغية زيادة تدفق الاتصالات مع المعاهد والمراكز المعنية بالتربية ومقر اليونسكو ومكاتبها الإقليمية والميدانية وذلك من خلال إصدار نشرة المراكز الإعلامية النصف السنوية، بما في ذلك قائمة بريدية مكرسة لممثلي المراكز، وإنشاء حيز للعمل ضمن موقع شبكة الإنترنت الداخلية للقطاع. ويتيح ذلك للموظفين والشركاء تبادل المعلومات بشأن الأنشطة ومناقشة القضايا المشتركة واستكشاف الفرص لمزيد من التعاون. وارتأت لجنة الاستعراض أن توصي جميع القطاعات باتباع

نهج مماثل بغية تعزيز التواصل المتبادل مع المعاهد والمراكز من الفئة ٢ بالاستعانة بمثل هذه الأساليب المنخفضة التكلفة.

الرصد والإبلاغ والشفافية

٢٠- أقرت لجنة الاستعراض مقتدية أمثلة البرنامج الهيدرولوجي الدولي ومركز التراث العالمي استحداث نماذج بسيطة تتيح لمديري المعاهد والمراكز من الفئة ٢ تقديم تقارير عن الأنشطة، بأنه يتعين على جميع جهات التنسيق القطاعية أن تحدو حدوها في استحداث آلية مماثلة لتقديم التقارير كل فترة عامين وإرسال نسخة إلكترونية بحلول موعد الدورة السابعة والثلاثين للمؤتمر العام. وأن تقوم أيضاً بإطلاع اللجان الدولية الحكومية المعنية مثل البرنامج الهيدرولوجي الدولي ولجنة التراث العالمي على هذه التقارير.

٢١- وتمّ الإجماع أيضاً على أن تُدرج المعلومات المتعلقة بإسهام جميع المعاهد والمراكز من الفئة ٢ في تحقيق أهداف اليونسكو المنشودة في نظام المعلومات عن الاستراتيجيات والمهام وتقييم النتائج (نظام سيستر). وكان هناك إجماع على إدراج هذه المعلومات في التقارير النظامية لليونسكو (الوثائق م ت/٤ وم/٣).

٢٢- وتماشياً مع التوصية رقم ٥ التي قدمها مرفق الإشراف الداخلي، استحدث مكتب التخطيط الاستراتيجي موقعاً إلكترونياً عالمياً شاملاً خاص بالمراكز من الفئة ٢ يرمي إلى تعزيز حضور المعاهد والمراكز من الفئة ٢ وتعزيز رصد الشبكة. ويقدم الموقع الإلكتروني معلومات عن جميع المعاهد والمراكز من الفئة ٢ التي حظيت بموافقة المؤتمر العام، وبياناتها الأساسية ذات الصلة وجهات التنسيق، وغيرها من الوثائق الاستراتيجية بما في ذلك الاستراتيجية المتكاملة والشاملة (٣٥م/٢٢ وتصويب). وتجري الاستعدادات للعمل مع جهات التنسيق القطاعية من الفئة ٢ لتوسيع قاعدة البيانات هذه لتشمل كل دراسات الجدوى والاتفاقات المبرمة مع المعاهد والمراكز وتقارير أنشطة المعاهد والمراكز التي تغطي فترة العامين وتقارير الاستعراض المتعلقة بتجديد الاتفاقات وغيرها من الوثائق ذات الصلة بحلول نهاية عام ٢٠١٢. وقد استحدث عدد من القطاعات بما في ذلك قطاع التربية وقطاع العلوم الطبيعية وقطاع الثقافة وقطاع الاتصال والمعلومات صفحات خاصة على الإنترنت تضم معلومات عن شبكة المراكز من الفئة ٢ الخاصة بها، ويمكن الوصول أيضاً إلى هذه الصفحات من الموقع الإلكتروني العالمي لمكتب التخطيط الاستراتيجي من خلال وصلة إلكترونية رابطة.

التوصيات

٢٣- لاحظت لجنة الاستعراض أنه في حين توفر الاستراتيجية المتكاملة والشاملة للمعاهد والمراكز من الفئة ٢ (٣٥م/٢٢ وتصويب) أساساً متيناً لإدارة الشبكة ككل، فإن ثمة حاجة إلى أن ينظر المجلس التنفيذي في إدخال عدد من التعديلات على الاستراتيجية والاتفاق النموذجي ذي الصلة وأن يوصي المؤتمر العام باعتمادها بغية زيادة تعزيز إدارة الشبكة والتغلب على نقاط الضعف الموجودة وذلك بإدراج جملة من الأمور منها :

- بند في الاستراتيجية المتكاملة والشاملة يطلب من جميع المعاهد والمراكز الامتثال لاستراتيجيات القطاعات المعنية؛

- تعديل المادتين ١٥ و ١٦ من الاتفاق النموذجي للاستراتيجية المتكاملة والشاملة بحيث تُلغى إمكانية التجديد التلقائي للمعاهد والمراكز إلى الأبد ويُنص على أن المجلس التنفيذي هو الذي يقرر تجديد الاتفاق أو إلغاءه بالاستناد إلى النتائج المتمخضة عن عمليات التقييم المتعلقة بتجديد الاتفاق.

- وعليه، تماشياً مع ما ورد أعلاه، ينبغي تعديل الفقرة ألف – ٤ من الاستراتيجية المتكاملة والشاملة بحيث يتولى المجلس التنفيذي مسؤولية إلغاء اتفاق استناداً إلى عملية استعراض وتقييم سلبية لتجديد الاتفاق.

- بند يقضي بأن تقوم جميع المعاهد والمراكز بتقديم تقارير منتظمة ومتسقة إلى الهيئتين الرئاسيتين لليونسكو بشأن إسهامها في تحقيق الأهداف الاستراتيجية لبرنامج اليونسكو وذلك من خلال التقارير النظامية لليونسكو (م ت/٤ وم/٣) وتقديم تقارير كل سنتين؛

- تعديل أحكام الفقرة هاء ١,٢ بحيث تنص على أن تتحمل الدول الأعضاء أو المعاهد والمراكز المنفردة كامل التكاليف التي تتكبدها اليونسكو لإجراء دراسات الجدوى والمشاركة في الهيئات الرئاسية للمعاهد والمراكز وعمليات الاستعراض والتقييم المتعلقة بتجديد الاتفاقات وغيرها من التكاليف المترتبة على اجتماعات التنسيق السنوية.

مشروع القرار المقترح

٢٤- بناءً على ما تقدم، قد يرغب المجلس التنفيذي في النظر في مشروع القرار التالي:

إن المجلس التنفيذي،

١ – إذ يذكّر بالقرار ٣٥م/١٠٣ الذي اعتمد المؤتمر العام بموجبه الاستراتيجية المتكاملة والشاملة الخاصة بالمعاهد والمراكز من الفئة ٢ التي تعمل تحت رعاية اليونسكو على النحو الوارد في الوثيقة ٣٥م/٢٢ وتصويب، ويذكر أيضاً بالقرار ١٨٩م ت/١٦،

٢ – وقد درس الوثيقتين ١٩٠م ت/١٨ الجزء الأول و١٩٠م ت/إعلام ١٦،

٣ – وإذ يدرك أن شبكة المعاهد والمراكز من الفئة ٢ تملك إمكانيات كبيرة تسهم بها في تحقيق الأهداف الاستراتيجية لبرنامج اليونسكو ولاسيما على الصعيد القطري، وأن إطار إدارة معاهد ومراكز الفئة ٢ (٣٥م/٢٢ وتصويب) القائم يضع حدوداً ومبادئ عامة واضحة للتشغيل،

٤ – يُسلم بأن الإبقاء على شبكة معاهد ومراكز الفئة ٢ وتنسيقها تترتب عليها تكاليف تتكبدها المنظمة فيما يتعلق بوقت الموظفين وموارد البرنامج العادي وبأنه يتعين اتخاذ تدابير لتقليص هذه التكاليف،

٥ – ويشكر المديرة العامة على الجهود المبذولة لتحسين تنفيذ الاستراتيجية المتكاملة والشاملة الخاصة بالمعاهد والمراكز من الفئة ٢ (الوثيقة ٣٥م/٢٢ وتصويب) بما يتماشى مع التوصيات

الواردة في المراجعة والتقييم المشتركين لإطار إدارة معاهد ومراكز الفئة ٢ الذي أجراه مرفق الإشراف الداخلي؛

٦ – ويوافق على أن يوصي المؤتمر العام إبان دورته السابعة والثلاثين بإدخال تعديلات على الاستراتيجية المتكاملة والشاملة الخاصة بالمعاهد والمراكز من الفئة ٢ بغية تعزيز إجراءات تجديد منح صفة المعاهد أو المراكز من الفئة ٢، وتحسين مواءمة عمليات المعاهد والمراكز من الفئة ٢ مع نهج إدارة اليونسكو القائم على النتائج ومع الاستراتيجيات القطاعية، وتعزيز متطلبات الشبكة في مجالي الرصد والإبلاغ، وتقليص التكاليف التي تتكبدها اليونسكو نتيجة الإبقاء على هذه الشبكة من حيث الموارد المالية والبشرية، على النحو المبين في الفقرة ٢٣ من الوثيقة ١٩٠م ت/١٨ الجزء الأول؛

٧ – ويقر المذكرة التوجيهية الواردة في ملحق الوثيقة ١٩٠م ت/١٨ الجزء الأول وفي الوثيقة ١٩٠م ت/إعلام ١٦ ويطلب من المديرة العامة تطبيقها وفقا لذلك؛

٨ – كما يطلب من المديرة العامة موافاته في دورته الحادية والتسعين بعد المائة بتقرير عن نتائج عمليات الاستعراض المتعلقة بتجديد الاتفاقيات.

الملحق

مذكرة توجيهية لتطبيق الاستراتيجية المتكاملة والشاملة الخاصة بالمعاهد والمراكز من الفئة ٢

١ – حالما تتلقى المديرة العامة اقتراحاً كتابياً توجهه دولة عضو أو دول أعضاء لمنح مركز أو معهد صفة كيان من الفئة ٢، تقوم بتقييم الطلب بالاستناد إلى المعلومات المتاحة بالتشاور مع مساعد المديرة العامة وتحدد ما إذا كان يتعين على قطاع البرنامج المعني إجراء دراسة جدوى.

٢ – وإذا ما قررت المديرة العامة إجراء دراسة جدوى، تُدعى الدولة أو الدول الأعضاء المعنية للنظر في تحمل جميع التكاليف المترتبة على إعداد دراسة الجدوى أو تحديد مصادر أخرى خارجة عن الميزانية لتغطية هذه التكاليف، في ضوء القيود المفروضة على موارد المنظمة.

٣ – وحيثما توجد هيئة دولية حكومية أو هيئة فرعية قائمة، تُدعى مثل هذه الهيئة لاستعراض الاقتراح بغية تحديد ما إذا كان يندرج في الإطار المعني وتقدم الاستراتيجية القطاعية توصية إلى المديرة العامة بشأن ما إذا كان ينبغي إجراء دراسة الجدوى.

٤ – يجب أن تشمل دراسات الجدوى على المعلومات التالية ليتسنى للمديرة العامة التحقق على النحو الواجب من استيفائها للشروط المحددة في الوثيقة ٣٥م/٢٢ وتصويب:

(أ) الصلة البرنامجية الواضحة بين أنشطة المعهد أو المركز من جهة، وغايات اليونسكو المبينة في ميثاقها التأسيسي والأهداف الاستراتيجية لبرنامج اليونسكو وأولوياته؛

(ب) نطاق أنشطة المعهد أو المركز المقترح وأهليته وقدرته على تحقيق أهدافه؛

(جـ) تأثير المعهد أو المركز ومواءمته على الصعيد العالمي أو الإقليمي أو دون الأقاليمي أو الأقاليمي (الحقيقيان أو المتوقعان) وأوجه التكامل بين أنشطته وأنشطة معاهد أو مراكز أخرى قائمة ذات محاور اهتمام مماثلة، ومساهمته المتوقعة في مجال إسداء المشورة بشأن السياسات وبناء قدرات الدول الأعضاء وتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب، والإسهام الذي يتعين على اليونسكو تقديمه والدور المنوط بها؛

(د) احتمال التكامل أو ازدواج الجهود بين المعهد أو المركز المقترح ومختلف الكيانات من الفئة ٢ أو المؤسسات الأخرى المماثلة التي أنشأتها وتتولى تشغيلها منظمات أخرى تابعة لمنظومة الأمم المتحدة؛

(هـ) احتمال تأثير المشاركة مع المعهد أو المركز المقترح في قدرة أمانة اليونسكو على الاضطلاع بالتنسيق الفعال لهذا المعهد أو المركز ولغيره من المعاهد أو المراكز من الفئة ٢،

(و) الاستدامة المالية للمعهد أو المركز.

٥ – ما أن يتم النظر في دراسة الجدوى التي يجب أن تضم مشروع اتفاق ومشروع قرار يوجه إلى المجلس التنفيذي، والموافقة عليها من خلال القنوات الداخلية المختصة في الأمانة، تدرج تلك الدراسة في جدول أعمال المجلس التنفيذي بناء على طلب المديرة العامة.

٦ – يجب أن تبين دراسة الجدوى صراحة أي انحراف يحيد عن الاتفاق النموذجي كما ورد في الاستراتيجية المتكاملة والشاملة (الوثيقة ٣٥م/٢٢ وتصويب).

٧ – ينظر المجلس التنفيذي بعدئذ في دراسة الجدوى وفي مشروع الاتفاق، وبناء على ذلك يقدم التوصية المناسبة إلى المؤتمر العام.

٨ – يدرس المؤتمر العام بعدئذٍ توصية المجلس التنفيذي ويبّت في إنشاء معهد أو مركز من الفئة ٢ يعمل تحت رعاية اليونسكو بموجب قرار محدد، ويأذن للمديرة العامة بإبرام اتفاق بين اليونسكو والحكومة أو الحكومات المعنية.

منظمة الأمم المتحدة
للتربية والعلم والثقافة

المجلس التنفيذي
الدورة التسعون بعد المائة

190 EX/18 Part II

١٩٠م ت/١٨ الجزء الثاني

باريس، ٢٠١٢/٨/٢٧
الأصل: إنجليزي

البند ١٨ من جدول الأعمال المؤقت

المعاهد والمراكز من الفئة ٢

الجزء الثاني

اقتراح إنشاء مركز إقليمي للجودة والتميز في التعليم العام، في المملكة العربية السعودية

الملخص

استجابة لاقتراح تقدمت به حكومة المملكة العربية السعودية بشأن إنشاء مركز إقليمي للجودة والتميز في التعليم العام بوصفه مركزاً من الفئة ٢ يعمل تحت رعاية اليونسكو، أوفدت بعثة تقنية في شباط/فبراير ٢٠١٢ لتقييم جدوى إنشائه. وتم تقييم اقتراح إنشاء هذا المركز وفقاً للمعايير الواردة في القرار ٣٥م/١٠٣ والمتعلقة بإنشاء المعاهد والمراكز التي تعمل تحت رعاية اليونسكو.

وأعدت هذه الوثيقة بعد إنجاز البعثة المذكورة أعلاه. وهي تستعرض الشروط اللازمة لإنشاء هذا المركز وتبين الأساس المنطقي للاقتراح الذي قدمته السعودية.

ويرد بيان الآثار المالية والإدارية في الفقرة ٥

الإجراءات المتوقع من المجلس التنفيذي اتخاذها: القرار المقترح في الفقرة ٩.

المقدمة

١ – من الواضح أن الهدف ٦ للتعليم المتعلق بتوفير تعليم جيد وفرص تعلّم فعالة للجميع على نحو منصف قد حاد عن مساره، إذ ما زالت بلدان عديدة تعاني من انخفاض مستوى التعليم وتفاوت جودته ومن عدم فعالية التعلّم. والأهم من ذلك هو أن التعليم العالي الجودة والتعلّم الفعّال شرطان أساسيان لتحقيق جميع أهداف التعليم للجميع الأخرى. وتشير الأدلة إلى أن تدني نوعية التعليم وعدم فعالية التعلّم يقوضان بالفعل التقدم المحرز في توسيع نطاق الانتفاع بالتعليم. ويظهر ذلك بوضوح في ارتفاع معدلات الإعادة، وارتفاع معدلات التسرب، وكثرة عدد الدارسين الذين يغادرون المدرسة دون اكتساب المهارات والكفاءات التي تتناسب مع مستوى تحصيلهم الدراسي. ولا تستثنى من هذا التحدي المشهود على الصعيد العالمي أي دولة عربية، حتى الدول ذات الدخل الفردي المرتفع. ولذلك يمثل المركز المقترح حلاً للمنطقة جاء في الوقت المناسب، وينطوي أيضاً على إمكانيات للتعلم من شأنها أن تفيد المناطق الأخرى.

٢ – ثم إن اليونسكو، بوصفها وسيطاً محايداً للمعرفة، تشجع وتدعم الجهود المبذولة على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني لمواجهة الصعوبات في تأمين جودة التعليم وفعالية التعلم باستخدام سياسات، واستراتيجيات ومنهجيات ونهوج تتماشى مع البيئة القائمة. وفي الوقت نفسه، وضعت اليونسكو إطاراً لتحليل وتشخيص جودة التعليم العام، يمكن تطويعه لمواءمة جميع البيئات التي تشمل مراحل التعليم العام[(١)].

٣ – واقترحت المملكة العربية السعودية إنشاء مركز إقليمي للجودة والتميز في التعليم العام (تسمية مؤقتة) يعمل تحت رعاية اليونسكو (الفئة ٢) ويشار إليه فيما يلي باسم "المركز". ويقوم اقتراح إنشاء هذا المركز على اقتناع الدول العربية بالتزامها المتمثل في تحسين نظم تعليمها العام وعلى إقرارها بأن الدروس المستخلصة من تجارب البلدان الأخرى يمكن أن تقدم للمنطقة أفكاراً مفيدة وأنشطة قابلة للتكييف. وفي الوقت نفسه، يمكن للمناطق الأخرى أن تستفيد بدورها من الدروس المستخلصة من هذه المنطقة ومن عمليات المركز.

٤ – وفي هذه الوثيقة يتم عرض وتحليل معلومات أساسية عن إنشاء المركز المقترح ونطاقه وجدواه والنتائج المتوقعة من إنشائه، وبوجه خاص الفوائد التي يعود بها على الدول الأعضاء في المنطقة العربية وأهميته بالنسبة لبرامج اليونسكو.

لمحة عامة عن الاقتراح

٥ – يسعى الاقتراح الذي تقدمت به المملكة العربية السعودية إلى الالتزام بالمبادئ التوجيهية وبالمعايير الواردة في الاستراتيجية المتكاملة والشاملة الخاصة بالمعاهد والمراكز من الفئة ٢ (القرار ٣٥م/١٠٣)، وذلك من خلال عملية تتكون من مرحلتين، ومن المقرر تقديم مشروع الاتفاق المتصل بالمركز إلى المجلس التنفيذي

(١) المراحل التعليمية الممتدة من روضة الأطفال إلى الصف الثاني عشر (أي ما يعادل آخر عام في المرحلة العليا من التعليم الثانوي).

في دورة لاحقة. ومنذ أن أجريت دراسة الجدوى، تم اقتراح بعض التحسينات وقدمت اليونسكو مشورة تقنية بشأن الخطوات المقبلة في هذا الصدد.

(أ) **الأهداف**: يهدف المركز إلى تمكين الدول الأعضاء في المنطقة العربية من تعزيز قدرات نظمها التعليمية لكي توفر على نحو منصف خدمات تعليمية جيدة إلى جميع الدارسين على مستوى التعليم العام ولكي تيسر على نحو فعّال تعلمهم. وسيستخدم المركز في هذا الصدد جملة من الأدوات من بينها السياسات الملائمة، والخطط، والنهوج الخاصة بالأنظمة وآليات تبادل المعارف.

(ب) **المهام**: سينظم المركز أنشطته وفقاً لخمس فئات رئيسية هي: (١) البحث والتطوير؛ (٢) التدريب وبناء القدرات؛ (٣) النهوج المعنية بالنظم وبضمان الجودة؛ (٤) الاعتراف بالأداء والتميز في صفوف المعلمين والدارسين؛ (٥) إعداد وإدارة ونشر المعارف بشأن النهوج الخاصة بالنظم من أجل الارتقاء بجودة التعليم وفعالية التعلّم.

(جـ) **الوضع القانوني والبنية**: سيتمتع المركز بالشخصية والأهلية القانونيتين اللازمتين لممارسة وظائفه كمؤسسة حكومية أنشئت في إطار التشريعات الوطنية. وسيتمتع المركز، الخاضع لسلطة وزارة التربية، بالاستقلال في إعداد وتنفيذ برامجه وأنشطته. وكما سيعمل المعهد تحت رعاية اليونسكو ولكنه سيكون مستقلاً عن اليونسكو. ولن تكون اليونسكو مسؤولة قانونياً عن المعهد ولن تتحمل أي مسؤوليات أو التزامات من أي نوع، سواء كانت إدارية أو مالية أو خلاف ذلك.

وستنطوي بنية المركز على ما يلي:

(١) مجلس الإدارة: وهو هيئة مكلفة بتوجيه أنشطة المركز المالية والمواضيعية والشؤون الخاصة بالسياسات والإدارة والأولويات، والإشراف على هذه الأنشطة والشؤون ورصدها. وسيتولى مجلس الإدارة تخطيط أنشطة المركز والإشراف عليها.

(٢) اللجنة التنفيذية: وهي هيئة من الأخصائيين يُنشئها مجلس الإدارة.

(٣) الأمانة: وهي هيئة مكلفة بتسيير شؤون المركز.

(د) **المسائل المالية**: تتحمل حكومة المملكة العربية السعودية جميع تكاليف مرافق المركز بما في ذلك تكاليف المعدات واللوازم والاتصالات وموظفي الأمانة وصيانة البنى الأساسية وتكاليف بعثات اليونسكو الناجمة عن عضويتها في مجلس إدارة المركز، وتكاليف عمليات التقييم المتعلقة بإجراءات تجديد الاتفاقات.

(هـ) **مجالات التعاون مع اليونسكو**

(١) يأمل المركز في دعم جهود اليونسكو المبذولة للارتقاء بجودة التعليم العام في البلدان العربية وتقديم المساعدة إلى وزارات التربية والتعليم العربية في مجال إعداد نظم للتعليم

العام تتسم بالجودة والفعالية. وسيؤدي المركز دور محور للدراية الفنية في مجال التعليم العام في الدول العربية وسيساهم في أنشطة اليونسكو عن طريق تلبية احتياجات المنطقة فيما يتعلق بالموارد البشرية. وتهدف أنشطته إلى إعداد وتبادل وتطبيق أفكار عملية وأفضل الممارسات في مجال التعليم العام.

(٢) ويطلب المركز من اليونسكو أن تقدم الدعم التقني اللازم لإنشاء مركز سليم ومستدام، وذلك من خلال تبادل الموظفين وإعارتهم، ومساعدة المركز في إقامة الروابط مع المؤسسات والوكالات الأخرى؛ وإشراك المركز في مختلف البرامج التي تنفذها اليونسكو والتي تفيد الطرفين.

تأثير المركز على الصعيد الإقليمي أو الدولي

٦ – أشارت المملكة العربية السعودية وقت تقديم هذا الاقتراح، إلى أنها قد حظيت بدعم الدول الأعضاء في المنطقة العربية في هذا الصدد.

(أ) سيسعى المركز إلى التأثير على الصعيد الإقليمي من خلال مساعدة بلدان المنطقة العربية في جهودها الرامية إلى تحقيق التعليم الجيد والتعلّم الفعال للجميع وضمان استدامتهما، وذلك من خلال إتاحة جميع برامجها للدول الأعضاء في المنطقة. وسيؤثر المركز أيضاً على نحو إيجابي على المناطق الأخرى من خلال مهامه المتمثلة في نشر المعارف.

(ب) وسيضطلع المركز بدور مركز لتبادل المعلومات في المنطقة يرمي إلى نقل التجارب والمعارف والممارسات الواعدة في مجال التعليم العام.

الآثار المالية والإدارية

٧ – وفقاً للقرار ٣٥م/١٠٣، لن تقدم اليونسكو أي دعم مالي لأغراض إدارية أو برنامجية. وتتمثل التكاليف الإدارية المتوقعة التي تقع على عاتق اليونسكو فيما يخص تشغيل المركز، في حال إنشائه بصفة مركز من الفئة ٢، في تكاليف الاتصال مع المركز لتوفير المساعدة التقنية، كلما اقتضى الأمر ذلك، وتيسير التنسيق بين شبكات المؤسسات والوكالات المعنية.

التقييم الموجز للاقتراح المقدم:

٨ – يكتسي دعم الدول الأعضاء في المنطقة العربية في جهودها الرامية إلى تطبيق نظم جيدة في مجال التعليم العام أهمية بالغة في سبيل تحقيق التعليم للجميع. وإن اقتراح إنشاء مركز إقليمي للجودة والتميز في التعليم العام بالمملكة العربية السعودية، بوصفه مركزاً من الفئة ٢ يعمل تحت رعاية اليونسكو، يتماشى بصورة مرضية مع المبادئ الواردة في القرار ٣٥م/١٠٣.

القرار المقترح:

٩ – بناء على ما تقدم، قد يرغب المجلس التنفيذي في اعتماد القرار التالي:

إن المجلس التنفيذي،

١ – وقد درس الوثيقة ١٩٠م ت/١٨ الجزء الثاني التي تتضمن اقتراحاً لإنشاء مركز إقليمي للجودة والتميز في التعليم العام (روضة الأطفال والتعليم الابتدائي والتعليم الثانوي) بوصفه مركزاً من الفئة ٢ يعمل تحت رعاية اليونسكو،

٢ – وإذ يضع في اعتباره الاهتمام البالغ الذي تبديه السعودية في تسريع عملية إنشاء المركز المقترح،

٣ – يرحب باقتراح السعودية بشأن إنشاء مركز إقليمي للجودة والتميز بوصفه مركزاً من الفئة ٢ يعمل تحت رعاية اليونسكو؛

٤ – ويطلب من السعودية أن تواصل العمل على نحو وثيق مع اليونسكو لضمان إنشاء المركز المقترح بصورة سليمة تقنياً وأن تقدم المزيد من المعلومات بشأن التزاماتها المالية ونطاق برنامج المركز المقترح وتوجهه وأساليب تشغيله؛

٥ – ويشجع المديرة العامة على مواصلة التعاون على نحو وثيق مع السعودية لإعداد الصيغة النهائية لمشروع الاتفاق بين السعودية واليونسكو، ويدعوها إلى أن تقدم إليه في دورته الحادية والتسعين بعد المائة مشروع الاتفاق المذكور.

منظمة الأمم المتحدة
للتربيـة والعلم والثقافة

المجلس التنفيذي
الدورة التسعون بعد المائة

190 EX/18 Part III

١٩٠م ت/١٨ الجزء الثالث

باريس، ٢٠١٢/٨/١٣
الأصل: إنجليزي

البند ١٨ من جدول الأعمال المؤقت

المعاهد والمراكز من الفئة ٢

الجزء الثالث

اقتراح إنشاء مركز لاستغلال المياه من أجل التنمية المستدامة والتكيّف مع تغيّر المناخ، في بلغراد بصربيا

الملخص

استجابة لاقتراح تقدمت به حكومة جمهورية صربيا بشأن إنشاء "مركز لاستغلال المياه من أجل التنمية المستدامة والتكيّف مع تغيّر المناخ" يعمل تحت رعاية اليونسكو، في بلغراد بصربيا، أيّد مكتب البرنامج الهيدرولوجي الدولي التابع لليونسكو، في دورته السادسة والأربعين التي عقدت في الفترة الممتدة من ٣٠ أيار/مايو إلى الأول من حزيران/يونيو ٢٠١١، هذا الاقتراح. وبناء على طلب حكومة جمهورية صربيا، أوفدت اليونسكو بعثة إلى صربيا في تموز/يوليو ٢٠١١ في إطار عملية تقييم جدوى إنشاء المركز المقترح. ودرس المجلس التنفيذي في دورته السابعة والثمانين بعد المائة اقتراح إنشاء هذا المرك ز. وأذن المؤتمر العام في دورته السادسة والثلاثين في عام ٢٠١١، للمجلس التنفيذي باتخاذ قرار في دورته التسعين بعد المائة بشأن إنشاء هذا المركز تحت رعاية اليونسكو إذا حظي الطلب بالموافقة. وأذن كذلك للمديرة العامة بالتوقيع على الاتفاق. وأيد المجلس الدولي الحكومي للبرنامج الهيدرولوجي الدولي هذا الاقتراح خلال دورته العشرين التي عقدت في حزيران/يونيو ٢٠١٢.

وتتضمن هذه الوثيقة أهم النتائج والنتائج المكتملة لدراسة الجدوى الخاصة بالمركز المقترح. وأُعد مشروع الاتفاق (المتاح على موقع قطاع العلوم الطبيعية على الإنترنت) بين اليونسكو وحكومة جمهورية صربيا على نحو يتماشى مع الاتفاق النموذجي المنصوص عليه في الوثيقتين ٣٥م/٢٢ و٣٥م/٢٢ تصويب. وأجري تقييم للمركز طبقاً للاستراتيجية المتكاملة والشاملة التي وردت في الوثيقتين ٣٥م/٢٢ و٣٥م/٢٢ تصويب والتي وافق عليها المؤتمر العام في دورته الخامسة والثلاثين في القرار ٣٥م/١٠٣.

وتتناول الفقرتان الفرعيتان ٥ (ب) و(جـ) الآثار المالية والإدارية المترتبة على هذا الاقتراح.

الإجراءات المتوقع من المجلس التنفيذي اتخاذها: القرار المقترح في الفقرة ١٢.

المقدمة

١ – تقدمت حكومة صربيا باقتراح بشأن إنشاء "مركز لاستغلال المياه من أجل التنمية المستدامة والتكيّف مع تغيّر المناخ"، يقع مقره في معهد "ياروسلاف سيرني" لتنمية موارد المياه القائم في بلغراد بصربيا، بوصفه مركزاً من الفئة ٢ يعمل تحت رعاية اليونسكو. وتوضح هذه الوثيقة خلفية الاقتراح وطبيعته، وجدوى إنشاء المركز المقترح والنتائج المتوقعة منه، ولا سيما الفوائد الناجمة عنه بالنسبة للدول الأعضاء في المنطقة، وأهميته بالنسبة لبرامج اليونسكو. وأذن المؤتمر العام في دورته السادسة والثلاثين في عام ٢٠١١، للمجلس التنفيذي باتخاذ قرار في دورته التسعين بعد المائة في عام ٢٠١٢ بشأن إنشاء هذا المركز تحت رعاية اليونسكو إذا حظي الطلب بالموافقة. كما أذن المؤتمر العام في هذه الدورة للمديرة العامة بالتوقيع على الاتفاق الخاص بهذا المركز (القرار ٣٦م/٢٩).

٢ – وفي آذار/مارس ٢٠١١، قدمت حكومة صربيا اقتراحاً مفصلاً بهذا الصدد. وطبقاً "لاستراتيجية البرنامج الهيدرولوجي الدولي الخاصة بمراكز اليونسكو من الفئتين ١ و٢ المعنية بالمياه" (الوثيقة ١٧٧م ت/إعلام ٩)، أيّد مكتب البرنامج الهيدرولوجي الدولي في دورته السادسة والأربعين التي عقدت في أيار/مايو ٢٠١١ الاقتراح الأولي الذي يرحب بإنشاء المركز المقترح وطلب تقديم الاقتراح إلى الهيئتين الرئاسيتين لليونسكو. وبعد تقديم الاقتراح الخاص بهذا المشروع، أوفدت بعثة في تموز/يوليو ٢٠١١ لتقييم جدوى إنشاء المركز المقترح. وأيّد المجلس الدولي الحكومي للبرنامج الهيدرولوجي الدولي في دورته العشرين في عام ٢٠١٢ إنشاء المركز المقترح وطلب من أمانة البرنامج (في القرار IGC XX-7) أن تُعِد الوثائق اللازمة، لتُعرض على المجلس التنفيذي لليونسكو في دورته التسعين بعد المائة.

النظر في جدوى إنشاء المركز المقترح

لمحة عامة عن الاقتراح

٣ – يسعى الاقتراح الذي قدمته حكومة جمهورية صربيا إلى النظر بالتفصيل في الشروط المحددة في الوثيقتين ٣٥م/٢٢ وتصويب.

(أ) الأهداف والمهام:

يتمثل الهدف الرئيسي للمركز المقترح في تعزيز التعاون وتحسين الفهم العلمي للإدارة المستدامة للموارد المائية والتكيّف مع تغيّر المناخ. وسيعمل المركز على النهوض بالبحوث والتعليم وتنمية القدرات في مجال تقييم آثار تغيّر المناخ على الموارد المائية، وذلك على المستوى الإقليمي. ويمكن الاستناد إلى نتائج الأنشطة العلمية والبحثية للمركز لإسداء المشورة، في مجال السياسات العامة، إلى البلدان من أجل تحسين إدارة الموارد المائية بطريقة مستدامة في ظل خطر تغيّر المناخ. وسوف تساهم أنشطة المركز أيضاً في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للبرنامج الهيدرولوجي الدولي التابع لليونسكو.

وتبيّن الفقرات التالية بإيجاز النطاق العام للأنشطة التي سيضطلع بها المركز المقترح:

أولاً – تعزيز التعاون وتبادل المعلومات في المجال العلمي بين مختلف المنظمات المعنية بالإدارة المستدامة للموارد المائية وتنمية سياسات التكيّف الناجمة عن تغيّر المناخ بالتعاون مع المؤسسات الشريكة في صربيا وجنوب شرق أوروبا؛

ثانياً – نشر وإنتاج وتقديم المعلومات العلمية والتقنية الخاصة بقضايا إدارة الموارد المائية بغية رسم سياسات سليمة تؤدي إلى إدارة متكاملة وقابلة للاستدامة للموارد المائية على الأصعدة المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية؛

ثالثاً – تقييم آثار التغيّر العالمي ووضع استراتيجيات التكيّف معه من خلال تصميم مؤشرات جديدة؛

رابعاً – تعزيز تطوير برامج البحوث الإقليمية وإقامة صلة بينها وبين المبادرات الإقليمية والعالمية، التي تركز بوجه خاص على مشكلة الإدارة المستدامة للموارد المائية في ظل ظروف تغيّر المناخ، في إطار مبادرات اليونسكو القائمة ذات الصلة بهذا المجال وخاصةً البرنامج الهيدرولوجي الدولي والكراسي الجامعية لليونسكو والمراكز المعنية بالمياه؛

خامساً – الاضطلاع بأنشطة فعالة لبناء القدرات على الصعيدين المؤسسي والمهني من أجل تعزيز القدرات البشرية والمؤسسية في مجال تقييم آثار التغيّر العالمي على إدارة الموارد المائية باستخدام الأساليب والتكنولوجيات المتقدمة التي تضم مؤشرات تصف تأثير التغيّر العالمي على الموارد المائية؛

سادساً – تنظيم برنامج توعية موجه إلى مختلف الأوساط، كصانعي القرارات والجمهور العريض، على الصعيدين الوطني والإقليمي، بشأن استراتيجيات التكيّف مع آثار تغيّر المناخ على الإدارة المستدامة للموارد المائية؛

سابعاً – نشر نتائج البحوث التي يتم الاضطلاع بها على الأوساط العلمية على نطاق واسع وعلى شبكات البرنامج الهيدرولوجي الدولي وذلك من خلال حلقات التدارس وحلقات العمل والدورات التدريبية والمؤتمرات والمطبوعات الدورية.

(ب) البنية والوضع القانوني: سيكون المركز كياناً قانونياً مستقلاً مما يتيح له إضفاء الطابع الرسمي على الدعم المالي والإداري والتقني الذي تقدمه المؤسسات الوطنية والدولية. ويحدد مشروع الاتفاق (المتاح على موقع قطاع العلوم الطبيعية على الإنترنت) بنية المركز التي تشتمل على ما يلي:

أولاً – مجلس الإدارة: وهو هيئة تتولى الإشراف على أنشطة المركز. وتحدد المادة ٧ من مشروع الاتفاق تشكيل هذه الهيئة؛

ثانياً – الأمانة: وهي هيئة تتولى تنفيذ أنشطة المركز تحت إشراف مدير يعينه مجلس الإدارة؛

ثالثاً – سيتمتع المركز في أراضي جمهورية صربيا بالاستقلال الذاتي والأهلية القانونية اللازمتين لممارسة وظائفه.

(جـ) المسائل المالية: توفر الحكومة الموارد المالية اللازمة لإدارة المركز وتسيير شؤونه على نحو ملائم، من ميزانية جمهورية صربيا، وذلك من خلال الوزارة المسؤولة عن العلوم والوزارة المسؤولة عن إدارة المياه والوزارة المسؤولة عن البيئة وأيضاً من خلال معهد "ياروسلاف سيرني" لتنمية موارد المياه، وذلك لتحقيق الأغراض التالية:

- تزويد المركز بما يناسبه من مساحات مكتبية ومعدات ومرافق؛
- تحمّل جميع تكاليف صيانة مباني المركز؛ وتغطية تكاليف الاتصالات والمنافع العامة؛
- تنظيم دورات مجلس الإدارة وتحمّل تكاليف عقد هذه الدورات؛
- تزويد المركز بالموظفين الإداريين اللازمين لأداء مهامه التي تتضمن إجراء البحوث والدراسات والاضطلاع بأنشطة التدريب والنشر، مكملة بذلك المساهمات الواردة من مصادر أخرى.

ولقد نمى إلى علمنا أن ثمة مفاوضات تُجرى حالياً مع وزارات أخرى من أجل تأمين موارد إضافية. وفضلاً عن ذلك، فقد تحتاج حكومة صربيا إلى دعم اليونسكو لتأمين موارد إضافية من الدول الأعضاء في اليونسكو والمنظمات الإقليمية والدولية الأخرى. بيد أن اليونسكو لن تقدم أي دعم مالي لأغراض إدارية أو مؤسسية.

(د) مجالات التعاون مع اليونسكو: تتطابق أنشطة الموضوع ١ من الخطة الاستراتيجية للمرحلة السابعة (٢٠٠٨–٢٠١٣) من البرنامج الهيدرولوجي الدولي، وهو "التكيّف مع آثار التغيّرات العالمية على أحواض الأنهار وشبكات الخزانات الجوفية"، مع العديد من الأنشطة التي سيضطلع بها المركز المقترح لاستغلال المياه من أجل التنمية المستدامة والتكيّف مع تغيّر المناخ. وعليه سيساهم المركز في تنفيذ هذه الأنشطة. وسيسهم المركز أيضاً، من خلال العنصر الخاص بتنمية القدرات، إسهاماً كبيراً في الموضوع ٥ "التعليم في مجال المياه من أجل التنمية المستدامة"؛ كما يمكن أن يساهم المركز في مبادرة اليونسكو الخاصة بتغيّر المناخ. ويزمع المركز فضلاً عن ذلك تنمية الصلات وإعداد مشروعات تعاونية مع مراكز اليونسكو الأخرى ذات الصلة بالمياه من الفئتين ١ و٢. ويمكن للمركز أيضاً أن يتعاون مع برامج اليونسكو الأخرى المعنية.

٤ – العلاقة بين أنشطة المركز وأهداف اليونسكو وبرامجها:

(أ) تتضمن الاستراتيجية المتوسطة الأجل لليونسكو (٢٠٠٨–٢٠١٣)، الواردة في الوثيقة ٣٤م/٤، عدة أهداف من الأهداف الاستراتيجية المعنية بالبرنامج، وذلك في إطار الهدف الشامل الثاني "تسخير المعارف والسياسات العلمية لأغراض التنمية المستدامة"، ومن ضمنها الهدف الاستراتيجي الثالث للبرنامج "تسخير المعارف العلمية لصالح البيئة وإدارة الموارد الطبيعية"، والهدف الاستراتيجي الخامس "الإسهام في الاستعداد لمواجهة الكوارث وتخفيف آثارها".

(ب) إن الدور الطليعي الذي تؤديه اليونسكو في المجالات العلمية والتعليمية والتدريبية المتعلقة بالمياه العذبة لصالح الدول الأعضاء يمثل التزاماً طويل الأجل. فقد وفرت اليونسكو منذ عام ١٩٧٥ خدمات أمانة البرنامج الهيدرولوجي الدولي، الذي يعتبر البرنامج العلمي والتعليمي الدولي الحكومي العالمي الوحيد في مجال موارد المياه العذبة في إطار منظومة الأمم المتحدة. وعليه، فإن إنشاء مركز إقليمي يركّز على استغلال

المياه من أجل التنمية المستدامة والتكيّف مع تغيّر المناخ يتفق مع الأهداف المحددة لليونسكو في برامجها المعنية بالمياه العذبة خلال فترة العامين المقبلة وفي الفترة المشمولة بالوثيقة ٣٤م/٤.

٥ – الأثر الإقليمي أو الدولي للمركز المقترح:

(أ) تخص أنشطة المركز، من الناحية الجغرافية، جميع بلدان جنوب شرق أوروبا.

(ب) الأثر المحتمل: سيعطي المركز زخماً جديداً للمساعي الرامية إلى تعزيز التعاون العلمي الإقليمي، ولا سيما في مجال إدارة الحالات الهيدرولوجية المتطرفة والمياه الجوفية والإدارة المتكاملة للموارد المائية وتقييم آثار تغيّر المناخ على الموارد المائية.

(جـ) التعاون التقني: يمكن أن يؤدي التعاون التقني مع المراكز والشبكات الأخرى القائمة المرتبطة باليونسكو، مثل معهد اليونسكو للتعليم في مجال المياه، إلى تعزيز المعارف المفيدة وبناء القدرات. ويمكن إقامة علاقات عن طريق اليونسكو مع المنظمات الدولية والإقليمية والمنظمات العلمية غير الحكومية المعنية الأخرى.

٦ – النتائج المنشودة من مساهمة اليونسكو:

(أ) دور المركز فيما يتعلق بتنفيذ برنامج المنظمة: يتوافق المركز المقترح توافقاً جيداً مع أهداف اليونسكو بوجه عام ومع أهداف برنامجها المتعلق بالمياه العذبة بوجه خاص. ويمكن أن يكون المركز وسيلة فعالة للاضطلاع بالأنشطة المتعلقة بالمياه والمدرجة في الخطة الخاصة بالمرحلة السابعة من البرنامج الهيدرولوجي الدولي، وخاصةً بالأنشطة التي تتصل بإدارة الموارد المائية والتكيّف مع التغيّرات العالمية.

(ب) التأثير المحتمل لمساهمة اليونسكو على أنشطة المركز: تُعد مساعدة اليونسكو ضرورية للمركز للسببين التاليين:

- سيساهم اضطلاع اليونسكو بدورها الحافز خلال مرحلة إنشاء المركز واستهلال أعماله، عن طريق تزويده بالخبرات التقنية والتنظيمية، في بلوغ الامتياز العلمي والتسيير الجيد للمركز؛
- ويُعد اضطلاع اليونسكو بدور حلقة الوصل بين المركز والبلدان والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية المعنية الأخرى، التي يجمعها الاهتمام بالموارد المائية المستدامة والتغيّر العالمي، عنصراً أساسياً في إنجاح عملية التعريف بالمركز، وسيساهم ذلك في تعزيز أهمية المركز على الصعيدين الأقاليمي والإقليمي. ومن المستبعد أن يكون بوسع أي منظمة دولية أخرى توفير أشكال مماثلة من الدعم من أجل تعزيز قدرة المركز على البقاء إلى أقصى حدّ ممكن. وتملك اليونسكو بوجه خاص برنامجاً علمياً دولياً للمياه العذبة يستند إلى شبكة واسعة، ومبادئ توجيهية وخبرة كبيرة في مجال إنشاء المراكز الإقليمية، والسلطة المعنوية اللازمة، والقدرة على جمع الأطراف المعنية لإحداث فارقاً على الصعيد الدولي.

٧ – الآثار المالية والإدارية بالنسبة لليونسكو: لا يُتوقع أن تنجم أي آثار مالية أو إدارية عن هذا المشروع بالنسبة لليونسكو. ويمكن لليونسكو أن تساهم مالياً على أساس خاص محدد في تنظيم دورات ومؤتمرات

دولية يعقدها المركز في مناطق مختلفة عندما تسهم هذه الدورات والمؤتمرات على نحو واضح في تحقيق أهداف وغايات المنظمة. وستشمل التكاليف الإدارية المتوقعة في المستقبل، والمرتبطة ارتباطاً مباشراً بتشغيل المركز الذي يرتقب أن يبدأ العمل في فترة عامي ٢٠١٢–٢٠١٣، النشاطين الرئيسيين التاليين: الاتصال بالمركز والتنسيق مع شبكة مراكز اليونسكو المعنية بالمياه، وفقاً لاستراتيجية البرنامج الهيدرولوجي الدولي للمراكز المعنية بالمياه من الفئتين ١ و٢. وسيجري التعويض عن التكاليف الطفيفة نسبياً المترتبة على هذه المساهمة، والتي تتوافق مع استراتيجية اليونسكو (٣٤م/٤) ومع المرحلة السابعة من البرنامج الهيدرولوجي الدولي، بأكثر من قيمتها عن طريق مشاركة المركز الفعالة في تنفيذ برامج اليونسكو الخاصة بالمياه العذبة بفضل مساهمة كبيرة تقدمها حكومة صربيا (انظر الفقرة الفرعية ٥ (جـ)). وسيعزز المركز قدرات اليونسكو التنفيذية في المنطقة إلى حد كبير.

٨ – المخاطر: ستكون المخاطر التي قد تواجهها اليونسكو من جراء إنشاء المركز ضئيلة نظراً للدعم الرسمي الذي يتلقاه المركز من حكومة صربيا، والصلة المباشرة بين أنشطة المركز وأهداف اليونسكو.

٩ – التقييم الموجز للاقتراح المقدم:

(أ) يتواءم إنشاء المركز تماماً مع أهداف اليونسكو وبرامجها وسيسهم المركز في تنفيذ البرنامج الخاص بموارد المياه العذبة في إطار البرنامج الهيدرولوجي الدولي لليونسكو، بينما تعدّ رعاية اليونسكو للمركز ضرورية لتعزيز مكانته على الصعيد الدولي ولتأمين تنميته.

(ب) يعد الدعم القوي الذي أبدته حكومة صربيا لإنشاء المركز شرطاً لازماً مؤاتياً، شأنه شأن التزام الحكومة بتلبية احتياجات المركز من حيث التشغيل والموظفين ومنحه الشخصية القانونية اللازمة لممارسة مهامه.

(جـ) يلاحظ بوجه خاص، أن معهد "ياروسلاف سيرني" لتنمية موارد المياه يؤيد المركز تأييداً قوياً.

(د) تتفق البنية المؤسسية المقترحة للمركز مع المبادئ التوجيهية الواردة في الوثيقتين ٣٥م/٢٢ وتصويب. كما أن طابع المركز كهيئة استشارية وتنسيقية سيمكنه من استغلال الموارد العلمية والتقنية المتاحة في صربيا وفي أماكن أخرى.

(هـ) ستكون المخاطر التي قد تواجهها اليونسكو من جراء إنشاء المركز ضئيلة، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى الدعم القوي الذي تقدمه حكومة صربيا للمركز من خلال تزويده ببنية أساسية ملائمة ومرافق مناسبة، وطاقم من الموظفين على درجة عالية من التخصص.

١٠– ويتناول مشروع الاتفاق جميع الجوانب القانونية والتنظيمية والإدارية للمركز المقترح.

١١– وترحب المديرة العامة بإنشاء مركز استغلال المياه من أجل التنمية المستدامة والتكيّف مع تغيّر المناخ في صربيا. وتعترف بقدرة وزارة الزراعة والتجارة وشؤون الغابات وإدارة المياه، ووزارة التربية والعلوم في جمهورية صربيا على تزويد المركز المقترح بالمرافق اللازمة للتدريب وإجراء البحوث، وبأن المركز سيعود بفوائد كبيرة على الدول الأعضاء وعلى المؤسسات والمهنيين العاملين في مجال إدارة الموارد المائية والتكيّف مع التغيّر العالمي. وفضلاً عن ذلك، يتماشى إنشاء هذا المركز مع الاستراتيجية الخاصة بإنشاء المعاهد

والمراكز التي تعمل تحت رعاية اليونسكو كما ورد بيانها في الوثيقتين ٣٥م/٢٢ وتصويب ووافق عليهما المؤتمر العام في قراره ٣٥م/١٠٣.

مشروع القرار المقترح

١٢- بناءً على ما تقدم، قد يرغب المجلس التنفيذي في النظر في مشروع القرار التالي:

إن المجلس التنفيذي،

١ – إذ يذّكر بالقرار ٣٦م/٢٩،

٢ – وقد درس الوثيقة ١٩٠ م ت/١٨ الجزء الثالث،

٣ – يرحب بالاقتراح الذي قدمته حكومة جمهورية صربيا لإنشاء مركز لاستغلال المياه من أجل التنمية المستدامة والتكيّف مع تغيّر المناخ يعمل تحت رعاية اليونسكو ويقع في معهد "ياروسلاف سيرني" لتنمية موارد المياه، في بلغراد بصربيا، والذي يتماشى مع الاستراتيجية المتكاملة والشاملة والمبادئ التوجيهية المتعلقة بإنشاء المعاهد والمراكز التي تعمل تحت رعاية اليونسكو (الفئة ٢) كما ورد بيانها في ملحق الوثيقة ٣٥ م/٢٢ وتصويب ووافق عليها المؤتمر العام في القرار ٣٥ م/١٠٣؛

٤ – ويحيط علماً بالتأييد الذي عبر عنه المجلس الدولي الحكومي للبرنامج الهيدرولوجي الدولي من خلال القرار IGC XX-7؛

٥ – ويوافق على إنشاء "مركز استغلال المياه من أجل التنمية المستدامة والتكيّف مع تغيّر المناخ" كمركز يعمل تحت رعاية اليونسكو في معهد "ياروسلاف سيرني" لتنمية موارد المياه في بلغراد بصربيا؛ ويأذن للمديرة العامة بالتوقيع على الاتفاق المعد لهذا الغرض (والمتاح على موقع قطاع العلوم الطبيعية على الإنترنت).

منظمة الأمم المتحدة
للتربيـة والعلم والثقافة

المجلس التنفيذي
الدورة التسعون بعد المائة

190 EX/18 Part IV

١٩٠م ت/١٨ الجزء الرابع

باريس، ٢٠١٢/٨/٢٧
الأصل: إنجليزي

البند ١٨ من جدول الأعمال المؤقت

المعاهد والمراكز من الفئة ٢

الجزء الرابع

اقتراح إنشاء معهد دولي لهندسة الزلازل وعلم الزلازل الهندسي بجامعة "القديسين كيريلس وميثوديوس" في سكوبيه، بجمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة

الملخص

تتضمن هذه الوثيقة تقرير المديرة العامة الذي تقيّم فيه جدوى الاقتراح الذي قدمته حكومة جمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة بشأن إنشاء معهد دولي لهندسة الزلازل وعلم الزلازل الهندسي بجامعة "القديسين كيريلس وميثوديوس" في سكوبيه، بوصفه معهداً من الفئة ٢ يعمل تحت رعاية اليونسكو. وتوضح الوثيقة خلفية الاقتراح وطبيعته والنتائج المتوقعة من قبول المعهد كمعهد من الفئة ٢ يعمل تحت رعاية اليونسكو. وتتماشى دراسة الجدوى ومشروع الاتفاق المقترح، مع المبادئ والخطوط التوجيهية الخاصة بإنشاء معاهد (من الفئة ٢) تعمل تحت رعاية اليونسكو، والواردة في الاستراتيجية المتكاملة والشاملة (الوثيقة ٣٢م/٥ وتصويب) التي وافق عليها المؤتمر العام في القرار ٣٥م/١٠٣ الذي اعتمده في دورته الخامسة والثلاثين. ويرد نص الاتفاق بين اليونسكو وجمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة بشأن هذا المعهد على العنوان الإلكتروني التالي:
http://www.unesco.org/new/en/natural-sciences/priority-areas/disaster-preparedness-and-mitigation/.

ويعرض الملحق ١ لهذه الوثيقة أهم نتائج دراسة الجدوى التي أجريت في أيار/مايو ٢٠١٢، بينما يعرض الملحق ٢ تاريخ العلاقات بين اليونسكو والمعهد المقترح ومسار تطور هذه العلاقات. أما الملحق ٣، فيتناول المعلومات المالية المقدمة من المعهد المقترح، ويعرض الملحق ٤ أسماء الجامعات ومعاهد البحوث والوكالات الحكومية التي يضطلع المعهد بالفعل وبصورة متواترة واعتيادية بالتعاون معها وبالتفاوض بشأن التعاون معها أو يزمع التعاون معها على الصعيدين الإقليمي والدولي.

وتتناول الفقرة ١٩ الآثار المالية والإدارية.

الإجراءات المتوقع من المجلس التنفيذي اتخاذها: القرار المقترح في الفقرة ٣١.

أولاً– المقدمة

١ – اقترحت حكومة جمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة إنشاء المعهد الدولي لهندسة الزلازل وعلم الزلازل الهندسي بجامعة "القديسين كيريلس وميثوديوس" في سكوبيه، بوصفه معهداً من الفئة ٢ يعمل تحت رعاية اليونسكو ويركز على الاستعداد لمواجهة الكوارث والحد من آثارها.

٢ – وقد كرر رئيس جمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة، السيد جورج إيفانوف، أثناء الزيارة التي قام بها إلى اليونسكو في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، الإعراب للمديرة العامة لليونسكو، السيدة إيرينا بوكوفا، عن اهتمام بلاده البالغ بجعل المعهد الدولي لهندسة الزلازل وعلم الزلازل الهندسي بجامعة "القديسين كيريلس وميثوديوس" معهداً من معاهد الفئة ٢ يعمل تحت رعاية اليونسكو. وقدم إلى المديرة العامة شرحاً مستفيضاً لتاريخ المعهد وقدراته الكامنة مشيراً إلى أن بإمكان هذا المعهد، إذا ما تم قبوله في هذه الفئة، أن يفيد مجمل المنطقة من خلال العمل تحت رعاية اليونسكو.

٣ – وفي ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، قدمت حكومة جمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة، بصورة رسمية، اقتراحاً مفصَّلاً في هذا الشأن ينسجم مع الاستراتيجية المتكاملة والشاملة الخاصة بإنشاء وتشغيل مراكز من الفئة ٢ تعمل تحت رعاية اليونسكو، والواردة في الوثيقة ٣٥م/٢٢ وتصويب والتي وافق عليها المؤتمر العام في دورته الخامسة والثلاثين (القرار ٣٥م/١٠٣).

٤ – واستناداً إلى العرض التفصيلي، أجرت المديرة العامة دراسة الجدوى اللازمة بغية تأكيد المعلومات المقدمة فيه وتقييم نطاق عمل المعهد على وجه التحديد، وأهدافه واستراتيجياته ومسألة ربطه مع شبكة من المؤسسات الأخرى بما يتماشى مع وجهة نظر اليونسكو.

ثانياً – النظر في جدوى المعهد المقترح

لمحة عامة عن الاقتراح

٥ – لقد تناولت دراسة الجدوى المستلزمات المحددة في الوثيقة ٣٥م/٢٢ وتصويب.

أهداف ومهام المعهد المقترح من الفئة ٢

٦ – ما فتئ المعهد الدولي لهندسة الزلازل وعلم الزلازل الهندسي بجامعة القديسين كيريلس وميثوديوس، منذ أن أنشئ في عام ١٩٦٥، يبذل جهوداً كبيرة للحد من مخاطر الكوارث. وتتمثل الأولوية الاستراتيجية لبرنامجه في حماية أرواح البشر والنظم التكنولوجية وغيرها من الممتلكات، والحد من الأضرار المادية والاقتصادية التي تلحقها الزلازل والكوارث الطبيعة الأخرى بالنظم الاجتماعية – الاقتصادية. وتندرج جميع الأنشطة في إطار الحد من آثار الكوارث والتأهب والاستعداد لمواجهتها وتوفير تشريعات متسقة وإتاحة الموارد البشرية المهنية وغير ذلك من القدرات اللازمة للتنمية المستدامة. ويسهم تعاون المعهد مع الحكومة ووكالاتها في مجال إدارة الأزمات، ومع الأوساط والمنظمات الأكاديمية والعلمية الدولية ومع وسائل الإعلام إسهاماً كبيراً في بناء ثقافة الصمود.

٧ – وسيعمل المعهد المقترح كهيئة دولية وإقليمية للبحوث والتدريب بشأن الموارد الخاصة بالحد من آثار الكوارث والاستعداد لمواجهتها. وسيركز عمله بصورة رئيسية على إجراء البحوث وتوفير التدريب المهني وتقديم المشورة بشأن السياسات وتيسير نقل التكنولوجيا وتشجيع التعاون وتبادل الخبرات على الصعيدين الدولي والإقليمي. وتبين الفقرات التالية بإيجاز أهداف المعهد المقترح والنطاق العام للأنشطة المزمع الاضطلاع بها:

(١) أنشطة خاصة بالبحث والتطوير في المجالات الرئيسية لهندسة الزلازل وعلم الزلازل الهندسي بغية الإسهام في تكوين فهم أفضل لمخاطر الزلازل؛

(٢) مساعدة الحكومات في رسم سياسات للحد من مخاطر الكوارث والتخفيف من آثارها – تنفيذ جملة أنشطة، من بينها أنشطة تتعلق مثلاً بمراقبة النشاط الزلزالي وبالتنبؤ باحتمالات الكوارث، وتقييم احتياجات أوضاع ما بعد الكوارث، وإجراء عمليات حصر للأضرار، وتنظيم بعثات لاستطلاع الوضع في حالات ما بعد الكوارث، وتقييم الخسائر المادية والوظيفية والاقتصادية، وتقييم الآثار الاجتماعية للكوارث والتخطيط لتدابير وأنشطة الاستجابة لأوضاع الكوارث وللإنعاش وإعادة التنمية، وحماية المناطق المنكوبة بالكوارث من أخطار الزلازل.

(٣) التعليم – توفير تعليم عال دولي على المستوى الجامعي وما بعد الجامعي يتيح الحصول على شهادة الماجستير والدكتوراه في مجال هندسة الزلازل؛

(٤) تقديم تدريب من أجل نقل المعارف في مجال هندسة الزلازل، بما في ذلك إلى الأكاديميين والمهنيين الشباب من البلدان النامية؛

(٥) إعداد وتطبيق وتحسين القواعد التنظيمية والمعايير والمدونات التقنية؛

(٦) إجراء اختبارات في المختبرات والميدان من أجل تحديد الأساس التقني للحد من مخاطر الزلازل – إعداد أساليب وتقنيات تجريبية للتحقق من أداء البنى المعرضة للزلازل والانفجارات والرياح، إلخ؛

(٧) ترويج ثقافة درء المخاطر وتوعية المجتمع عن طريق تنظيم حلقات عمل وحلقات تدارس ونقاشات وغير ذلك من الفعاليات، ومن خلال المطبوعات أيضاً. وقد استضاف المعهد عدة مؤتمرات دولية، وكان من الأمثلة البارزة على ذلك تحضير واستضافة وعقد المؤتمر الأوروبي الرابع عشر عن هندسة الزلازل، الذي عُقد في أوهريد في عام ٢٠٠٠. وقد حضر هذا الاجتماع الهام زهاء ١٠٠٠ مشارك من مختلف أنحاء العالم؛

(٨) تقديم خدمات – خبرات استشارية، دراسات خبراء، مشورة تقنية، إلخ؛

(٩) الانخراط في شراكات وشبكات دولية وإقليمية مكرسة لجمع ونشر المعلومات والمعارف المناسبة عن المخاطر، وعن جوانب سرعة التأثر، وقدرات الحد من المخاطر، وتغير المناخ.

٨ – ويضطلع المعهد الدولي لهندسة الزلازل وعلم الزلازل الهندسي بجامعة القديسين كيريلس وميثوديوس بتحقيق أهدافه وتنفيذ أعماله بفضل موارده البشرية التي تتمتع بكفاءة عالية وبمستوى تعليمي رفيع، وبفضل بنى أساسية حديثة للبحوث.

اسم المعهد

٩ – سيكون اسم هذا المعهد من معاهد الفئة ٢ هو: المعهد الدولي لهندسة الزلازل وعلم الزلازل الهندسي بجامعة "القديسين كيريلس وميثوديوس" – معهد من الفئة ٢ يعمل تحت رعاية اليونسكو.

الوضع القانوني الحالي

١٠– أنشأ مجلس جامعة "القديسين كيريلس وميثوديوس" المعهد العلمي الحكومي لهندسة الزلازل وعلم الزلازل الهندسي في عام ١٩٦٥ (القرار 01-2/1 المؤرخ في ٢٧ أيار/مايو ١٩٦٥) بغية تنظيم بحوث وأنشطة تدريبية علمية في مجال هندسة الزلازل وعلم الزلازل الهندسي. ويمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات عن إقامة المعهد ومسار تطوره التاريخي في الملحق ٢ لهذه الوثيقة.

١١– سيكون المعهد الدولي لهندسة الزلازل وعلم الزلازل الهندسي بجامعة "القديسين كيريلس وميثوديوس" مستقلاً عن اليونسكو ويتمتع في أراضي جمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة بالاستقلال الوظيفي اللازم لأداء أنشطته وبالأهلية القانونية الضرورية للقيام بما يلي: (١) التعاقد؛ (٢) اتخاذ الإجراءات القانونية؛ (٣) اقتناء الممتلكات المنقولة وغير المنقولة والتصرف فيها؛ (٤) تلقّي الإعانات؛ (٥) الحصول على مدفوعات لقاء الخدمات التي يؤديها؛ (٦) اقتناء كل ما يلزمه من وسائل للاضطلاع بمهامه.

مجلس الإدارة

١٢– يتولى توجيه المعهد والإشراف عليه مجلس إدارة يجتمع في دورات عادية تُعقد في آجال منتظمة بواقع مرة واحدة على الأقل في كل سنة. ويُجدَّد مجلس الإدارة كل [٤] سنوات ويتألف من:

(١) ممثل للمديرة العامة لليونسكو؛

(٢) ممثل لكل دولة من الدول الأعضاء التي أرسلت إلى المعهد إخطاراً بالعضوية، وفقاً لأحكام الفقرة ٢ من المادة ١٠ الواردة في الوثيقة ٣٥م/٢٢ وتصويب، والتي أعربت عن الاهتمام بأن تكون ممثَّلة في المجلس. ومن المتوقع أن يضم مجلس الإدارة أربع دول أعضاء كحد أقصى؛

(٣) ممثلين اثنين للجامعات الحكومية؛

(٤) ممثل لأكاديمية العلوم والفنون؛

(٥) خمسة ممثلين للمعهد الدولي لهندسة الزلازل وعلم الزلازل الهندسي بجامعة "القديسين كيريلس وميثوديوس".

١٣- وتتمثل المهام الرئيسية لمجلس الإدارة في ما يلي:

(١) إقرار برامج المعهد للأجلين المتوسط والطويل؛

(٢) الموافقة على خطة العمل السنوية للمعهد وميزانيته، بما في ذلك الاعتمادات الخاصة بجدول الموظفين ومستلزمات البنية الأساسية وتكاليف التشغيل؛

(٣) دراسة التقارير السنوية التي يقدمها مدير المعهد، بما في ذلك التقييم الذاتي الذي يُجرى كل عامين بشأن إسهام المعهد في تحقيق أهداف برنامج اليونسكو؛

(٤) اعتماد القواعد واللوائح وتحديد الإجراءات المالية والإدارية والإجراءات المتعلقة بإدارة شؤون موظفي المعهد وفقاً لقوانين البلد؛

(٥) البت في مسألة مشاركة المنظمات الدولية الحكومية الإقليمية والمنظمات الدولية في أنشطة المعهد، وفي مسألة قبول عضويتها في مجلس الإدارة، على النحو المذكور في الفقرة ٢ (هـ) من المادة ٧ من الاتفاق النموذجي الوارد في الوثيقة ٣٥م/٢٢ وتصويب؛

(٦) تعيين مدير المعهد الدولي لهندسة الزلازل وعلم الزلازل الهندسي بجامعة "القديسين كيريلس وميثوديوس"؛

(٧) الموافقة على استراتيجية تنمية المعهد وعلى أساليب عمله.

١٤- وتحدَّد الأشكال التنظيمية الأخرى لإدارة شؤون المعهد في إطار عمل مجلس الإدارة، وفقاً للتشريعات الوطنية.

١٥- وقد أكدت حكومة جمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة، لليونسكو بأنها ستتخذ الإجراءات اللازمة لتحويل المعهد الدولي لهندسة الزلازل وعلم الزلازل الهندسي بجامعة "القديسين كيريلس وميثوديوس" إلى معهد من الفئة ٢ من معاهد اليونسكو، ومن ذلك مثلاً (١) تطويع الوضع القانوني للمعهد، و (٢) تقديم مساهمة مالية إضافية.

المسائل المالية

١٦- يتمتع المعهد الدولي لهندسة الزلازل وعلم الزلازل الهندسي بجامعة "القديسين كيريلس وميثوديوس" حالياً بمرافق (مكاتب ومختبرات) قائمة في أربعة مبان وبتجهيزات لإجراء بحوث وتقديم التعليم والتدريب وإقامة حلقات التدارس وبتسهيلات خاصة بتكنولوجيات المعلومات والاتصال. ويشتمل موظفو المعهد (٨٠ مستخدماً) على باحثين وتقنيين وإداريين.

١٧- وتجري تغطية تكاليف أنشطة المعهد ومرتبات موظفيه وتكاليف صيانة المباني وتكاليف التشغيل، عن طريق ما يلي:

(١) حكومة جمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة، من خلال برامج وزارة التربية والعلوم؛

(٢) عوائد الخدمات التي يؤديها؛

(٣) مشروعات تمولها مؤسسات وطنية ودولية.

١٨- ومراعاة لإنشاء المعهد الدولي لهندسة الزلازل وعلم الزلازل الهندسي بجامعة "القديسين كيريلس وميثوديوس" بوصفه معهداً من الفئة ٢ يعمل تحت رعاية اليونسكو، فإن حكومة جمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة مستعدة لتغطية التكاليف الإضافية التي تنجم عن تنفيذ أنشطة إضافية (الملحق ٣).

الآثار المالية والإدارية بالنسبة لليونسكو

١٩- لا تقع على عاتق اليونسكو أي التزامات مالية تجاه المعهد كما أنها غير مسؤولة عن تشغيله وإدارته، ولن تقدم دعماً مالياً لأي أغراض إدارية أو مؤسسية. وسوف تُستخدم مساهمة اليونسكو لتأمين حضور ممثل المنظمة في الاجتماعات النظامية لمجلس إدارة المعهد.

٢٠- بيد أن من المفهوم أن بإمكان اليونسكو أن تقدم مساهمات لتنفيذ أنشطة/مشروعات محددة للمعهد إذا اعتبرتها متوافقة مع أولويات برنامج المنظمة وإذا كانت مدرجة في الميزانية التي أقرتها الهيئتان الرئاسيتان لليونسكو.

ثالثاً – علاقة أنشطة المعهد بأهداف اليونسكو وبرامجها

مجالات التعاون مع اليونسكو

٢١- سوف يتعاون المعهد مع اليونسكو لإعداد أنشطة في مجال الحد من مخاطر الكوارث، ومجال التعليم والبحوث لأغراض الحد من مخاطر الكوارث، وللإسهام في أنشطة اليونسكو الرامية إلى بناء القدرات الوطنية والإقليمية والدولية للحد من مخاطر الكوارث.

علاقة أنشطة المعهد بأهداف اليونسكو وبرامجها

٢٢- سوف يساعد المعهد المقترح اليونسكو في تنفيذ عدة أهداف من أهداف البرنامج، ولا سيما ما يندرج منها في إطار البرنامج الرئيسي الثاني الخاص بالعلوم الطبيعية، والهدف الشامل ٢ المتمثل في تسخير المعارف والسياسات العلمية لأغراض التنمية المستدامة.

٢٣- ويجري التشديد بوجه خاص على تنفيذ الهدفين الاستراتيجيين التاليين لبرنامج اليونسكو:

(١) الإسهام في الاستعداد لمواجهة الكوارث وتخفيف آثارها (الهدف الاستراتيجي الخامس للبرنامج)؛

(٢) تعزيز السياسات وبناء القدرات في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار (الهدف الاستراتيجي الرابع للبرنامج).

٢٤- كما سيسهم المعهد المقترح في الجهود التي تبذلها اليونسكو على صعيد العمل المشترك بين القطاعات في مجال تعليم العلوم من أجل الحد من آثار الكوارث الطبيعية، وهي جهود تشجع على إدراج التعليم الخاص بالحد من آثار الكوارث، في مناهج التعليم الثانوي في البلدان المعرضة للمخاطر الطبيعية.

٢٥- وينسجم الهدف الثالث للمعهد المقترح انسجاماً تاماً مع الجهود التي تبذلها اليونسكو في سبيل توفير تعليم جيد للجميع من خلال بناء القدرات والتعليم في مجال العلوم الأساسية والتطبيقية – بهدف سد الفجوة الموجودة في التعليم والتدريب في مضمار هندسة الزلازل وعلم الزلازل الهندسي. ويرتبط هذا الهدف ارتباطاً وثيقاً بالبرنامج الرئيسي الأول الخاص بالتربية – في سياق الهدف الشامل ١ (تأمين التعليم الجيد للجميع والتعلم مدى الحياة)، وبالهدف الاستراتيجي الثاني للبرنامج، وهو استحداث السياسات والقدرات والأدوات التي تؤمن التعليم للجميع والتعلم مدى الحياة، وتعزيز التعليم من أجل التنمية المستدامة.

٢٦- ويرتبط الهدف الرابع للمعهد المقترح ارتباطاً وثيقاً أيضاً بالبرنامج الرئيسي الرابع الخاص بالثقافة، وذلك من خلال الإسهام في تنفيذ برامج مركز اليونسكو للتراث العالمي وفي الجهود التي تبذلها المنظمة لتنفيذ اتفاقية التراث العالمي في مجال النهوج المتكاملة لحماية المواقع والمباني التاريخية من آثار الزلازل.

٢٧- وسوف يعمل المعهد الدولي لهندسة الزلازل وعلم الزلازل الهندسي بجامعة "القديسين كيريلس وميثوديوس" بوصفه معهداً من معاهد اليونسكو من الفئة ٢، كهيئة تضطلع بأنشطة للبحوث والتعليم والتدريب وتبادل المعارف وأفضل الممارسات بين مختلف المؤسسات الأكاديمية والتعليمية في مجال هندسة الزلازل وعلم الزلازل الهندسي. وسيعمل كمعهد رفيع المستوى يعنى بالاستعداد لمواجهة الكوارث وتخفيف آثارها وذلك على نحو يتجاوب تماماً مع أولويات اليونسكو فيما يخص الإسهام في مقاومة الكوارث بفضل المعارف العلمية والتعليم ونشر المعلومات العلمية وتوعية الجمهور.

٢٨- وسيسهم المعهد الدولي لهندسة الزلازل وعلم الزلازل الهندسي بجامعة "القديسين كيريلس وميثوديوس" في تحقيق الأهداف الاستراتيجية لبرنامج اليونسكو بالتضافر مع برامج وأطر عمل دولية أخرى تابعة لليونسكو، مثل البرنامج الدولي للحد من كوارث الزلازل، وبرنامج التخفيف من الخسائر الناجمة عن الزلازل في منطقة شرق البحر المتوسط، وبرنامج التخفيف من الخسائر الناجمة عن الزلازل في منطقة شمال آسيا، وبرنامج التخفيف من الخسائر الناجمة عن الزلازل في منطقة آسيا الوسطى، وبرنامج التخفيف من الخسائر الناجمة عن الزلازل في منطقة جنوب آسيا.

تأثير عمل المعهد على المستويين الدولي والإقليمي

٢٩- سوف يعمل المعهد المقترح كهيئة دولية وإقليمية للبحوث والتدريب بشأن الموارد الخاصة بالاستعداد لمواجهة الكوارث وتخفيف آثارها. وسوف يتعاون مع الجامعات ومعاهد البحوث والوكالات الحكومية التي تعمل في مجال الحد من مخاطر الكوارث على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي. وسيستمر المعهد، في هذا الصدد، في استحداث ترتيبات تعاونية مناسبة مع المعاهد الإقليمية والدولية التي تضطلع بأنشطة للبحث والتطوير في مجال الحد من مخاطر الكوارث. ويعرض الملحق ٤ لهذه الوثيقة معلومات عن الجامعات

ومعاهد البحوث والوكالات الحكومية التي يضطلع المعهد بالفعل وبصورة متواترة واعتيادية بالتعاون معها وبالتفاوض بشأن التعاون معها على الصعيدين الإقليمي والدولي.

النتائج المنشودة من مساهمة اليونسكو

٣٠- ستقوم اليونسكو عند الاقتضاء بتقديم المساعدة التقنية على أيدي خبرائها، وبإسداء المشورة بشأن السياسة العامة في مجالات اختصاص المعهد. وستبذل اليونسكو أيضاً جهوداً حثيثة لترويج أنشطة المعهد ولتيسير إقامة الشراكات والتعاون مع بلدان أخرى في المنطقة، كما ستساعد المعهد في تعبئة موارد خارجة عن الميزانية، وفي تحقيق أهداف المعهد من خلال تعزيز التعاون مع شركائها ومع مراكز اليونسكو من الفئة ٢ على الصعيد العالمي، ومع مراكز ومعاهد الامتياز الأخرى.

مشروع القرار المقترح

٣١- على ضوء ما تقدم، قد يرغب المجلس التنفيذي في اعتماد قرار يجري نصه على النحو التالي:

إن المجلس التنفيذي،

١ - وقد درس الوثيقة ١٩٠م ت/١٨ الجزء الرابع وملاحقها من ١ إلى ٤،

٢ - يرحب بالاقتراح الذي قدمته حكومة جمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة لإنشاء معهد دولي لهندسة الزلازل وعلم الزلازل الهندسي بجامعة "القديسين كيريلس وميثوديوس" في سكوبيه، بوصفه معهداً من الفئة ٢ يعمل تحت رعاية اليونسكو، وذلك وفقاً للاستراتيجية المتكاملة والشاملة والمبادئ التوجيهية المتعلقة بإنشاء المعاهد والمراكز التي تعمل تحت رعاية اليونسكو (الفئة ٢)، كما ورد بيانها في ملحق الوثيقة ٣٥م/٢٢ وتصويب، ووافق عليها المؤتمر العام في قراره ٣٥م/١٠٣؛

٣ - ويوصي بأن يوافق المؤتمر العام في دورته السابعة والثلاثين على إنشاء المعهد الدولي لهندسة الزلازل وعلم الزلازل الهندسي بجامعة "القديسين كيريلس وميثوديوس" في سكوبيه، بجمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة، بوصفه معهداً من الفئة ٢ يعمل تحت رعاية اليونسكو، وبأن يأذن للمديرة العامة بتوقيع الاتفاق المعد لهذا الغرض.

ANNEX I

MAIN RESULTS OF THE FEASIBILITY STUDY UNDERTAKEN IN MAY 2012

1. The feasibility study shows that there is sound justification for the establishment of the International Institute of Earthquake Engineering and Engineering Seismology, IZIIS, University “Ss. Cyril and Methodius” as a category 2 institute under the auspices of UNESCO.

2. The risks that UNESCO could incur in the establishment of the proposed institute as a category 2 institute would be low, due primarily to the strong support and commitment of the Former Yugoslav Republic of Macedonia Government – both financially and logistically –, as it has been stated by the Former Yugoslav Republic of Macedonia President, and secondly due to the historical links between UNESCO and the proposed institute.

3. The proposed activities of the institute are of great interest to UNESCO and are consistent with the Organization’s mandate to promote scientific research, education and training as a driver for development. This proposal is also in line with the UNESCO’s Strategic Programme Objectives in the Organization’s Medium-Term Strategy for 2008-2013 which include a distinct objective on “Contributing to Disaster Preparedness and Mitigation”.

4. During the extensive consultative process with IZIIS, it has become clear that such an initiative is timely and will contribute to strengthen the understanding of the risks posed by earthquakes in the region and worldwide, and, would help fill a gap for research and training in engineering sciences, especially in disaster risk reduction.

5. The above viability of the proposed institute under the auspices of UNESCO is therefore strong. The category 2 institute will be associated with UNESCO, but it is legally external to the Organization, enjoying legal and functional autonomy. Hence, UNESCO is not legally responsible for it and it shall bear neither responsibility nor liabilities of any kind, be they managerial, financial or otherwise.

ANNEX II

ESTABLISHMENT AND HISTORICAL DEVELOPMENTS OF THE INSTITUTE OF EARTHQUAKE ENGINEERING AND ENGINEERING SEISMOLOGY

1. In the early hours of 26 July 1963, Skopje was struck by a major earthquake, causing substantial humanitarian and economic losses. More than 1,070 citizens perished and the direct economic losses were estimated in about 1.8 points of the GDPs. On 14 October of the same year, the United Nations General Assembly unanimously resolved to comply with the Yugoslav Government's request and appeal for "technical assistance in meeting the destroyed city's long-term needs".

2. The unifying element of all national and international activities for the repair and reconstruction of Skopje was the establishment of an International Consultative Board, jointly appointed by the United Nations and the Government of Yugoslavia. At its first meeting held in Skopje from 26 to 31 March 1964, the Board highlighted the need for a national institution aiming at education, training and research in the field of earthquake engineering and engineering seismology.

3. The University "Ss. Cyril and Methodius" of Skopje established an Initiative Council in charge of defining the goals and future activities of such a national institution and preparing the installation of a specialized institute in the University. The terms of reference were the following:

(i) to organize scientific research in engineering seismology, earthquake engineering and related fields;

(ii) to organize postgraduate studies for the degree of master of technical sciences in earthquake engineering and engineering seismology;

(iii) to establish an international cooperation oriented towards the exchange of knowledge and experience;

(iv) to provide professional assistance for the repair and reconstruction of Skopje.

4. As at that time the Institute had no staff trained in the appropriate fields, it was also recommended to provide international assistance to the Institute and more precisely:

(i) to engage a number of scientists from leading institutions in the world for giving lectures at the postgraduate level and assisting in organizing scientific research and studies;

(ii) to provide means for training and education of the Institute staff abroad in centres specializing in the appropriate fields;

(iii) to provide the basic equipment for research and educational activities.

5. A working group of Yugoslav and international experts was convened by UNESCO. According to its proposals, the International Consultative Board took the following resolutions:

(i) The Institute of Seismology and Engineering Seismology should be established as an independent scientific institution within the University of Skopje (later the name was changed to "Institute of Earthquake Engineering and Engineering Seismology").

(ii) The Institute should direct its activities, in a first stage, towards research related to the reconstruction of Skopje and towards education and training of engineers in the field of earthquake resistant design and construction.

(iii) The Institute should gradually extend its activities over the whole of Yugoslavia and abroad and thus assume an international character.

(iv) The Institute should commence its activities in the first half of 1965.

6. Based on the recommendations of this Board, the decisions of the Government and the Authorities of the City of Skopje and with the extensive support of UNESCO, the Institute of Earthquake Engineering, Engineering Seismology and Urban Planning, (presently the Institute of Earthquake Engineering and Engineering Seismology, IZIIS, University "Ss. Cyril and Methodius") was established on 26 August 1965.

7. The creation and the development of the IZIIS was largely helped by an important assistance of UNDP and UNESCO provided from the date of the creation of the Institute to 1982, through four national projects with a total UNDP input of about US $1,100,000. UNESCO acted as Executing Agency for UNDP in these projects.

8. The Institute commenced its work with a staff of 10 and was housed in a small prefabricated building, with no laboratory equipment nor equipment for performing analytical investigations. In 1968, it moved into one wing of the Civil Engineering Faculty building, and the staff increased to about 20. The purchase of a computer created favourable conditions for performing more complex analytical research.

9. The initial mandates of the Institute at the time of its creation were to:

(i) assist and supervise the post-earthquake reconstruction and development of the destructed city of Skopje;

(ii) provide continuous research in the field of seismology and earthquake engineering for qualitative and quantitative understanding of the region seismic environment;

(iii) develop and adopt seismic design code and related standards and procedures indispensable for reconstructing the city of Skopje;

(iv) assure permanent acquisition of seismological and other relevant data and their implementation in the process of design and town planning;

(v) develop, through regular master degree studies, training of professionals to improve planning and design transferring up-to-date methods, procedures and know-how in the field.

10. Later in 1973, the Institute with its own efforts and funds started the construction of a Dynamic Testing Laboratory and a materials testing floor, with the equipment for quasi-static tests and a one-component seismic shaking-table. The staff increased to fifty, including 25 professional engineers or scientists. A strong-motion laboratory was also organized with a network of over 100 instruments for seismic strong-motion recording, covering the whole of Yugoslavia. A laboratory for geophysical and microtremor measurements was also installed.

11. The many earthquakes which occurred in Yugoslavia and neighbouring countries in the period from 1969 to 1979 led to a continuous increase in the Institute staff and equipment, including a new computer system. In November 1980, the Institute moved into new premises and is now housed in buildings with a total area of about 8,000 sq.m. In 1985, the staff reached 130, among which 16 university professors, 25 senior researchers, 40 junior research engineers and 15 technicians. The total value of the installed equipment has been estimated at US $5 million.

12. The organization of a regular two-year postgraduate course commenced in 1965. In the beginning the lectures were given only by international experts engaged by UNESCO and by

professors from the Institute, with periodical engagement of professors from other departments of Skopje University.

13. Following the recommendations and conclusions of the International Consultative Board, the Institute paid special attention to international cooperation and has established a permanent exchange of knowledge and experience with other leading scientific and educational institutions throughout the world.

14. In document 125 EX/INF.7 entitled “Impact of Activities Implemented by UNESCO at National and Regional Level” submitted to the 125th session of the Executive Board of UNESCO, UNESCO assistance during the establishment and development of the Institute was described as being of significant importance for the following reasons:

(i) Earthquake engineering as a scientific discipline was not included in educational or research programmes in Yugoslavia before the establishment of this Institute. This means that, during the first years, the young scientists initiated work in this field, while it was developed at a significantly higher level in other countries in the world. Without the assigned international experts, it would have been difficult to achieve the high level of the postgraduate course in the Institute.

(ii) Through the educational process in which the Institute staff was gradually engaged, their continuous education, training and improvement of experience were also achieved.

(iii) The international experts transferred their knowledge and experience in research methods, so that at the later stage the Institute staff could independently carry out the scientific projects financed by the Former Yugoslav Government or other national or international organizations. The international experts constantly increased the level of education and research in the Institute by transferring the latest scientific achievement in the world.

(iv) The training and specialization of the young Institute scientists was directed towards education and acquainting with the activities and research programmes of leading institutions in the world. The contacts of the Institute’s young staff during their specialization abroad with the experts of the different countries were continued and developed. This resulted in close scientific co-operation on joint research projects.

(v) UNESCO funds allotted to equipment were used to create a basis for further development of the Institute. A great part of the purchased equipment was used in the educational programmes carried out in the Institute.

ANNEX III

FINANCIAL INFORMATION CONCERNING
THE INSTITUTE OF EARTHQUAKE ENGINEERING AND ENGINEERING SEISMOLOGY

Income from account	Average amount for the last five year period		Year									
			2011		2010		2009		2008		2007	
	denars	eur	denars	eur	denars	eur	denars	eur	denars	eur	denars	eur
Own income	61,400,276	998,378	62,433,657	1,015,181	55,664,892	905,120	62,288,025	1,012,813	56,217,767	914,110	70,397,040	1,144,667
Income from government	18,774,932	305,283	19,862,461	322,967	20,697,682	336,548	19,746,124	321,075	18,728,593	304,530	14,839,802	241,298
Total	80,175,209	1,303,662	82,296,118	1,338,148	76,362,574	1,241,668	82,034,149	1,333,889	74,946,360	1,218,640	85,236,842	1,385,965

Note: In the total income, the participation of the Government ranges from 241.298 eur. to 336.548 euros, or 305.283 per annum on the average

Enclosed please find the original documents used for the derivation of the above data (Profit and Loss Account)

Considering the extended functions of the Institute with its establishement as a UNESCO institute of category 2, we have officially applied at the RM Government for increase of its participation in our income by additional 200.000 euros per annum.

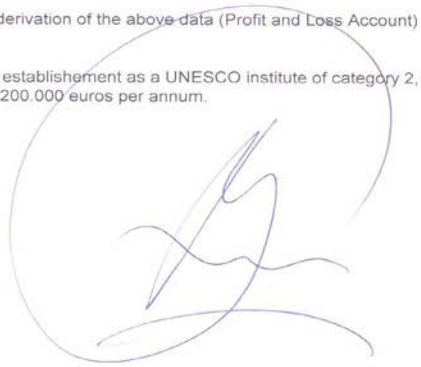

ANNEX IV

LIST OF UNIVERSITIES, RESEARCH INSTITUTES AND GOVERNMENT AGENCIES WITH WHOM THE INSTITUTE OF EARTHQUAKE ENGINEERING AND ENGINEERING SEISMOLOGY HAS ALREADY USUAL AND FREQUENT COOPERATION AND WITH WHOM COOPERATION IS BEING NEGOTIATED OR FORESEEN AT REGIONAL AND INTERNATIONAL LEVEL

A. COOPERATION THAT HAS BEEN REALIZED SO FAR:

UNIVERSITIES:

At regional level:

1. University of Ljubljana, Faculty of Civil and Geodetic Engineering, Ljubljana, Slovenia
2. University of Maribor , Slovenia
3. Bulgarian Academy of Science, Sofia, Bulgaria
4. University of Architecture, Civil Engineering and Geodesy, UACEG, Sofia, Bulgaria
5. Polytechnic University of Tirana, Civil Engineering Faculty, Tirana, Albania
6. University of Patras, Greece
7. Aristotelio Panepistimio Thessalonikis, Greece
8. National Technical University of Athens, Greece
9. University of Zagreb, Faculty of Science, Department of Geophysics, Zagreb, Croatia
10. University of Osijek, Croatia
11. University of Novi Sad, Serbia
12. University of Nish, Serbia;
13. University of Belgrade, Serbia
14. University of Montenegro, Podgorica, Montenegro;
15. University of Banja Luka, Serb Republic, Bosnia and Herzegovina
16. University of Tuzla, Bosnia and Herzegovina
17. Technical University “Gheorghe Asachi”, Iasi, Romania

At International level:

1. University of Trieste, Department of Earth Science, Trieste, Italy
2. University La Sapienza, DiSG, Rome, Italy
3. Universita degli Studi di Napoli Federico II, Napoli, Italy
4. Universitá degli Studi di Trento, Italy
5. University of Pavia, Italy
6. University of Padova, Italy
7. University of Ruhr, Bochum, Germany
8. RWTH Aachen University (Rheinisch-Westfälische Technische Hochschule Aachen), Aachen , Germany
9. Universität Kassel, Germany
10. University of Stuttgart, Germany
11. Universitat Bergakademie Freiberg, Germany
12. University of Humboldt, Berlin, Germany
13. University of Geneva, Switzerland
14. Technical University of Istanbul, Turkey
15. Bogazici University, Turkey
16. Middle East Technical University, Turkey
17. Academy of Science-Slovakia
18. Department of Civil Engineering, Imperial College, United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland
19. University of Bath, United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland

20. University of Cambridge, United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland
21. University of Oxford, United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland
22. University of Utrecht, The Netherlands
23. University of Southern California, United States of America
24. UE Berkeley, California, United States of America
25. University of Ilinois, United States of America
26. University of Stanford, United States of America
27. National Autonomous University of Mexico, Institute of Engineering, Mexico City, Mexico
28. The University of Tokyo, Japan
29. University of Dalian, PR China
30. Université Laval, Quebec City, Quebec, Canada
31. Tsukuba University, Tsukuba, Japan;
32. University of Kyoto, Japan
33. Sendai University, Sendai, Japan
34. International Institute of Earthquake Engineering and Seismology IIEES, Tehran, Iran
35. University of Engineering and Technology, Peshawar, Pakistan
36. Rajasthan Institute of Engineering & Technology, Bhankrota, Jaipur

RESEARCH INSTITUTES:

1. Joint Research Centre – European Laboratory for Structural Assessment – ELSA, Ispra, Italy
2. European Centre for Training and R esearch in Earthquake Engineerin EUCENTRE Pavia, Italy
3. Eartquake Planning and Protection Organization, EPPO, Agiou Georgiou 5, Patriarchika Pylaias, 5535 Thessaloniki, Greece
4. Commission of the European Communities. Directorate General Joint Research Centre. JRC, Belgium
5. International Research Institute of Stavanger, Norway
6. Earthquake Engineering Research Centre – EERC, Department of Civil Engineering, University of Bristol, United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland
7. The Laboratorio Nacional de Engenharia Civil (LNEC), Lisbon, Portugal
8. Centro Europeo di Formazione e Ricerca in Ingegneria Sismica, Italy
9. Institut Francais des Sciences et Technologies des Transports, de L'Amenagement et des Reseaux, France
10. The Getty Conservation Institute, GCI, United States of America
11. Institute of Engineering Mechanics, CEA, Harbin, China
12. National Research Institute of Astronomy and Geophysics, (NRIAG), Helwan, Egypt
13. National Earthquake Engineering Center, Algeria

GOVERNMENT AGENCIES:

1. Institute of Engineering Mechanics, China Earthquake Administration, China (MoU)
2. Abu Dhabi Municipality, Town Planning Sector, Spatial Data Division, UAE
3. Deutsche Akademische Austauschdienst (DAAD), Germany, (under DYNET SEEFORM Stability Pact Project)
4. Ministry of Foreign Affairs, The Hague; Cultural, Education and Research Department, The Netherlands
5. Commissariat à l'Energie Atomique et aux Energies Alternatives, France
6. Council of Europe Development Bank, CEB, Paris, France
7. Royal Observatory of Belgium, Bruxelles, Belgium
8. National Earthquake Engineering Center, Algeria
9. National Institute of Meteorology, Tunis, Tunisia
10. Scientific Research Council, Building Research Center, Baghdad, Iraq

11. Ministry of the Environment, Spatial Planning and Energy Environmental Agency of the Republic of Slovenia, Department of Seismology and Geology, Slovenia
12. Ministry of Energy and Mining, Prishtina, Kosovo
13. Kosovo Environmental Protection Agency, Kosovo

INTERNATIONAL AGENCIES AND OTHER ORGANIZATIONS

1. International Committee for Monuments and Sites (ICOMOS)
2. International Strategy for Disaster Reduction (ISDR)
3. European and Mediterranean Major Hazards Agreement

POSSIBLE FUTURE COOPERATİON:

1. Resonance Ingenieurs-Conseils SA, 21 r ue Jacques Grosselin, CH-1227 Carouge (Geneva), Switzerland
2. University of Basilicata – DiSGG, Campus Macchia Romana, 85100 - Potenza, Italy
3. Arsenal Research, Giefinggasse 2, 1210 Wien, Austria
4. Universidad de Castilla-La Mancha, Avda. Camillo Jose Cela s/n, 13071 Ciudad Real, Spain
5. CEA, Centre de Cadarache, DTAP/SCP, 13107 Saint-Paul-Lez-Durance, FRANCE
6. Instituto Superior Tecnico, Engenharia Civil, Av.Rovisco Pais, 1096 Lisboa Codex, Portugal
7. Politecnico di Milano, Dipartimento di Ingegneria Strutturale, Piazza Leonarda da Vinci 32, 20133 Milano, Italy
8. Earthquake and Forensic Seismology and Geomagnetism Programme, British Geological Survey, Murchison House, West Mains Road, Edinburgh EH9 3LA, United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland
9. National Research Institute for Earth Science and Disaster Prevention, Japan
10. Indian Institute of Technology, India
11. National Center for Research on Earthquake Engineering, Taiwan
12. Nanyang Technological University, Singapore
13. Russian National Committee for Earthquake Engineering, Russia

ANNEXE I

PRINCIPAUX RÉSULTATS DE L'ÉTUDE DE FAISABILITÉ ENTREPRISE EN MAI 2012

1. Il ressort de l'étude de faisabilité que la création de l'Institut international de génie sismique et de sismologie appliquée au sein de l'Université Saints-Cyrille-et-Méthode en tant qu'institut de catégorie 2 placé sous l'égide de l'UNESCO se justifie pleinement.

2. Les risques auxquels la création de l'institut en tant qu'institut de catégorie 2 pourrait exposer l'UNESCO sont faibles en raison, principalement, de l'appui et de l'engagement solides de l'ex-République yougoslave de Macédoine, tant sur le plan financier que logistique, qui a été décidé par le Président macédonien et, deuxièmement, des liens historiques unissant l'UNESCO et l'institut proposé.

3. Les activités envisagées pour l'institut présentent un grand intérêt pour l'UNESCO et sont conformes au mandat de l'Organisation visant à promouvoir la recherche scientifique, l'éducation et la formation comme facteur de développement. Cette proposition répond également aux objectifs stratégiques de programme de l'UNESCO énoncés dans la Stratégie à moyen terme de l'Organisation pour 2008-2013, dont l'un s'intitule « Contribuer à la préparation et à la mitigation en cas de catastrophe ».

4. La consultation approfondie menée avec l'IZIIS a fait clairement apparaître l'opportunité de cette initiative qui contribuera à améliorer la compréhension des risques que représentent les tremblements de terre dans la région et dans le monde entier et à combler les lacunes de la recherche et de la formation dans le domaine des sciences de l'ingénieur, notamment en matière de réduction des risques de catastrophe.

5. La viabilité de l'institut qu'il est proposé de créer sous l'égide de l'UNESCO est donc assurée. Bien qu'associé à l'Organisation, cet institut de catégorie 2 sera juridiquement distinct, jouissant d'une autonomie juridique et fonctionnelle. L'UNESCO n'assumera donc, à son égard, aucune responsabilité, qu'elle soit managériale, financière ou autre.

ANNEXE II

CRÉATION ET ÉVOLUTION HISTORIQUE DE L'INSTITUT DE GÉNIE SISMIQUE ET DE SISMOLOGIE APPLIQUÉE

1. Le 26 juillet 1963, au petit matin, Skopje était frappé par un terrible tremblement de terre, qui causa d'immenses pertes humaines et économiques. Plus de 1070 personnes périrent et on estime les pertes économiques directes à près de 1,8 point du PIB. Le 14 octobre de la même année, l'Assemblée générale des Nations Unies décida à l'unanimité d'accéder à la demande du Gouvernement yougoslave qui sollicitait une aide technique pour répondre aux besoins à long terme de la cité détruite.

2. L'élément fédérateur de l'ensemble des activités nationales et internationales relatives à la remise en état et à la reconstruction de Skopje a été la création d'un Conseil consultatif international, désigné conjointement par les Nations Unies et le Gouvernement yougoslave. Lors de sa première réunion, tenue à Skopje du 26 au 31 mars 1964, le Conseil soulignait la nécessité de fonder une institution nationale œuvrant pour l'enseignement, la formation et la recherche dans le domaine du génie sismique et de la sismologie appliquée.

3. L'Université Saints-Cyrille-et-Méthode de Skopje a mis en place un conseil d'initiative chargé de définir les objectifs et les futures activités de ladite institution et de préparer l'installation d'un institut spécialisé au sein de l'Université, avec le mandat suivant :

(i) organiser la recherche scientifique en sismologie appliquée, génie sismique et dans d'autres domaines connexes ;

(ii) organiser un troisième cycle d'études universitaires délivrant un master en sciences techniques, avec spécialisation en génie sismique et sismologie appliquée ;

(iii) instaurer une coopération internationale axée sur l'échange de connaissances et d'expériences ;

(iv) apporter une assistance technique pour la remise en état et la reconstruction de Skopje.

4. Comme l'institut ne disposait pas à l'époque de personnel formé dans les domaines concernés, il a également été recommandé de lui fournir une aide internationale consistant à :

(i) inviter un certain nombre de scientifiques appartenant à des institutions renommées du monde entier à donner des conférences de troisième cycle et à aider à organiser des travaux de recherche et des études scientifiques ;

(ii) offrir au personnel de l'institut les moyens de suivre des formations et des études à l'étranger, dans des centres spécialisés des domaines concernés ;

(iii) fournir l'équipement indispensable aux activités de recherche et d'enseignement.

5. Un groupe de travail constitué d'experts yougoslaves et internationaux a été réuni par l'UNESCO. À partir de ses propositions, le Conseil consultatif international a pris les décisions suivantes :

(i) l'institut de sismologie et de sismologie appliquée doit être établi en tant qu'institution scientifique indépendante au sein de l'Université de Skopje (son nom a été ultérieurement changé en « Institut de génie sismique et de sismologie appliquée ») ;

(ii) l'institut doit axer ses activités, dans un premier temps, sur les recherches concernant la reconstruction de Skopje et sur l'enseignement et la formation destinés aux ingénieurs dans le domaine de la conception et la construction parasismiques ;

(iii) l'institut doit progressivement étendre ses activités à l'ensemble de la Yougoslavie et à l'étranger, pour atteindre une envergure internationale ;

(iv) l'institut doit débuter ses activités au premier semestre de 1965.

6. Suite aux recommandations du Conseil consultatif et aux décisions du gouvernement ainsi que des autorités municipales de Skopje, et grâce au considérable soutien de l'UNESCO, l'Institut de génie sismique, de sismologie appliquée et d'urbanisme (aujourd'hui Institut de génie sismique et de sismologie appliquée, IZIIS, Université Saints-Cyrille-et-Méthode) a été créé le 26 août 1965.

7. La création et le développement de l'IZIIS ont été considérablement favorisés par l'aide importante fournie par le PNUD et l'UNESCO, depuis la création de l'institut jusqu'en 1982, dans le cadre de quatre projets nationaux bénéficiant d'une contribution totale du PNUD d'environ 1 100 000 dollars. L'UNESCO a exercé la fonction d'agence d'exécution pour le PNUD dans le cadre de ces projets.

8. L'institut a commencé son activité avec un effectif de 10 personnes dans un petit bâtiment préfabriqué, sans équipement de laboratoire ni matériel permettant de mener des recherches analytiques. En 1968, il a déménagé dans une aile du bâtiment de la faculté de génie civil, et son effectif a atteint une vingtaine de personnes. L'acquisition d'un ordinateur a créé les conditions favorables à la conduite de recherches analytiques plus complexes.

9. Les attributions initiales de l'institut au moment de sa création étaient les suivantes :

(i) assister et superviser la reconstruction et le développement de la ville détruite de Skopje après le tremblement de terre ;

(ii) effectuer des recherches continues dans le domaine de la sismologie et du génie sismique en vue d'acquérir une compréhension qualitative et quantitative du milieu sismique régional ;

(iii) élaborer et adopter un code de conception sismique ainsi que des normes et procédures en la matière indispensables pour reconstruire la ville de Skopje ;

(iv) veiller à collecter en permanence des données sismologiques et d'autres données pertinentes et à les exploiter au cours du processus de conception et d'aménagement urbain ;

(v) développer, dans le cadre régulier d'un master universitaire, la formation destinée aux professionnels en vue d'améliorer la planification et la conception en transmettant les méthodes, les procédures et les savoir-faire les plus récents dans le domaine.

10. Plus tard, en 1973, l'institut a entamé avec ses propres moyens et ses propres fonds la construction d'un laboratoire d'essais dynamiques et d'un local d'essai des matériaux, équipé d'instruments destiné aux essais quasi-statiques et d'une table vibrante sismique monoaxiale. Les effectifs ont été portés à 50, dont 25 ingénieurs ou scientifiques professionnels. Un laboratoire pour forte secousse a également été créé et doté d'un réseau de plus de 100 instruments d'enregistrement des fortes secousses sismiques, couvrant l'ensemble de la Yougoslavie. Un laboratoire de mesures géophysiques et des microsecousses a également été installé.

11. Les nombreux tremblements de terre survenus en Yougoslavie et dans les pays voisins entre 1969 et 1979 ont entraîné une augmentation constante des effectifs et de l'équipement, conduisant notamment à la mise en place d'un nouveau système informatique. En novembre 1980, l'institut a déménagé dans de nouveaux bâtiments et il occupe actuellement une surface totale d'environ 8 000 m^2. En 1985, l'effectif a atteint 130 personnes, dont 16 professeurs d'université, 25 chercheurs confirmés, 40 ingénieurs assistants de recherche et 15 techniciens. La valeur totale de l'équipement installé est estimée à 5 millions de dollars.

12. Un troisième cycle universitaire régulier sur deux ans a été mis en place en 1965. Au début, les premiers cours étaient dispensés uniquement par des experts internationaux engagés par l'UNESCO et des professeurs de l'institut, auxquels s'associaient périodiquement des professeurs d'autres départements de l'Université de Skopje.

13. Conformément aux recommandations et aux conclusions du Conseil consultatif international, l'institut a accordé une attention particulière à la coopération internationale et a instauré un échange permanent de connaissances et d'expériences avec d'autres institutions scientifiques et éducatives de renom dans le monde entier.

14. Selon le document 125 EX/INF.7 concernant l'impact des activités mises en œuvre par l'UNESCO aux niveaux national et régional, qui a été soumis au Conseil exécutif de l'UNESCO à sa 125e session, l'assistance fournie par l'Organisation au cours de la création et de la mise en place de l'institut a revêtu une très grande importance, pour les raisons suivantes :

(i) avant la création de l'institut, le génie sismique en tant que discipline scientifique ne figurait pas dans les programmes de recherche ou d'enseignement en Yougoslavie, ce qui signifie que, les premières années, les jeunes scientifiques ont entamé des travaux dans ce domaine, alors que ceux-ci en étaient à un stade bien plus avancé dans d'autres pays. Sans la présence d'experts internationaux, le troisième cycle spécialisé mis en place à l'institut aurait difficilement atteint ce niveau élevé ;

(ii) grâce au processus éducatif qu'il a progressivement suivi, le personnel de l'institut a bénéficié d'une éducation et d'une formation continue et a constamment enrichi son expérience ;

(iii) les experts internationaux ont transmis leur connaissance et leur expérience des méthodes de recherche, de façon à ce qu'à terme le personnel de l'institut puisse mener de manière indépendante des projets scientifiques financés par le gouvernement de l'ex-République yougoslave ou d'autres organisations nationales ou internationales. Les experts internationaux ont constamment fait progresser le niveau d'éducation et de recherche à l'institut en y apportant les dernières découvertes scientifiques du monde entier ;

(iv) la formation et la spécialisation des jeunes scientifiques de l'institut se sont orientées vers l'enseignement et la connaissance des activités et des programmes de recherche des plus grandes institutions mondiales. Les contacts des jeunes membres du personnel de l'institut avec les experts de différents pays lors de leur spécialisation à l'étranger ont été entretenus et renforcés, donnant lieu à une étroite coopération scientifique sur des projets de recherche conjoints ;

(v) les fonds de l'UNESCO alloués à l'équipement ont servi à créer une base pour le développement ultérieur de l'institut. Une grande part de l'équipement acheté a été utilisée dans le cadre des programmes éducatifs menés à l'institut.

ANNEXE III

INFORMATIONS FINANCIÈRES CONCERNANT L'INSTITUT DE GÉNIE SISMIQUE ET DE SISMOLOGIE APPLIQUÉE

Compte du revenu	Montant moyen sur les cinq dernières années		Année									
			2011		2010		2009		2008		2007	
	denars	euros	denars	euros	denars	euros	denars	euros	denars	euros	denars	euros
Revenus propres	61 400 276	998 378	62 433 657	1 015 181	55 664 892	905 120	62 288 025	1 012 813	56 217 767	914 110	70 397 040	1 144 667
Revenus provenant du gouvernement	18 774 932	305 283	19 862 461	322 967	20 697 682	336 548	19 746 124	321 075	18 728 593	304 530	14 839 802	241 298
Total	80 175 209	1 303 662	82 296 118	1 338 148	76 362 574	1 241 668	82 034 149	1 333 889	74 946 360	1 218 640	85 236 842	1 385 965

Note : Dans le revenu total, la part du gouvernement se situe entre 241 298 euros et 336 548 euros, ou 305 283 euros par an en moyenne.

Veuillez trouver ci-joint les documents originaux utilisés pour établir les données ci-dessus (compte de pertes et profits).

Compte tenu des fonctions étendues que confère à l'institut sa création en tant qu'institut de catégorie 2 de l'UNESCO, nous avons officiellement demandé au gouvernement de Macédoine une augmentation de sa participation à nos revenus de 200 000 euros supplémentaires par an.

ANNEXE IV

LISTES DES UNIVERSITÉS, CENTRES DE RECHERCHES ET ORGANISMES GOUVERNEMENTAUX AVEC LESQUELS L'INSTITUT DE GÉNIE SISMIQUE ET DE SISMOLOGIE APPLIQUÉE ENTRETIENT DÉJÀ UNE COOPÉRATION HABITUELLE ET FRÉQUENTE ET AVEC LESQUELS UNE COOPÉRATION EST EN NÉGOCIATION OU PRÉVUE AU NIVEAU RÉGIONAL ET INTERNATIONAL

A. COOPÉRATION DÉJÀ EN PLACE :

UNIVERSITÉS :

Au niveau régional :

1. Université de Ljubljana, Faculté de génie civil et géodésique, Ljubljana, Slovénie
2. Université de Maribor, Slovénie
3. Académie des sciences de Bulgarie, Sofia, Bulgarie
4. Université d'architecture, de génie civil et de géodésie (UACEG), Sofia, Bulgarie
5. Université polytechnique de Tirana, Faculté de génie civil, Tirana, Albanie
6. Université de Patras, Grèce
7. Université Aristotelio Panepistimio Thessalonikis, Grèce
8. Université technique nationale d'Athènes, Grèce
9. Université de Zag reb, Faculté des sciences, Département de géophysique, Zagreb, Croatie
10. Université d'Osijek, Croatie
11. Université de Novi Sad, Serbie
12. Université de Nich, Serbie
13. Université de Belgrade, Serbie
14. Université du Monténégro, Podgorica, Monténégro
15. Université de Banja Luka, République serbe, Bosnie-Herzégovine
16. Université de Tuzla, Bosnie-Herzégovine
17. Université technique Gheorghe Asachi, Iasi, Roumanie.

Au niveau international :

1. Université de Trieste, Département de géologie, Trieste, Italie
2. Université La Sapienza, DiSG, Rome, Italie
3. Université de Naples – Frédéric II, Naples, Italie
4. Université de Trente, Italie
5. Université de Pavie, Italie
6. Université de Padoue, Italie
7. Université de la Ruhr, Bochum, Allemagne
8. Université technique de Rhénanie-Westphalie (Rheinisch-Westfälische Technische Hochschule Aachen), Aix-la-Chapelle, Allemagne

9. Universität Kassel, Allemagne
10. Université de Stuttgart, Allemagne
11. Universitat Bergakademie, Freiberg, Allemagne
12. Université d'Humbolt, Berlin, Allemagne
13. Université de Genève, Suisse
14. Université technique d'Istanbul, Turquie
15. Université du Bosphore (Boğaziçi Üniversitesi), Turquie
16. Université technique du Moyen-Orient, Turquie
17. Académie des sciences, Slovaquie
18. Département de génie civil, Imperial College, Royaume-Uni de Grande-Bretagne et d'Irlande du Nord
19. Université de Bath, Royaume-Uni de Grande-Bretagne et d'Irlande du Nord
20. Université de Cambridge, Royaume-Uni de Grande-Bretagne et d'Irlande du Nord
21. Université d'Oxford, Royaume-Uni de Grande-Bretagne et d'Irlande du Nord
22. Université d'Utrecht, Pays-Bas
23. Université de Californie du Sud, États-Unis d'Amérique
24. Université de Berkeley, Californie, États-Unis d'Amérique
25. Université de l'Illinois, États-Unis d'Amérique
26. Université de Stanford, États-Unis d'Amérique
27. Université nationale autonome du Mexique, Faculté d'ingénierie, Mexico, Mexique
28. Université de Tokyo, Japon
29. Université de Dalian, République populaire de Chine
30. Université Laval, Québec, Canada
31. Université de Tsukuba, Tsukuba, Japon
32. Université de Kyoto, Japon
33. Université de Sendai, Sendai, Japon
34. Institut international de génie sismique et de sismologie (IIEES), Téhéran, Iran
35. Université d'ingénierie et de technologie, Peshawar, Pakistan
36. Institut d'ingénierie et de technologie du Rajasthan, Bhankrota, Jaipur.

INSTITUTS DE RECHERCHE :

1. Centre commun de recherche - Laboratoire européen pour l'évaluation des structures – ELSA, Ispra, Italie
2. Centre européen de recherche et de formation en génie sismique (EUCENTRE), Pavie, Italie
3. Organisation de protection et de planification en cas de séisme (EPPO), Agiou Georgiou 5, Patriarchika Pylaias, 5535 Thessalonike, Grèce
4. Commission des communautés européennes, Direction générale du Centre commun de recherche (CCR), Belgique
5. Institut international de recherche de Stavanger, Norvège

6. Centre de recherche en génie sismique – EERC, Département du génie civil, Université de Bristol, Royaume-Uni de Grande-Bretagne et d'Irlande du Nord
7. Laboratorio Nacional de Engenharia Civil (LNEC), Lisbonne, Portugal
8. Centro Europeo di Formazione e Ricerca in Ingegneria Sismica, Italie
9. Institut français des sciences et technologies des transports, de l'aménagement et des réseaux, France
10. Getty Conservation Institute (GCI), États-Unis d'Amérique
11. Institut du génie mécanique, CEA, Harbin, Chine
12. Institut national de recherche en astronomie et géophysique (NRIAG), Helwan, Égypte
13. Centre national de génie parasismique, Algérie.

ORGANISMES PUBLICS :

1. Institut du génie mécanique, Administration chinoise chargée des séismes, Chine (MoU)
2. Ville d'Abou Dhabi, Secteur de l'urbanisme, Division des données géographiques, Émirats Arabes Unis
3. Deutsche Akademische Austauschdienst (DAAD), Allemagne, (projet DYNET SEEFORM dans le cadre du pacte de stabilité)
4. Ministère des affaires étrangères, La Haye, Département de la culture, de l'éducation et de la recherche, Pays-Bas
5. Commissariat à l'Énergie atomique et aux énergies alternatives, France
6. Banque de développement du Conseil de l'Europe, CEB, Paris, France
7. Observatoire royal de Belgique, Bruxelles, Belgique
8. Centre national de génie sismique, Algérie
9. Institut national de météorologie, Tunis, Tunisie
10. Conseil pour la recherche scientifique, Centre de recherche pour la construction, Bagdad, Iraq
11. Ministère de l 'environnement et de l 'aménagement du territoire et Agence de l'environnement et de l'énergie de la République de Slovénie, Département de la sismologie et de la géologie, Slovénie
12. Ministère de l'énergie et de l'exploitation minière, Pristina, Kosovo
13. Agence de protection de l'environnement du Kosovo, Kosovo.

INSTITUTIONS INTERNATIONALES ET AUTRES ORGANISATIONS

1. Conseil international des monuments et des sites (ICOMOS)
2. Stratégie internationale de prévention des catastrophes (SIPC)
3. Accord européen et méditerranéen sur les risques majeurs (EUR-OPA).

B. FUTURE COOPÉRATION POSSIBLE :

1. Resonance Ingenieurs-Conseils SA, 21 r ue Jacques Grosselin, CH-1227 Carouge (Genève), Suisse
2. Université de Basilicata – DiSGG, Campus Macchia Romana, 85100 - Potenza, Italie

3. Arsenal Research, Giefinggasse 2, 1210 Vienne, Autriche
4. Université de Castille-La Manche, Avda. Camillo Jose Cela s/n, 13071 Ciudad Real, Espagne
5. CEA, Centre de Cadarache, DTAP/SCP, 13107 Saint-Paul-Lez-Durance, FRANCE
6. Instituto Superior Tecnico, Engenharia Civil, Av.Rovisco Pais, 1096 Lisboa Codex, Portugal
7. Politecnico di Milano, Dipartimento di Ingegneria Strutturale, Piazza Leonarda da Vinci 32, 20133 Milan, Italie
8. Programme sur les séismes, la sismologie de contrôle et le géomagnétisme, Commission géologique britannique, Murchison House, West Mains Road, Edinburgh EH9 3LA, Royaume-Uni de Grande-Bretagne et d'Irlande du Nord
9. Institut national de r echerche pour les sciences de l a terre et la prévention des catastrophes, Japon
10. Institut indien de technologie, Inde
11. Centre national de recherche en génie sismique, Taiwan
12. Université technologique de Nanyang, Singapour
13. Comité national russe pour le génie sismique, Russie.

طبعت هذه الوثيقة على ورق معاد تصنيعه

منظمة الأمم المتحدة
للتربيـة والعلم والثقافة

المجلس التنفيذي
الدورة التسعون بعد المائة

190 EX/18 Part IV Corr.
١٩٠م ت/١٨ الجزء الرابع
تصويب

باريس، ٢٠١٢/٩/٢٠
الأصل: إنجليزي

البند ١٨ من جدول الأعمال المؤقت

المعاهد والمراكز من الفئة ٢

الجزء الرابع

اقتراح إنشاء معهد دولي لهندسة الزلازل وعلم الزلازل الهندسي بجامعة "القديسين كيريلس وميثوديوس" في سكوبيه، بجمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة

تصويب

في الملحق ٤، تعدّل النقطتان ١٢ و١٣ في قائمة الوكالات الحكومية باللغتين الإنجليزية والفرنسية كما يلي:

12. Ministry of Energy and Mining, Pristina, UN administered territory of Kosovo
13. Kosovo Environmental Protection Agency, UN administered territory of Kosovo

12. Ministère de l'énergie et de l'exploitation minière, Pristina, territoire du Kosovo administré par les Nations Unies
13. Agence de protection de l'environnement du Kosovo, territoire du Kosovo administré par les Nations Unies

طبعت هذه الوثيقة على ورق معاد تصنيعه

منظمة الأمم المتحدة
للتربيـة والعلم والثقافة

المجلس التنفيذي
الدورة التسعون بعد المائة

190 EX/18 Part V

١٩٠م ت/١٨ الجزء الخامس

باريس، ٢٠١٢/٩/٧
الأصل: إنجليزي

البند ١٨ من جدول الأعمال المؤقت

المعاهد والمراكز من الفئة ٢

الجزء الخامس

اقتراح إنشاء مركز إقليمي لإدارة المياه الجوفية في أمريكا اللاتينية والكاريبي، في مونتيفيديو بأوروغواي

الملخص

بناء على اقتراح تقدمت به حكومة أوروغواي بشأن إنشاء مركز إقليمي لإدارة المياه الجوفية في أمريكا اللاتينية والكاريبي في أراضيها، بوصفه مركزاً من الفئة ٢ يعمل تحت رعاية اليونسكو، اعتمد المجلس الدولي الحكومي لبرنامج اليونسكو الهيدرولوجي الدولي في دورته العشرين القرار IHP/IC-XX-6 في حزيران/يونيو ٢٠١٢ الذي أيّد فيه إنشاء المركز المقترح. وقام قسم علوم المياه في اليونسكو ومكتب اليونسكو في مونتيفيديو بالتعاون مع وزارة الإسكان والتخطيط المكاني والبيئة في مونتيفيديو بأوروغواي بتنسيق دراسة جدوى بشأن إنشاء المركز المقترح.

وتستعرض هذه الوثيقة الشروط الأساسية والأسس العلمية والمؤسسية التي يستند إليها اقتراح حكومة أوروغواي. وأجريت دراسة الجدوى طبقاً للاستراتيجية المتكاملة والشاملة (الوثيقة ٣٥م/٢٢) التي اعتمدها المؤتمر العام في دورته الخامسة والثلاثين (القرار ٣٥م/١٠٣). وأعد مشروع اتفاق بين اليونسكو وحكومة أوروغواي إثر عملية مشاورات بين حكومة أوروغواي ومكتب أمانة اليونسكو وفقا للاتفاق النموذجي الوارد في الوثيقة ٣٥م/٢٢، ويرد نص الاتفاق على العنوان الإلكتروني التالي:

http:/www.unesco.org/new/en/natural-sciences/environment/water/ihp/water-centres/.

وتتناول الفقرة ٩ الآثار المالية والإدارية المترتبة على هذا الاقتراح.

الإجراءات المتوقع من المجلس التنفيذي اتخاذها: القرار الوارد في الفقرة ١١.

أولاً – المقدمة

١ – بناء على اقتراح تقدمت به حكومة أوروغواي بشأن إنشاء مركز إقليمي لإدارة المياه الجوفية في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي في أراضيها، بوصفه مركزاً من الفئة ٢ يعمل تحت رعاية اليونسكو، اعتمد المجلس الدولي الحكومي لبرنامج اليونسكو الهيدرولوجي الدولي في دورته العشرين القرار IHP/IC-XX-6 في حزيران–يونيو ٢٠١٢ الذي أيّد فيه إنشاء المركز المقترح. ونظراً لأهمية إنشاء مركز إقليمي لإدارة المياه الجوفية وافقت اللجان الوطنية وجهات التنسيق التابعة لبرنامج اليونسكو الهيدرولوجي الدولي في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي في اجتماعها التاسع الذي عقد في الجمهورية الدومينيكية في حزيران/يونيو ٢٠١١ على قرار يؤيد إنشاء المركز الإقليمي (القرار IHP/LAC IX-03).

٢ – وأعرب سفير جمهورية أوروغواي ومندوبها الدائم لدى اليونسكو للمديرة العامة لليونسكو في شهر آذار/مارس ٢٠١١ عن عزم حكومته إنشاء مركز إقليمي لإدارة المياه الجوفية في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي في أراضي أوروغواي، بوصفه مركزاً من الفئة ٢ يعمل تحت رعاية اليونسكو. ونظم مكتب اليونسكو في مونتيفيديو اجتماعات عديدة مع وزارة الإسكان والتخطيط المكاني والبيئة في مونتيفيديو بأوروغواي بغية تقييم جدوى إنشاء المركز المقترح. وأكد ممثل وزارة الإسكان والتخطيط المكاني والبيئة لحكومة أوروغواي عن عزم حكومته إنشاء المركز المذكور لمساعدة المديرة العامة للعلوم الطبيعية أثناء المهمة التي اضطلعت بها في أوروغواي، في شهر نيسان/أبريل ٢٠١٢. وأكد وزير خارجية أوروغواي السيد لويس الماغرو، لدى مداخلته في الجلسة الافتتاحية للمشاورة الإقليمية بشأن إدارة المياه الجوفية في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي التي عقدت في مونتيفيديو في آذار/مارس ٢٠١٢ عزم حكومته إنشاء المركز المذكور. وأبدى المشاركون في المشاورة الإقليمية بشأن إدارة المياه الجوفية التي نظمتها اليونسكو تأييدهم لإنشاء المركز المذكور.

٣ – وفي حزيران/يونيو ٢٠١٢، أوفدت اليونسكو بعثة تقنية إلى مونتيفيديو لزيارة الموقع المقترح لإيواء المركز. وقد أجرت أمانة اليونسكو دراسة الجدوى بالتشاور مع وزارة الإسكان والتخطيط المكاني والبيئة لحكومة أوروغواي وسلطات أوروغواي المختصة الأخرى طبقاً للاستراتيجية المتكاملة والشاملة (الوثيقة ٣٥م/٢٢) التي اعتمدها المؤتمر العام في دورته الخامسة والثلاثين (القرار ٣٥م/١٠٣). وأعد مشروع اتفاق بين اليونسكو وحكومة أوروغواي إثر عملية مشاورات بين حكومة أوروغواي وأمانة برنامج اليونسكو الهيدرولوجي الدولي وفقا للاتفاق النموذجي الوارد في الوثيقة ٣٥م/٢٢.

٤ – ولا يستهدف إنشاء مركز إقليمي لإدارة المياه الجوفية في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي حشد القدرات التقنية في أوروغواي وفي بلدان المنطقة فحسب، وإنما أيضاً دعم التنسيق الإقليمي في مجال إدارة موارد المياه الجوفية. وتنص قوانين جمهورية أوروغواي المتعلقة بقضايا المياه على أنه "ينبغي العمل على تعزيز تنسيق الاستراتيجيات والتعاون الدولي من أجل الإدارة المستدامة للموارد المائية المشتركة مع الدول الأخرى". وتعتبر حكومة أوروغواي تعزيز الإدارة المستدامة للموارد المائية والمحافظة على الدورة الهيدرولوجية تضامنا مع الأجيال القادمة مسائل تحظى بالاهتمام العام باعتبارها مبدأ توجيهياً ينص عليه القانون المرقم ١٨٦١٠ (القانون الوطني للمياه). وتحتل أوروغواي موقعا استراتيجيا في حوض دي لابلاتا الذي تمثل فيه مياه أنهار باراغواي وبارانا وأوروغواي خمس الموارد المائية في أمريكا الجنوبية. وبحكم

الموقع، يتسم هذا البلد وشعبه بهوية وطابع يتميزان بالانفتاح للعلاقات الإقليمية والدولية. وبحكم حجمه وسكانه وثقافته، هناك رغبة في تحقيق الاندماج وعزم على خدمة منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي.

٥ – وكانت أوروغواي، إلى جانب الأرجنتين والبرازيل والباراغواي، رائدة في اتخاذ القرار بضرورة حماية نظام غواراني للمياه الجوفية بصورة مشتركة (GAS). وكانت أوروغواي عضواً نشطاً في برنامج الأمريكيتين المشترك بين اليونسكو ومنظمة الدول الأمريكية UNESCO/OAS الذي يُنفذ في إطار المبادرة الدولية المعنية بإدارة موارد طبقات المياه الجوفية المشتركة بين الدول (ISARM) منذ استهلاله.

ثانياً – النظر في جدوى المركز المقترح

يمكن تلخيص الاقتراح الذي تقدمت به أوروغواي على النحو التالي:

٦ – أهداف ومهام المركز المقترح

سيتيح المركز المقترح مرافق وفرصاً للعلميين من بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي للانتفاع من البحوث المتقدمة بشأن نظم طبقات المياه الجوفية وإدارة موارد المياه الجوفية. ويرمي المركز إلى تحقيق هدفين في آن واحد، وهما: تعزيز القدرات الوطنية الرامية إلى دعم الإدارة المستدامة لطبقات المياه الجوفية في البلد وتلبية الاحتياجات والمتطلبات المحددة بالاشتراك مع بلدان المنطقة الأخرى من خلال التعاون المتبادل. وستسهم أهداف المركز المقترح وبرامجه في تحقيق أهداف برنامج اليونسكو الهيدرولوجي الدولي. وعلى الصعيد الجغرافي، سيضطلع المركز بمشروعات بحوث إقليمية تتعلق بإدارة موارد المياه الجوفية. وسيعمل المركز بتعاون وثيق مع أمانة البرنامج الهيدرولوجي الدولي على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي بهدف إتاحة الخبرة التكميلية لتنفيذ مبادرات المياه الجوفية. وسيقيم المركز أيضاً علاقات تآزر مع اللجان الوطنية وجهات التنسيق التابعة لبرنامج اليونسكو الهيدرولوجي الدولي بهدف تقديم المساعدة في مجال اختصاصه. وسيعمل المركز أيضا بالتنسيق مع مراكز اليونسكو الإقليمية والدولية وشبكة الكراسي الجامعية لليونسكو التي تعمل في المواضيع ذات الصلة. ويتولى المركز مهمة تنفيذ وتطبيق مقترحات المشاريع بشأن إدارة المياه الجوفية على الصعيدين الوطني والإقليمي. وسيقوم المركز على وجه التحديد بما يلي:

(أ) تقديم المساعدة والتدريب للخبراء من أوروغواي ومن بلدان منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي في مختلف الاختصاصات وذلك في مجال إعداد الوثائق والأدوات وتطبيق أنشطة الإدارة والتكامل مع مراعاة نظم المياه الجوفية وصلتها بالمياه السطحية والمناخ.

(ب) دعم تنفيذ برنامج العمل الاستراتيجي الذي تحدده البلدان المعنية من أجل حماية نظام غواراني للمياه الجوفية والحفاظ على تنميته المستدامة فضلا عن غيرها من الأنشطة التي وافقت عليها هذه البلدان.

(جـ) العمل بشكل وثيق مع شبكة اللجان الوطنية وجهات التنسيق التابعة لبرنامج اليونسكو الهيدرولوجي الدولي في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي، فضلا عن المراكز من الفئة ٢ الأخرى التي تعمل في مجالات تحظى باهتمام مشترك في المنطقة وخارجها. التواصل مع برامج البحوث والتعليم والإدارة الوطنية في مجال المياه الجوفية وإدماج هذه البرامج وتعزيز

الترابط معها والتعاون المتبادل. التماس أوجه التآزر في قضايا المياه مع شبكة كراسي اليونسكو الجامعية في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي.

(د) المساهمة في تحقيق أهداف برنامج الأمريكيتين الذي يُنفذ في إطار المبادرة الدولية المعنية بإدارة موارد طبقات المياه الجوفية، من خلال ترويج المعارف بشأن موارد المياه الجوفية العابرة للحدود وتعزيز التعاون بين الدول التي تشاطرها، من أجل تكوين رؤية شاملة عن الموارد وتحقيق توافق في الآراء في الأوساط العلمية والبيئية والمؤسسية والاجتماعية والاقتصادية والقانونية.

(هـ) العمل على ترويج مبادرات اليونسكو الأخرى، مثل برنامج "من احتمالات النزاع إلى إمكانيات التعاون". وسيرتبط المركز بمبادرات اليونسكو الأخرى ذات الصلة وفقا لأهدافه، وحسبما هو منصوص عليه في الاتفاق.

٧ – الوضع القانوني

وسيكون المركز هيئة مستقلة عن اليونسكو وسينشأ تحت إشراف وزارة الإسكان والتخطيط المكاني والبيئة في مونتيفيديو بأوروغواي وبموجب قوانين أوروغواي. ويتمتع المركز في أراضي أوروغواي بالاستقلال الوظيفي اللازم لتنفيذ أنشطته وبالأهلية القانونية الضرورية له لأداء مهامه. وسيتمتع المركز بوجه خاص بالأهلية اللازمة للتعاقد واتخاذ الإجراءات القانونية واقتناء الممتلكات المنقولة والممتلكات العقارية والتصرف فيها.

٨ – مجلس الإدارة

سيكون للمركز مجلس إدارة يتألف من ممثل للحكومة يتولى رئاسة مجلس الإدارة، ومن ممثل عن المديرة العامة لليونسكو ومن ممثلين للدول الأعضاء التي أرسلت إلى المركز إخطاراً بالعضوية وأعربت عن اهتمامها بأن تكون ممثلة في المجلس والتي ترغب في الإسهام في أنشطة المركز.

المسائل المالية

٩ – (أ) مساهمة حكومة أوروغواي

توفر الحكومة جميع الموارد المالية والعينية الضرورية لإدارة المركز وتسيير أموره على نحو سليم. وتتعهد الحكومة بما يلي :

(١) توفير الأموال اللازمة لتغطية تكاليف مباني المركز وأدارتها وتشغيلها. ويقع مبنى المركز في العنوان التالي : روندو ١٦٦٥ (Rondeau 1665)، مونتيفيديو، أوروغواي.

(٢) تحمل جميع تكاليف صيانة مباني المركز وتزويد المركز بالموظفين – بما في ذلك بمدير وبموظفي الدعم – لتعزيز القدرة التشغيلية للمركز.

(٣) تقديم مساهمة مالية سنوية للمركز قدرها ٠٠٠ ٢٨٠ دولار أمريكي على مدى ست سنوات لضمان استمرارية أنشطة المركز.

(٤) تزويد المركز بما يلزمه من معدات (أي التجهيزات وتكنولوجيا المعلومات وأدوات الاتصال) لأداء مهامه على نحو فعال.

ويضم المركز أمانة تقنية تتألف من مدير وموظفي الدعم، كما سينتفع المركز من التعاون والمساعدة في المجال التقني اللذين سيقدمهما له خبراء من المديرية الوطنية للمياه والمديرية الوطنية للبيئة. وسيحمل المركز من الفئة ٢ اسم المركز الإقليمي لإدارة المياه الجوفية في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي (CeReGAS).

(ب) الآثار المالية والإدارية بالنسبة إلى اليونسكو

لن تقدم اليونسكو أي دعم مالي لأغراض إدارية أو مؤسسية. بيد أنه يجوز لليونسكو أن تقدم مساهمات لتمويل أنشطة ومشروعات محددة للمركز إذا اعتبرتها متوافقة مع أولويات برنامج اليونسكو وإذا كانت مدرجة في الميزانية التي أقرتها الهيئتان الرئاسيتان لليونسكو.

مساهمة اليونسكو

١٠- يجوز لليونسكو أن تقدم، عند الاقتضاء، مساعدة تقنية إسهاماً في أنشطة برنامج المركز، بما يتفق مع الأغراض والأهداف الاستراتيجية لليونسكو، وذلك عن طريق تقديم مساعدة خبرائها في مجالات تخصص المركز، والانخراط عند الاقتضاء في عمليات تبادل مؤقت للموظفين على أن يبقى الموظفون المعنيون مدرجين في كشوف مرتبات المنظمات التي أوفدتهم، وإعارة بعض موظفيها بصورة مؤقتة وفقا لما تقرره المديرة العامة لليونسكو بصفة استثنائية، إذا سوّغ تلك الإعارة تنفيذ نشاط/مشروع مشترك يتعلق بأحد المجالات ذات الأولوية الاستراتيجية في البرنامج. في جميع الحالات المذكورة أعلاه، لا تقدم هذه المساهمة إلا في إطار ما ينص عليه برنامج اليونسكو وميزانيتها، وتقدم اليونسكو إلى الدول الأعضاء بياناً بشأن استخدام موظفيها والتكاليف المتصلة بذلك.

الإجراءات المتوقع من المجلس التنفيذي اتخاذها

١١- بناءً على ما تقدم، قد يرغب المجلس التنفيذي في النظر في قرار يجري نصه على النحو التالي:

إن المجلس التنفيذي،

١ – إذ يذكّر بالاستراتيجية المتكاملة والشاملة لمعاهد ومراكز الفئة ٢ التي تعمل تحت رعاية اليونسكو، التي وافق عليها المؤتمر العام في القرار ٣٥م/١٠٣ ،

٢ – ويحيط علماً بالقرار IHP/IC-XX-6 الذي اعتمده المجلس الدولي الحكومي لبرنامج اليونسكو الهيدرولوجي الدولي في دورته العشرين في حزيران/يونيو ٢٠١٢ ،

٣ – وقد درس الوثيقة ١٩٠م ت/١٨ الجزء الخامس، التي تتضمن دراسة جدوى بشأن الاقتراح الخاص بإنشاء مركز إقليمي لإدارة المياه الجوفية في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي في أوروغواي بوصفه مركزاً من الفئة ٢ يعمل تحت رعاية اليونسكو ،

٤ – وإذ يرحب بالاقتراح الذي قدمته حكومة أوروغواي بشأن إنشاء مركز إقليمي لإدارة المياه الجوفية في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي، في أراضيها، بوصفه مركزاً من الفئة ٢ يعمل تحت رعاية اليونسكو ،

٥ – ويرى أن الاعتبارات والاقتراحات الواردة في الوثيقة ١٩٠م ت/١٨ الجزء الخامس كفيلة بالوفاء بالشروط المحددة لكي تمنح اليونسكو رعايتها للمركز الإقليمي ،

٦ – يوصي المؤتمر العام بأن يوافق في دورته السابعة والثلاثين على إنشاء المركز الإقليمي لإدارة المياه الجوفية في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي في أوروغواي، وبأن يأذن للمديرة العامة بتوقيع الاتفاق المعد لهذا الغرض.

منظمة الأمم المتحدة
للتربيـة والعلم والثقافة

المجلس التنفيذي
الدورة التسعون بعد المائة

190 EX/18 Part VI

١٩٠م ت/١٨ الجزء السادس

باريس، ٢٠١٢/٨/٢٧
الأصل: إنجليزي

البند ١٨ من جدول الأعمال المؤقت

المعاهد والمراكز من الفئة ٢

الجزء السادس

اقتراح إنشاء مركز دولي للكيمياء الأرضية على الصعيد العالمي في لانغفانغ بالصين

الملخص

استجابة لاقتراح تقدمت به حكومة الصين بشأن إنشاء "مركز دولي للكيمياء الأرضية على الصعيد العالمي" يعمل تحت رعاية اليونسكو في لانغفانغ بالصين، نُفذت بعثة لليونسكو في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ في إطار تقييم جدوى إنشاء المركز المقترح، الذي سيختص في التعاون الدولي في مجال الدراسات الجيوكيميائية العالمية وسيقدم الدعم في هذا الصدد.

وقرر المجلس العلمي للبرنامج الدولي للعلوم الجيولوجية (IGCP) بالإجماع في دورته الثامنة والثلاثين في شباط/فبراير ٢٠١٠ دعم هذه المبادرة وفقاً للقرار IGCP.R.38.1. وبعد أن استلم المجلس اقتراحاً أكثر تفصيلاً في دورته التاسعة والثلاثين في شباط/فبراير ٢٠١١، اعتمد القرار IGCP.R.39.1 الذي يرحب فيه بإنشاء المركز وطلب مساعدة اليونسكو في إعداد الوثائق اللازمة لتقديمها إلى الهيئتين الرئاسيتين لليونسكو.

وتحتوي هذه الوثيقة على النتائج الرئيسية التي توصلت إليها دراسة الجدوى الخاصة بالمركز المقترح. وقد تم إعداد مشروع اتفاق وفقاً للاتفاق النموذجي الموحد الوارد في الوثيقة ٣٥م/٢٢. وأجري تقييم المركز طبقاً للاستراتيجية المتكاملة والشاملة التي وردت في الوثيقة ٣٥م/٢٢ والتي وافق عليها المؤتمر العام في دورته الخامسة والثلاثين في القرار ٣٥م/١٠٣. وتتناول الفقرات ٦ و٩ و١٠ الآثار المالية والإدارية المترتبة على هذا الاقتراح.

الإجراءات المتوقع من المجلس التنفيذي اتخاذها: القرار المقترح في الفقرة ١٧.

المقدمة

١ – تقدمت حكومة جمهورية الصين الشعبية باقتراح بشأن إنشاء مركز دولي للكيمياء الأرضية على الصعيد العالمي في لانغفانغ بالصين، بوصفه مركزاً من الفئة ٢ يعمل تحت رعاية اليونسكو. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، طلبت وزارة شؤون الأراضي والموارد رسمياً من المديرة العامة من خلال الوفد الدائم لجمهورية الصين الشعبية أن تقوم اليونسكو بإجراء دراسة جدوى لإنشاء مركز من الفئة ٢ في معهد الاستكشاف الجيوفيزيائي والجيوكيميائي. وسيتمثل الهدف الرئيسي للمعهد في توثيق غزارة العناصر الكيميائية وتوزيعها على الصعيد العالمي. وسيضطلع المعهد بدور منصة للتدريب ونقل المعارف والتكنولوجيا المتقدمة في مجال الكيمياء الأرضية بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية وتعزيز الانتفاع المنصف بالبيانات الجيوكيميائية.

٢ – تتكون الأرض – بكل مواردها الحية وغير الحية – من عناصر كيميائية مدرجة في الجدول الدوري للعناصر. لذلك، فإن إعداد قاعدة بيانات جيوكيميائية عالمية أمر يتسم بالأهمية بالنسبة لكثير من العلوم وله آثار واسعة النطاق تطال التغير المناخي والتنمية المستدامة من قبيل فهم غزارة العناصر الكيميائية وتوزيعها في التربة والمياه باعتبارها مواضيع ترتبط باستخدام الأراضي والزراعة والصحة البشرية التي تتعلق بالتنمية الاقتصادية وحماية البيئة والفوائد الاجتماعية، والتي هي قضايا ذات أهمية بالنسبة لليونسكو.

٣ – واستناداً إلى أعمال سلسلة من المشاريع المنفذة في إطار البرنامج الدولي للعلوم الجيولوجية وبالتعاون مع فريق العمل المشترك بين الاتحاد الدولي للعلوم الجيولوجية الرابطة الدولية للكيمياء الأرضية والكيمياء الكونية والمعني بالمعطيات الأساسية الجيوكيميائية العالمية، قُدِّم اقتراح في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ يرمي إلى إنشاء مركز دولي للبحوث في مجال المسح الجيوكيميائي العالمي (تم تغيير الاسم منذ ذلك الحين إلى المركز الدولي للكيمياء الأرضية على الصعيد العالمي) تحت رعاية اليونسكو. وراجع المجلس العلمي للبرنامج الدولي للعلوم الجيولوجية الاقتراح – المقدّم على نحو مشترك من اللجنة الوطنية الصينية للبرنامج الدولي للعلوم الجيولوجية، والأكاديمية الصينية للعلوم الجيولوجية ومعهد الاستكشاف الجيوفيزيائي والجيوكيميائي – مراجعة إيجابية. وقام أمين البرنامج الدولي للعلوم الجيولوجية ورئيس شعبة المراقبة العالمية للأرض بقسم العلوم الإيكولوجية وعلوم الأرض في اليونسكو ببعثة إلى جمهورية الصين الشعبية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ لتقييم جدوى إنشاء هذا المركز.

النظر في جدوى إنشاء المركز المقترح

لمحة عامة عن الاقتراح

٤ – إن من شأن قاعدة بيانات جيوكيميائية متناسقة ومنهجية وعالمية النطاق أن تساعد على تلبية متطلبات مجتمع مستدام لتحقيق التوازن في إدارة الموارد البيئية والطبيعية. وسيقوم المركز المقترح بدور منصة دولية للبحوث والتدريب في مجال الكيمياء الأرضية على الصعيد العالمي وسيعمل على إنشاء "كاميكال إيرث" (الأرض الكيميائية)، وهو عالم افتراضي من المعلومات الجيوكيميائية ثلاثي الأبعاد منتج بواسطة الحاسوب سيسمح للناس في كل مكان بالاطلاع على كميات هائلة من البيانات الجيوكيميائية

والخرائط من خلال برمجية قائمة على الإنترنت. وسيخدم "كاميكال إيرث" المجتمع العالمي لعلوم الأرض وسيعزز الأساس الجيوكيميائي للتنمية المستدامة.

٥ – البنية والوضع القانوني: سيُنشأ المركز وفقاً للقوانين واللوائح السارية في الصين. وسيكون للمركز في أراضي الصين الوضع القانوني والأهلية القانونية الضروريان له لممارسة مهامه، ولا سيّما الأهلية القانونية اللازمة لما يلي: التعاقد، واتخاذ الإجراءات القانونية، واقتناء الممتلكات المنقولة والممتلكات العقارية والتصرف فيها.

٦ – المسائل المالية: وافقت حكومة جمهورية الصين الشعبية على توفير مبلغ يقارب مليون دولار أمريكي سنوياً لتغطية تكاليف المرافق والرواتب، بما في ذلك المعدات والمنافع العامة والاتصالات وصيانة البنية الأساسية ورواتب موظفي الأمانة. وستُموّل أنشطة المركز، من قبيل دورة مجلس الإدارة ومشاريع البحوث العلمية، من المصادر التالية: ميزانية وزارة شؤون الأراضي والموارد؛ ومبالغ تدفعها وزارة العلم والتكنولوجيا وهيئة المسح الجيولوجي الصينية لقاء تنفيذ المشاريع البحثية؛ ومبالغ تدفعها المؤسسات الأخرى المشاركة في نشاطات المركز. وستتعاون الحكومة والأكاديمية الصينية للعلوم الجيولوجية والمركز بغية تعبئة موارد إضافية خارجة عن الميزانية من أجل أنشطة المركز. ولن تقدم اليونسكو أي دعم مالي للأغراض الإدارية أو المؤسسية، أو للأنشطة أو المشاريع.

٧ – الأهداف والمهام:

(أ) الأهداف

(١) تعزيز المعارف والتكنولوجيا المتعلقة بالكيمياء الأرضية على الصعيد العالمي من أجل تحقيق التنمية العالمية المستدامة في إدارة الموارد الطبيعية والبيئات.

(٢) توثيق تركيز وتوزيع العناصر الكيميائية ومعطياتها الأساسية وتغيراتها على الصعيد العالمي في سطح الأرض بغية رصد البيئات، واكتشاف الموارد المعدنية، وتحسين نجاعة الزراعة، ودراسة سلوك العناصر في السلسلة الغذائية وتأثيراتها الصحية على البشر والكائنات الحية الأخرى.

(٣) تعليم وتدريب طلاب الدراسات العليا والعلميين والمهندسين استناداً إلى أحدث المعارف وعمليات المسح الجيوكيميائية على الصعيد العالمي، وتوفير المساعدة التقنية إلى البلدان النامية.

(٤) تعزيز الانتفاع المنصف بالخدمات الأساسية وتبادل المعارف، وإيجاد جسر بين المجتمع العلمي وصانعي القرار والجمهور العام في مجال الكيمياء الأرضية.

(ب) المهام

(١) توحيد الأساليب الجيوكيميائية على الصعيد العالمي لتوثيق تركيز العناصر الكيميائية وتوزيعها المكاني في شتى الوحدات البيئية من سطح الأرض وتحديد المعطيات الأساسية الجيوكيميائية العالمية من أجل رصد التغيرات الجيوكيميائية المستقبلية؛

(٢) تعزيز تنفيذ برامج المعطيات الأساسية الجيوكيميائية العالمية من أجل تأمين الأموال وإدارة وتنسيق هذه الأنشطة وفق مبادئ توجيهية علمية تحددها لجنة استشارية خارجية تتعاون مع فريق العمل المشترك بين الاتحاد الدولي للعلوم الجيولوجية الرابطة الدولية للكيمياء الأرضية والكيمياء الكونية والمعني بالمعطيات الأساسية الجيوكيميائية العالمية.

(٣) نقل الأساليب الجيوكيميائية على الصعيد العالمي إلى البلدان النامية وتيسير بناء القدرات في هذه البلدان في مجالات تطبيق قواعد البيانات والخرائط الجيوكيميائية على الموارد المعدنية، وإجراء التحريات، ودراسات التغير المناخي العالمي، والبحوث في مجال التأثيرات البيئية للممارسات الزراعية، الخ.

٨ – مجالات التعاون مع اليونسكو: سيدعم المركز تنفيذ الأنشطة الإقليمية والدولية ذات الصلة المتوقعة في برامج ووثائق ميزانية اليونسكو وسييسّر الربط مع المنظمات الإقليمية والدولية المعنية، ومع المنظمات غير الحكومية والدول الأعضاء في اليونسكو.

٩ – وسيتّخذ المركز معهد الاستكشاف الجيوفيزيائي والجيوكيميائي الكائن في المبنى رقم ٨٤ على طريق جينغوانغ، لانغفانغ، ٠٦٥٠٠٠، بالصين مقراً له. ويملك معهد الاستكشاف الجيوفيزيائي والجيوكيميائي – بصفته أحد معاهد الأكاديمية الصينية للعلوم الجيولوجية – مرافق جيدة، ومختبراً على مستوى عالمي، ومركزاً لتطوير المواد المعيارية الجيوكيميائية، ويحظى بدعم مادي أساسي من الحكومة الصينية.

١٠– ويتناول مشروع الاتفاق جميع الجوانب القانونية والتنظيمية والإدارية للمركز المقترح. وقد أُعد مشروع الاتفاق المتعلق بالمركز الدولي للكيمياء الأرضية على الصعيد العالمي المقترح إنشاؤه تحت رعاية اليونسكو، من خلال عملية تشاور بين السلطات الحكومية الصينية وأمانة اليونسكو.

العلاقة بين أنشطة المركز وأهداف اليونسكو وبرامجها

١١– يمثل دور اليونسكو الطليعي في علم الكيمياء الأرضية على الصعيد العالمي وفي التعليم والتدريب المتعلقين به لصالح الدول الأعضاء التزاماً طويل الأجل. إذ دعمت اليونسكو البحوث في هذا المجال من خلال برنامجين تابعين للبرنامج الدولي للعلوم الجيولوجية، هما المشروع IGCP 259 والمشروع IGCP 360، لتعزيز الكيمياء الأرضية العالمية وتطبيقها في القضايا المتعلقة بالبيئة والموارد من أجل تحقيق التنمية المستدامة. وكانت سنة ٢٠١١ مكرسة للاحتفال بالسنة الدولية للكيمياء، وستُبرز علاقة اليونسكو مع المركز مساهمات الكيمياء في رفاه الإنسانية وستشدد على أهمية الكيمياء في استدامة الموارد الطبيعية في سياق عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة ٢٠٠٥–٢٠١٤.

١٢- وتتوافق قدرات ومهام المركز المقترح إنشاؤه توافقاً تاماً مع الهدف الاستراتيجي الثالث للاستراتيجية المتوسطة الأجل لليونسكو (٣٤م/٤) للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣، والذي يتمثل في "تسخير المعارف العلمية من أجل التنمية المستدامة وإدارة الموارد الطبيعية". وسيساعد المركز المقترح إنشاؤه اليونسكو على تعزيز الانتفاع المنصف بالمعارف العلمية والتكنولوجية والخدمات الأساسية في مجال الكيمياء الأرضية. ولن تقتصر فائدة البيانات والخرائط الجيوكيميائية التي سينتجها المركز على الزبائن التقليديين المتمثلين في أوساط استكشاف المعادن والإدارة البيئية، إذ ستكون هذه البيانات أيضاً مفيدة لرصد حالة المياه العذبة والمحيطات على الصعيد العالمي عن طريق توفير بيانات واسعة النطاق عن الأحمال الكيميائية من الأنهر الرئيسية إلى المحيطات وعن طريق ربط بيانات نظم المياه العذبة مع مستجمعات مياه الأنهار.

١٣- وسيتم ربط أنشطة المركز المقترح إنشاؤه مع برنامج التغير العالمي والتنمية المستدامة، والمعطيات الأساسية الجيوكيميائية العالمية الخاصة بالاتحاد الدولي للعلوم الجيولوجية، وهيئة إعداد الخريطة الجيولوجية العالمية، ومشروع "وان جيولوجي" (One Geology)، وبرامج العلوم الجيولوجية العالمية الأخرى التي تتعاون مع اليونسكو. ويتواءم تركيز برنامج الإنسان والمحيط الحيوي على العلاقات بين البشر وبيئتهم مع رسالة المركز لتعزيز الأساس الجيوكيميائي للتنمية المستدامة. ويستطيع أعضاء شبكة الحدائق الجيولوجية العالمية القيام بدور بوابات إلكترونية تعليمية لنشر المعلومات عن أهمية الكيمياء الأرضية لرفاه البشر.

١٤- أما النتائج المتوقعة من مساهمة اليونسكو فهي كما يلي:

(أ) دور المركز في تنفيذ برامج المنظمة: يتوافق إنشاء المركز تماماً مع أهداف اليونسكو بوجه عام ومع أهداف برامج البرنامج الدولي للعلوم الجيولوجية وفريق العمل المشترك بين الاتحاد الدولي للعلوم الجيولوجية الرابطة الدولية للكيمياء الأرضية والكيمياء الكونية والمعني بالمعطيات الأساسية الجيوكيميائية العالمية، بوجه خاص. وتوفر الخبرة الجيوكيميائية التي تملكها جمهورية الصين الشعبية حالياً، والالتزام الذي أبداه معهد الاستكشاف الجيوفيزيائي والجيوكيميائي والأكاديمية الصينية للعلوم الجيولوجية قاعدة متينة لإطلاق مركز في جمهورية الصين الشعبية.

(ب) الأثر المحتمل لمساهمة اليونسكو على أنشطة المركز: ستمثل مساعدة اليونسكو تقديم الخبرة التنظيمية لتحفيز إنشاء المركز وتنشيط التشغيل الأولي له. كذلك، ستضمن اليونسكو الجسر الممدود الذي يربط المركز بالبلدان والمنظمات الدولية والمعاهد العلمية الأخرى ذات الصلة، وهو عنصر أساسي من أجل نجاح المركز.

الاستنتاجات

١٥- المخاطر: إن المخاطر التي قد تواجهها اليونسكو من جراء إنشاء المركز ستكون ضئيلة، ويرجع ذلك أساساً إلى الدعم الذي تقدمه الحكومة الصينية للمركز من خلال تزويده ببنية أساسية ملائمة ومرافق مناسبة وموظفين على درجة عالية من التخصص.

١٦- وترحب المديرة العامة باقتراح إنشاء المركز الدولي للكيمياء الأرضية على الصعيد العالمي في جمهورية الصين الشعبية. وتُقر بأن السلطات الحكومية قادرة على تزويد المركز المقترح بالمرافق اللازمة للبحوث والتدريب وبأن إنشاء المركز سيعود بفوائد هامة على الدول الأعضاء والمؤسسات والمهنيين العاملين في مجال العلوم الجيوكيميائية العالمية. ويتمتع المركز الدولي للكيمياء الأرضية على الصعيد العالمي المقترح إنشاؤه في لانغفانغ بالصين بجدوى عالية وعليه ينبغي للهيئتين الرئاسيتين لليونسكو إيلاء موضوع إنشاء المركز العناية اللازمة.

مشروع القرار المقترح

١٧- على ضوء ما ورد أعلاه، قد يود المجلس التنفيذي أن يعتمد قراراً يجري نصه كالآتي:

إن المجلس التنفيذي،

١ - وقد درس الوثيقة ١٩٠م ت/١٨ الجزء السادس،

٢ - يرحب باقتراح إنشاء مركز دولي للكيمياء الأرضية على الصعيد العالمي في لانغفانغ بالصين، بوصفه مركزاً من الفئة ٢ يعمل تحت رعاية اليونسكو، وذلك وفقاً للاستراتيجية المتكاملة والشاملة والمبادئ التوجيهية المتعلقة بإنشاء المعاهد والمراكز التي تعمل تحت رعاية اليونسكو (الفئة ٢) كما ورد بيانها في ملحق الوثيقة ٣٥م/٢٢ وتصويب ووافق عليها المؤتمر العام في قراره ٣٥م/١٠٣؛

٣ - ويوصي بأن يوافق المؤتمر العام في دورته السابعة والثلاثين على إنشاء المركز الدولي للكيمياء الأرضية على الصعيد العالمي في لانغفانغ بالصين بوصفه مركزاً من الفئة ٢ يعمل تحت رعاية اليونسكو، وبأن يأذن للمديرة العامة بتوقيع الاتفاق المعد لهذا الغرض.

منظمة الأمم المتحدة
للتربيـة والعلم والثقافة

المجلس التنفيذي
الدورة التسعون بعد المائة

190 EX/18 Part VII

١٩٠م ت/١٨ الجزء السابع

باريس، ٢٠١٢/٩/١١
الأصل: إنجليزي

البند ١٨ من جدول الأعمال المؤقت

المعاهد والمراكز من الفئة ٢

الجزء السابع

تقييم المركز الدولي لإدارة شؤون المخاطر المتعلقة بالمياه وتجديد منحه صفة مركز من الفئة ٢

الملخص

منح المؤتمر العام لليونسكو في دورته الثالثة والثلاثين المركز الدولي لإدارة شؤون المخاطر المتعلقة بالمياه صفة مركز إقليمي يعمل تحت رعاية اليونسكو (القرار ٣٣م/٢٨).

وتنفيذاً للاتفاق المبرم بين حكومة اليابان واليونسكو، أجري تقييم للمركز الدولي لإدارة شؤون المخاطر المتعلقة بالمياه، كان الغرض منه تقييم القضايا الرئيسية المتعلقة بدوره كمركز دولي، ودراسة مسألة التنسيق مع اليونسكو وبرنامجها الهيدرولوجي الدولي، ومتابعة أولويات البرنامج الهيدرولوجي الدولي. واستعرض التقييم بصفة خاصة ما إذا كان المركز الدولي لإدارة شؤون المخاطر المتعلقة بالمياه يقدم إسهاماً ملموساً في تحقيق الأهداف الاستراتيجية لليونسكو وما إذا كانت الأنشطة التي يضطلع بها المركز تتفق مع ما ورد في الاتفاق. وتتضمن هذه الوثيقة النتائج الرئيسية للتقييم.

ووفقاً للمبادئ والتوجيهات المتعلقة بإنشاء وتشغيل المعاهد والمراكز التي تعمل تحت رعاية اليونسكو (الفئة ٢) التي اعتمدت في القرار ٣٥م/١٠٣، يُقترح احتفاظ المركز الدولي لإدارة شؤون المخاطر المتعلقة بالمياه بصفة مركز من الفئة ٢، ويُشفع الاقتراح بملحق يتضمن أحكام مشروع الاتفاق المقترح إبرامه بين اليونسكو وحكومة اليابان بشأن المركز المقترح، والتي تحيد عن نص الاتفاق النموذجي (انظر الوثيقتين ٣٥م/٢٢ و٣٥م/٢٢ تصويب).

القرار المقترح: الفقرة ١٠.

أولاً – المقدمة

١ – منح المؤتمر العام لليونسكو في دورته الثالثة والثلاثين المركز الدولي لإدارة شؤون المخاطر المتعلقة بالمياه صفة مركز إقليمي يعمل تحت رعاية اليونسكو (القرار ٣٣م/٢٨)، مع إبراز ضرورة تخفيف آثار الجفاف والفيضانات وفقاً لما ورد في القرار الذي اعتمده مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في جوهانسبورغ، بجنوب أفريقيا، في عام ٢٠٠٢، وفي الإعلان الوزاري الصادر عن المنتدى العالمي الثالث للمياه الذي عُقد في كيوتو، وشيغا، وأوساكا (اليابان) في عام ٢٠٠٣، والذي يؤكد ضرورة بذل جهود شاملة لمكافحة الكوارث المتصلة بالمياه، وفي القرار ٤ – XVI الذي اعتمده المجلس الدولي الحكومي للبرنامج الهيدرولوجي الدولي في دورته السادسة عشرة التي عقدت في باريس في الفترة الممتدة من ٢٠ إلى ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤.

٢ – وتمثل الهدف الرئيسي من التقييم، الذي أجري بالتشاور الوثيق بين حكومة اليابان واليونسكو، في تقديم عناصر قيّمة تمكن من اتخاذ قرار بشأن تجديد الاتفاق المبرم بين اليونسكو والحكومة المستضيفة بخصوص المركز الدولي لإدارة شؤون المخاطر المتعلقة بالمياه ، والتأكد من أن أنشطة المركز تتفق في تركيزها وتغطيتها مع الأهداف الاستراتيجية لليونسكو وفقاً للاستراتيجية المتكاملة والشاملة الجديدة للمعاهد والمراكز من الفئة ٢ (الوثيقة ٣٥م/٢٢) التي وافق عليها المؤتمر العام في دورته الخامسة والثلاثين. وقد تحمل المركز الدولي لإدارة شؤون المخاطر المتعلقة بالمياه تكلفة التقييم. ويلخص الجزء الثالث من هذه الوثيقة النتائج والتوصيات الرئيسية التي خلص إليها التقييم الخارجي المذكور.

ثانياً – الخلفية

٣ – اعتمد المجلس الدولي الحكومي للبرنامج الهيدرولوجي الدولي في دورته السادسة عشرة، التي عقدت في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، القرار ٤ – XVI الذي يدعم فيه اقتراح الحكومة اليابانية إنشاء المركز الدولي لإدارة شؤون المخاطر المتعلقة بالمياه بحيث يكون جزءاً من معهد بحوث الأشغال العامة. وبحث المجلس التنفيذي في دورته الحادية والسبعين بعد المائة (نيسان/أبريل ٢٠٠٥) البند ١٢: اقتراح إنشاء مركز دولي لإدارة شؤون المخاطر المتعلقة بالمياه (ICHARM) في تسوكوبا باليابان، تحت رعاية اليونسكو. وبعد دراسة الوثائق ١٧١م ت/١١ و١٧١م ت/١١ ضميمة و١٧١م/١١ ضميمة تصويب، التي تعرض الاقتراح وتحلل جدوى إنشاء المركز وفقاً للمبادئ التوجيهية الواردة في الوثيقة ٢١م/٣٦، رحب المجلس التنفيذي باقتراح إنشاء المركز. وأوصى المجلس المؤتمر العام بأن يوافق في دورته الثالثة والثلاثين على إنشاء المركز المذكور آنفاً تحت رعاية اليونسكو (القرار ١٧١م ت/١٢). ومنح المؤتمر العام لليونسكو في دورته الثالثة والثلاثين المركز الدولي لإدارة شؤون المخاطر المتعلقة بالمياه صفة مركز إقليمي يعمل تحت رعاية اليونسكو (القرار ٣٣م/٢٨).

٤ – واستناداً إلى الاتفاق الموقع بين اليونسكو والحكومة اليابانية في آذار/مارس ٢٠٠٦، أنشئ المركز الدولي لإدارة شؤون المخاطر المتعلقة بالمياه، بوصفه مركزاً من الفئة ٢، بهدف الاضطلاع بأنشطة البحوث وبناء القدرات وإقامة شبكات المعلومات في مجال إدارة شؤون المخاطر والأخطار المتعلقة بالمياه، على المستوى المحلي والوطني والإقليمي والعالمي، من أجل درء هذه المخاطر أو تخفيف آثارها، والتوصل بذلك إلى تحقيق إدارة مستدامة ومتكاملة لأحواض الأنهار.

ثالثاً – التقييم

٥ – كان الغرض من التقييم استعراض بعض الجوانب الرئيسية المتعلقة بهذا المركز الدولي المنتمي إلى الفئة ٢، والتحقق مما إذا كان قد اضطلع بدور نشيط وهام بالتعاون مع اليونسكو في مجال علوم المياه، وأسهم في تحقيق أهداف اليونسكو. ويغطي التقييم فترة ٢٠٠٦–٢٠١١. واستهدف التقييم تحديداً معرفة ما إذا كان المركز قد قدم إسهاماً هاماً في تحقيق الأهداف الاستراتيجية لليونسكو وما إذا كانت الأنشطة المنفذة مطابقة لأحكام الاتفاق.

٦ – وأجرى التقييم فريق دولي مؤلف من خبيرين عينهما أمين البرنامج الهيدرولوجي الدولي، وتولى المركز الدولي لإدارة شؤون المخاطر المتعلقة بالمياه إدارته بالتشاور مع البرنامج الهيدرولوجي الدولي. وتشاور البرنامج مع مرفق الإشراف الداخلي في اليونسكو للحصول على التوجيه التقني أثناء عملية التقييم.

٧ – واجتمع فريق التقييم في مقر المركز الدولي لإدارة شؤون المخاطر المتعلقة بالمياه في تسوكوبا يومي ١٣ و١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١١. ولتقييم التقدم الذي أحرزه المركز في إطار الاتفاق المبرم مع اليونسكو، اتبعت المنهجية التالية:

- تنظيم اجتماعات وإجراء مقابلات مع مدير المركز والموظفين الأساسيين فيه؛
- دراسة المواد التي جمعها المركز؛
- قيام فريق التقييم بالتحليل المواضيعي؛
- تحليل البيانات المتعلقة بالميزانية والتوظيف؛
- استعراض الموقع الإلكتروني للمركز والمواد التي تنقلها الأطراف المعنية فيما يخص المركز؛
- تحليل مواطن القوة والضعف والفرص والأخطار المحدقة بالمركز.

وقام المركز الدولي لإدارة شؤون المخاطر المتعلقة بالمياه بتمويل التقييم. وقُدم التقرير الختامي للتقييم في أيار/مايو ٢٠١١. ويمكن الاطلاع على النص الكامل لتقرير التقييم على الموقع الإلكتروني التالي:
http://www.unesco.org/new/en/natural-sciences/environment/water/ihp/water-centres

٨ – وخلص التقييم بوجه عام إلى أن المركز الدولي لإدارة شؤون المخاطر المتعلقة بالمياه هو مركز راسخ وأنه أجرى ترشيداً لأنشطته بغية الإسهام في تحقيق الأهداف الاستراتيجية لليونسكو، وهو مركز دولي معترف به، بوصفه الجهة التي تستضيف المبادرة الدولية المعنية بالفيضانات، وله علاقات دولية بوصفه مركزاً من الفئة ٢ مكلفاً بمهام واضحة. وقد اضطلع المركز بعمل ذي جودة ملحوظة في غضون خمس سنوات فقط مضت على إنشائه وضمن الموارد المالية المتاحة (زهاء ٤٠٠ مليون ين ياباني سنوياً) للاضطلاع بمهامه ومسؤولياته في إطار الاتفاق الذي يربطه باليونسكو.

٩ – وترد فيما يلي التوصيات التي تقدّم بها فريق التقييم:

التوصيات الموجهة إلى المركز الدولي لإدارة شؤون المخاطر المتعلقة بالمياه

تشمل التوصيات الرئيسية ما يلي:

- بإمكان المركز، انطلاقاً من النجاح الذي أحرزه في مجال البحوث الخاصة بإدارة مخاطر الفيضانات، أن ينظر في توسيع نطاق عمله بحيث يشمل البحوث المتعلقة بالإدارة المتكاملة للفيضانات والجفاف، والنتائج الإيكولوجية للأخطار الهيدرولوجية، والتحليل الاقتصادي القياسي الجزئي والكلي للأخطار الهيدرولوجية على صعيد مستجمعات المياه وعلى المستوى القطري والإقليمي مع التركيز على ما يخلف ذلك من آثار على الاقتصاد.

- توسيع قاعدة الموظفين عن طريق وضع حوافز أكاديمية ومالية لحشد موظفين دوليين من ذوي الكفاءات العالية واستبقائهم؛

- تعزيز الروابط مع الأقسام الأخرى التابعة لمعهد بحوث الأشغال العامة والهيئات الأخرى التابعة لوزارة الأراضي والبنى الأساسية والنقل والسياحة من أجل التصدي للأخطار الهيدرولوجية على نطاق أوسع؛

- يحتاج المركز إلى مواصلة تعزيز المجال الذي يتميز به من خلال تنظيم برامج تدريبية قصيرة الأجل وذات جودة عالية (مع توجيه الاهتمام على نطاق أوسع نحو إدارة الأخطار الهيدرولوجية مثل الفيضانات والجفاف، ونهج الإدارة المتكاملة للموارد المائية في إدارة الأخطار الهيدرولوجية وأمواج التسونامي والمخاطر التي تمثلها أوضاع ما بعد الكوارث على النظام الإيكولوجي) لفائدة الأطراف المعنية على مستويات متعددة بالتعاون مع أسرة اليونسكو الواسعة والشركاء الآخرين؛

- إجراء المزيد من عمليات استعراض النظراء والتقييم الخارجي على مستوى برامج الماجستير والدكتوراه ووضع برنامج رسمي لأعضاء الهيئة التدريسية المساعدين ذوي الكفاءات العالية؛

- ضمان المزيد من الموارد المالية لتنفيذ جدول أعمال موسع من خلال جمع الأموال بطريقة محددة الهدف بالاشتراك مع أسرة اليونسكو.

ومن شأن التوصيات التالية أن تكون أيضاً ذات أهمية لمواصلة ترشيد أنشطة المركز:

- إقامة شراكات استراتيجية مع وكالات وجامعات وطنية ودولية أخرى؛
- زيادة عدد الطلاب المسجلين في برنامج الماجستير لتشجيع الاستخدام الفعال لقاعدة المعارف الفكرية وأوقات الموظفين والمرافق البنيوية؛
- النظر في إتاحة برامج للدراسة عن بعد وبرامج الدرجة العلمية المنقسمة بالتعاون مع معهد اليونسكو للتعليم في مجال المياه والجامعات ومراكز الامتياز المرموقة الأخرى؛

- تعيين موظفين وسطاء في نشر المعرفة من أجل التواصل مع الأطراف المعنية وتنمية الأنشطة التجارية؛
- تشجيع التنوع الجغرافي لدى اختيار نخبة الطلبة لدراسة الماجستير والدكتوراه بالتعاون مع برنامج اليونسكو للتعليم في مجال المياه؛
- التركيز على إقامة المزيد من الروابط التنفيذية مع المنظمات والممارسين في مجال إدارة المياه؛
- إقامة المزيد من روابط الإنترنت المتبادلة مع أسرة اليونسكو الواسعة من أجل تنفيذ أنشطة مشتركة؛
- ترويج الاستنتاجات العلمية الواردة على سبيل المثال في رسائل طلبة الماجستير عن طريق إتاحتها على الإنترنت.

التوصيات الموجهة إلى الحكومة اليابانية

- اتخاذ خطوات ملائمة بما فيها إعداد هياكل وحوافز لأغراض التقدم الوظيفي من أجل استقطاب موظفين دوليين يمتلكون أحدث المهارات واستبقائهم في سياق سوق دولية شديدة التنافس؛
- تعيين موظفين وطنيين يدركون الطبيعة التنافسية الدولية للمركز؛
- النظر في دعم أنشطة المركز مالياً نتيجة إلى تزايد طلب الانتفاع بخبرته فيما يتعلق بتقديم الحلول الخاصة بالأخطار الهيدرولوجية إلى الدول النامية والمجتمعات الفقيرة التي هي في أمس الحاجة إلى ذلك؛
- ضمان المرونة المؤسسية للمركز كي يعمل فعلاً كمركز امتياز دولي تحت رعاية اليونسكو.

التوصيات الموجهة إلى اليونسكو

- مواصلة تشغيل المركز، بالنظر إلى إنجازاته الممتازة، بوصفه مركزاً رئيسياً من الفئة ٢ يعمل تحت رعاية اليونسكو؛
- تقديم الدعم اللازم لضمان الموارد المالية بغية تنفيذ برنامج اليونسكو في البلدان النامية التي تواجه أخطاراً هيدرولوجية متزايدة؛
- اعتماد مبدأ اللامركزية في تزويد المركز بالموارد إذا أمكن ذلك كي يضطلع بمشروعات في مجالات اختصاصه تستند إلى نتائج الاستراتيجية المتوسطة الأجل، وذلك بالتشاور مع الدول الأعضاء؛
- ضمان المزيد من التآزر بين أنشطة استراتيجية اليونسكو المتوسطة الأجل – ومنها المرحلة المقبلة من البرنامج الهيدرولوجي الدولي (المرحلة الثامنة) – والخطط الاستراتيجية التي يعتمدها المركز لإدارة الأخطار الهيدرولوجية؛

- النظر في تقديم منح أولية إلى طلبة الماجستير والدكتوراه من الدول الأعضاء في اليونسكو للدراسة في المركز، ويفضل أن يكون هؤلاء الطلبة من المنتمين إلى أقل البلدان نمواً؛
- إعداد برامج لتبادل المعارف من أجل تيسير انتفاع الدول الأعضاء بمنتجات المركز؛
- تعزيز الربط الشبكي والتعاون والشراكات القائمة على المشروعات بين اليونسكو ومراكز الفئة ٢ من خلال تفعيل الاستراتيجية المتكاملة الجديدة التي اعتمدها المؤتمر العام في دورته الخامسة والثلاثين (الوثيقة ٣٥م/٢٢).

رابعاً – القرار المقترح

١٠– على ضوء ما تقدم، قد يود المجلس التنفيذي اعتماد القرار التالي:

إن المجلس التنفيذي،

١ – إذ يذكر بالقرار ١٧١م ت/١٢ والقرار ٣٣ م/٢٨،

٢ – ويضع في اعتباره القرار ٣٥م/١٠٣،

٣ – وقد درس الوثيقة ١٩٠م ت/١٨ الجزء السابع وملحقها،

٤ – يحيط علماً بالتقييم الذي أجري للمركز الدولي لإدارة شؤون المخاطر المتعلقة بالمياه؛

٥ – ويؤكد أن المركز الدولي لإدارة شؤون المخاطر المتعلقة بالمياه قد أدى عمله على نحو مرض بوصفه مركزاً من الفئة ٢ يعمل تحت رعاية اليونسكو؛

٦ – ويقرر تجديد منح المركز الدولي لإدارة شؤون المخاطر المتعلقة بالمياه صفة مركز من الفئة ٢؛

٧ – ويأذن للمديرة العامة بتوقيع الاتفاق المعد لهذا الغرض مع حكومة اليابان.

الملحق

أحكام الاتفاق المقترح التي تحيد عن الاتفاق النموذجي

١ – وافق المؤتمر العام في دورته الخامسة والثلاثين على المبادئ التوجيهية والمعايير المتعلقة بالمعاهد والمراكز من الفئة ٢. وفي الوقت ذاته، "طلب من المدير العام أن يطبق الاستراتيجية الشاملة الجديدة على جميع المقترحات الجديدة المتعلقة بإنشاء المعاهد والمراكز من الفئة ٢، وكذلك على أي تجديد للاتفاقات القائمة" (القرار ٣٥م/١٠٣). وإن الاتفاق الخاص بالمركز، المقترح تجديده، يحيد عن استراتيجية اليونسكو المتكاملة والشاملة للمعاهد والمراكز من الفئة ٢ (القرار الوثيقة ٣٥م/٢٢) وعن الاتفاق النموذجي المقترح نظراً إلى القوانين واللوائح الوطنية والإجراءات المتعلقة بالميزانية. ويجري فيما يلي تسليط الضوء على أوجه التباين الجوهرية لإحاطة المجلس التنفيذي علماً بكامل المعلومات المتعلقة بهذه المسألة كي ينظر فيما إذا كان سيجدد منح المركز صفة مركز من الفئة ٢ يعمل تحت رعاية اليونسكو أم لا، ويجيز أوجه التباين إذا ما قرر ذلك.

٢ – وتنص المادة ٣,٢ من مشروع الاتفاق على أن المركز يشكل جزءاً لا يتجزأ من معهد بحوث الأشغال العامة. ويخالف هذا الأمر الاتفاق النموذجي الذي ينص على أنه يجب أن تتمتع المراكز والمعاهد من الفئة ٢ بشخصية قانونية خاصة بها وباستقلاليتها الوظيفية في إطار ميثاقها التأسيسي. بيد أن المركز الدولي لإدارة شؤون المخاطر المتعلقة بالمياه تم إنشاؤه وتشغيله باعتباره جزءاً من الوكالة الإدارية المستقلة. ولا يمكن عملياً وضع بند خاص بالميثاق التأسيسي فيما يخص المركز الدولي لإدارة شؤون المخاطر المتعلقة بالمياه.

٣ – وعملاً بالاتفاق النموذجي، يتعين تحديد مدة عضوية أعضاء مجلس الإدارة غير أن المادة ٥,١ من مشروع الاتفاق لا تنص على ذلك.

٤ – كما أن المادة ٥,٢ من مشروع الاتفاق لا تنص على أن الدول التي أرسلت إلى المركز إخطاراً تبدي فيه رغبتها في المشاركة في أنشطته، بموجب المادة ٨ من مشروع الاتفاق، يجوز لها الانضمام إلى عضوية مجلس الإدارة.

٥ – وتنص المادة ٥,٤ من مشروع الاتفاق على أنه يجب على برنامج المركز وخطة عمله ولوائحه الداخلية "أن تفي بالمتطلبات التشريعية والتنظيمية المتعلقة بمعهد بحوث الأشغال العامة". وفي حين ينص الاتفاق النموذجي على أن النظام الداخلي لمجلس الإدارة الخاص بالاجتماع الأول تقرره الحكومة واليونسكو، فإن المادة ٥,٦ من مشروع الاتفاق تنص على أن الرئيس التنفيذي لمعهد بحوث الأشغال العامة هو الذي يضع هذا النظام الداخلي. وتشير الصيغة المقترحة في المادتين ٥,٤ و٥,٦ من مشروع الاتفاق إلى الوضع الحالي للمركز الذي يعمل كجزء من معهد بحوث الأشغال العامة وفقاً للتشريعات واللوائح الوطنية، ولذا فإن الحكومة لا ترغب في تغيير ذلك.

٦ – وعملاً بالاتفاق النموذجي، تنص المادة ٥,٥ على أن مجلس الإدارة يجتمع مرة واحدة على الأقل في السنة. أما وتيرة عقد الدورات العادية، كما ورد في المادة ٥,٥ من مشروع الاتفاق (مرة كل سنتين)، فتشير إلى الممارسة السابقة التي اعتمدت على وتيرة في مواعيد عقد الاجتماعات مكّنت من إدارة المركز إدارة جيدة.

٧ – وتنص المادة ٧ من مشروع الاتفاق على أن الحكومة تتخذ "[...الإجراءات الملائمة التي قد تلزم لتمكين المركز من الحصول على اعتمادات مالية كافية]" وأن "[تتكون موارد المركز من المبالغ التي يخصصها له المعهد...]". وهذا البند يخالف الاتفاق النموذجي الذي ينص على أن مسؤولية توفير الموارد اللازمة للمركز/المعهد تقع على عاتق الحكومة. كما تشير الصيغة المقترحة في المادتين ٧,١ و٧,٢ من مشروع الاتفاق إلى الوضع الحالي للمركز الذي يتلقى موارده المالية من المعهد في إطار النظام الإداري والقانوني الوطني.

٨ – ولا تتفق المادة ١٦ من مشروع الاتفاق مع المادة ١٨ من الاتفاق النموذجي التي تنص على أن أي خلاف تعذّر حله عن طريق التفاوض أو أي وسيلة أخرى يتفق عليها الطرفان يعرض على هيئة تحكيم. ومن وجهة نظر الحكومة اليابانية، فإن أي خلاف ينشب بينها وبين اليونسكو على خلفية تفسير الاتفاق أو تطبيقه ينبغي أن يحل عن طريق التشاور والتفاوض فيما بين الطرفين في إطار روح التعاون، ومن المستبعد أن يصبح هذا الخلاف خلافا دوليا يستدعي اللجوء إلى محكمة دولية، وأن النص المقترح في مشروع الاتفاق يقدم نظاما لحل الخلافات عن طريق التفاوض بين الطرفين لإيجاد الوسائل الملائمة التي يمكن أن يوافق عليها الطرفان. وهذه الصيغة مقتبسة من نص الاتفاق الخاص بإنشاء المركز الدولي للإدارة المتكاملة للموارد المائية في مقر سلاح الهندسة في جيش الولايات المتحدة الأمريكية بوصفه مركزاً من الفئة ٢ (الوثيقة ١٨٢م ت/٢٠ الجزء الرابع، الملحق ٢). وتعتبر حكومة اليابان هذا الاتفاق نوعاً من الترتيب الإداري الذي ينفذ في إطار القوانين واللوائح والميزانية الوطنية، وعليه فإنه لا يمكنها قبول أي إجراءات خاصة بتسوية الخلافات تتضمن قراراً إلزامياً يتخذه طرف ثالث مثل هيئة التحكيم.

منظمة الأمم المتحدة
للتربيـة والعلم والثقافة

المجلس التنفيذي
الدورة التسعون بعد المائة

190 EX/18 Part VIII

١٩٠م ت/١٨ الجزء الثامن

باريس، ٢٠١٢/٩/١٣
الأصل: إنجليزي

البند ١٨ من جدول الأعمال المؤقت

المعاهد والمراكز من الفئة ٢

الجزء الثامن

المركز الدولي لفنون القتال من أجل تنمية قدرات الشباب ومشاركتهم، في شونجيو بجمهورية كوريا

الملخص

عملاً بالقرار ٣٥م/١٠٣، تعرض هذه الوثيقة الاستنتاجات والتوصيات التي أفضت إليها دراسة الجدوى التي اضطلعت بها المديرة العامة بناء على طلب حكومة كوريا بشأن إنشاء مركز دولي لفنون القتال من أجل تنمية قدرات الشباب ومشاركتهم، في شونجيو بجمهورية كوريا، بوصفه مركزاً من الفئة ٢ يعمل تحت رعاية اليونسكو. ويقوم مشروع الاتفاق على الاتفاق النموذجي المعتمد في هذا الصدد.

وتتناول الفقرة ١٧ الآثار المالية والإدارية المترتبة على هذا الاقتراح.

الإجراءات المتوقع من المجلس التنفيذي اتخاذها: القرار المقترح في الفقرة ٢٢.

المقدمة

١ – تقدمت حكومة كوريا في أيار/مايو ٢٠١٢ باقتراح مفصل بشأن إنشاء مركز دولي لفنون القتال من أجل تنمية قدرات الشباب ومشاركتهم، في شونجيو بجمهورية كوريا، بوصفه مركزاً من الفئة ٢ يعمل تحت رعاية اليونسكو. ووفقاً للاستراتيجية المتكاملة والشاملة الخاصة بالمعاهد والمراكز من الفئة ٢ (الوثيقتان ٣٥م/٢٢ و٣٥م/٢٢ تصويب)، التي أقرها المؤتمر العام في قراره ٣٥م/١٠٣، أوفدت بعثة من أجل تقييم جدوى إنشاء المركز المقترح. وتوضح هذه الوثيقة خلفية الاقتراح وطبيعته، وجدوى إنشاء المركز المقترح والنتائج المتوقعة منه، ولا سيما الفوائد التي سيعود بها على الدول الأعضاء وأهميته بالنسبة إلى برامج اليونسكو.

النظر في جدوى إنشاء المركز المقترح

الأهداف والمهام:

٢ – يتمثل الهدف الرئيسي للمركز في الإسهام في تنمية قدرات الشباب ومشاركتهم باستخدام فلسفة فنون القتال وما ينبثق عنها من قيم، وسلوك إيجابي، وخصائص لتنمية الذات باعتبارها السبل الكفيلة بإتمام هذه المهمة. ومن أجل تحقيق هذا الهدف، سيسعى المركز إلى تحسين فهم كيفية إسهام مختلف أنواع الفنون القتالية الممارسة حول العالم في تحقيق الإثراء والنمو الفيزيولوجيين والنفسيين على المستوى الفردي ومن خلال الأنشطة الجماعية على حد سواء. وانطلاقاً من هذه المعارف المكتسبة، سيتم إعداد البرامج الملائمة لتعزيز قدرات الشبان والشابات على النهوض بتبادل المعارف والتعاون الدولي.

٣ – ويتمثل الهدف الثاني للمركز المقترح، وهو هدف مهم أيضاً، في تعزيز المشاركة العادلة للشابات في فنون القتال بوصفهن جهات ميسرة ومستفيدة وموضوعاً للبحث. وتكتسي هذه المسألة أهمية خاصة نظراً إلى أن فنون القتال يهيمن عليها الذكور وأن ثمة حاجة واضحة إلى زيادة حضور الإناث في فنون القتال على جميع المستويات.

مهام المركز ونطاقه:

٤ – تتمثل مهام المركز المقترح في النهوض بالبحوث وتبادل المعارف، وبناء قدرات الشباب، وتوفير الوثائق، والاضطلاع بدور مركز لتبادل المعلومات، وتعزيز التعاون بين بلدان الشمال والجنوب.

٥ – وستركز مهمة إجراء البحوث وتبادل المعارف بوجه خاص على ما يلي:

(أ) دور فنون القتال في توطيد ثقافة السلام والمصالحة؛

(ب) إسهام فنون القتال في نمو الشابات والشبان نمواً صحياً، وفي تطورهم الشخصي والاجتماعي؛

(جـ) إسهام فنون القتال في درء العنف الذي يتعرض له الشباب بوجه خاص؛

(د) إجراء دراسة تحليلية مقارنة لصورة الفنون القتالية ومدى تقبلها وآثارها الصحية والاجتماعية، في صفوف الشابات والشبان في المنطقة وفي أنحاء أخرى من العالم؛

(هـ) دور الشابات في فنون القتال؛

(و) تشجيع الباحثين الشباب على إجراء البحوث في مجال فنون القتال؛

(ز) إصدار خلاصة جامعة ومسرد مصطلحات عن فنون القتال التقليدية في العالم موجهين إلى الشباب.

٦ – وستركز مهمة بناء القدرات على ما يلي:

(أ) الإسهام في تنمية قدرات الشباب ومهاراتهم القيادية ومشاركتهم في المجتمعات المحلية من خلال تضمين التعليم والتدريب المبادئ الفلسفية والقيم الثقافية والتقنيات الخاصة بفنون القتال التي تسهم في تهذيب العقل والجسد والروح. وقد يتضمن ذلك القيام بما يلي:

(١) تنظيم حلقات تدارس ودورات تدريبية ومدارس صيفية للشابات والشبان من مختلف أنحاء العالم كوسيلة لزرع الحس الجماعي وتشجيع العمل التطوعي؛

(٢) المساعدة على إنشاء "مدارس مفتوحة" ومراكز ثقافية على مستوى المجتمعات المحلية معنية بفنون القتال؛

(٣) تنظيم حلقات تدارس واجتماعات أكاديمية دولية في مجال فنون القتال؛

(٤) تنظيم تجمعات عالمية للشباب عن فنون القتال.

٧ – وستنطوي مهمة المركز المتمثلة في إعداد الوثائق وتبادل المعلومات على عنصر افتراضي وستركز على ما يلي:

(أ) إنشاء وإدارة مركز للتوثيق يتولى جمع السجلات والمواد الخاصة بفنون القتال من جميع بلدان العالم وصونها ونشرها دعماً للأنشطة التعليمية والجامعية المضطلع بها في هذا المجال بالتعاون مع الشباب ومن أجلهم. وسيتضمن ذلك ما يلي:

(١) جمع جميع المواد ذات الصلة؛

(٢) إنشاء وإدارة موقع إلكتروني يتضمن قاعدة بيانات على الإنترنت، واستخدام الشبكات الاجتماعية للتواصل مع الشباب ولإقامة شبكة بين منظمات الشباب المعنية بفنون القتال في شتى أنحاء العالم؛

(٣) نشر المعلومات بصفة دورية، بما في ذلك إصدار نشرات إلكترونية؛

(٤) المشاركة في تشغيل مكتبة ومتحف لفنون القتال العالمية.

(٥) المساعدة على تنظيم المهرجانات والمعارض الدولية الخاصة بفنون القتال.

(ب) إصدار خلاصة جامعة ومسرد مصطلحات عن فنون القتال التقليدية في العالم موجهين إلى الشباب.

٨ – وسيسهم المركز أيضاً في تعزيز التعاون بين بلدان الشمال والجنوب من خلال القيام بما يلي:

(أ) إشراك الشابات والشبان من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في الأنشطة المتعلقة بفنون القتال من أجل دعم ثقافة السلام والمصالحة في المنطقة الفرعية؛

(ب) إعداد مشاريع تقوم على عنصر البحث المذكور أعلاه من أجل توطيد ثقافة السلام، والحوار، والمصالحة، بالاعتماد أيضاً على خبرات اليونسكو وكفاءاتها.

البنية والوضع القانوني:

٩ – سيكون المركز كياناً قانونياً مستقلاً مما يتيح له إضفاء الطابع الرسمي على الدعم المالي والإداري والتقني الذي تقدمه المؤسسات الوطنية والإقليمية. وحددت بنية المركز في مشروع الاتفاق وستتضمن ما يلي:

(١) مجلس إدارة: وهو هيئة تتولى الإشراف على أنشطة المركز. وتحدد المادة ٧ من مشروع الاتفاق تشكيل هذه الهيئة؛

(٢) لجنة استشارية للبرنامج، تكون مسؤولة عن مساعدة مدير المركز على تصميم البرنامج الذي سيقدم إلى مجلس الإدارة للموافقة عليه، وعن تقديم الإرشاد المهني بشأن تنفيذ البرنامج. ويتولى مدير المركز تشكيل هذه اللجنة بما يتفق مع المبادئ التوجيهية التي يحددها مجلس الإدارة.

(٣) أمانة: وهي هيئة تتولى تنفيذ أنشطة المركز تحت إشراف مدير يعينه مجلس الإدارة؛

(٤) سيتمتع المركز في أراضي جمهورية كوريا بالاستقلال الذاتي والأهلية القانونية اللازمين لممارسة وظائفه.

المسائل المالية:

١٠– ستتحمل وزارة الثقافة والرياضة والسياحة، وإقليم تشونغتشيونغ الشمالي، ومدينة شونجيو (المعروفة أيضاً باسم "الحكومة") تكلفة تشغيل المركز السنوية البالغة نحو ٠٠٠ ٨٠٠ دولار أمريكي. وستكون وزارة الثقافة والرياضة والسياحة الوكالة المسؤولة عن إنشاء المركز، وعن الجوانب المالية والإدارية واللوجيستية للمركز. وستتولى تنسيق الروابط القائمة مع سائر الوزارات/الإدارات المعنية التابعة لحكومة جمهورية كوريا وستساعد بفعالية على إنشاء المركز الدولي وتشغيله بوصفه كياناً مستقلاً لا يستهدف الربح ويخضع للقانون الوطني الكوري.

١١– وأي أموال إضافية لازمة للمشاريع الرئيسية المقترحة التابعة للمركز، ومن ضمنها إصدار موسوعة عن فنون القتال التقليدية في العالم وجمع المحفوظات ذات الصلة، وإنشاء مدارس مفتوحة لفنون القتال، وتنظيم دورات تدريبية لمدربي فنون القتال التقليدية في البلدان النامية، وتنظيم حلقات تدارس جامعية دولية بشأن فنون القتال، فسوف تجمَّع من الحكومة الوطنية وإقليم تشونغتشيونغ الشمالي ومدينة شونجيو

وذلك على أساس كل مشروع على حدة. وإضافة إلى ذلك، يمكن تمويل مشاريع المركز من خلال إقامة وتنفيذ اتفاقات شراكة مع الوكالة الكورية للتعاون الدولي.

١٢- وستتولى الحكومة الأمور التالية:

(أ) إتاحة مبان مؤقتة لاستضافة المركز في بلدية شونجيو؛

(ب) تخصيص مبلغ إجمالي قدره مليار وون كوري (يعادل نحو ٠٠٠ ٨٠٠ دولار أمريكي) سنوياً لتغطية تكاليف تشغيل المركز؛

(جـ) تزويد المركز بما يلزم من الموظفين الإداريين الذين يتمتعون بالخبرات اللازمة من النواحي الإدارية والمالية والميزانية لأداء مهامه؛

(د) إنشاء أو توفير المرافق الدائمة بما فيها مكاتب المركز.

مجالات التعاون مع اليونسكو:

١٣- سيسهم المركز المقترح بصورة مباشرة في إنجاز عمل اليونسكو مع الشباب في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية من أجل الاستفادة من الإمكانيات التي تتيحها الرياضة في مجال تحقيق التحول الاجتماعي، والاندماج والتنمية الاجتماعيين، والسلام، على النحو المشار إليه في الأولوية القطاعية الثانية لفترة العامين، المحددة في البرنامج والميزانية لعامي ٢٠١٢-٢٠١٣ (الوثيقة ٣٦م/٥). كما سيسهم إسهاماً مباشراً في تحقيق أهداف برنامج عمل اليونسكو المشترك بين القطاعات والجامع للتخصصات من أجل النهوض بثقافة السلام واللاعنف، المحددة أيضاً في الوثيقة ٣٦م/٥، من خلال تمكين الشباب من أن يصبحوا عوامل تغيير اجتماعي إيجابي في مجتمعاتهم المحلية. وسيتم التشديد على استخدام فنون القتال باعتبارها وسيطاً قوياً لتلقين القيم الإيجابية وتعزيز التماسك الاجتماعي وتطوير المهارات الحياتية اللازمة للتنمية الشاملة للشبان والشابات ولمشاركتهم في الحياة العامة والحياة السياسية. كما يتوقع من "خريجي" المركز الشباب أن يؤدوا دورهم كمثال يحتذى من خلال تعزيز السلوك الإيجابي والنهوض بفنون القتال في مجتمعاتهم المحلية. وستبذل الجهود لمواءمة وتكييف أنشطة المركز بصورة مستمرة مع الأهداف الاستراتيجية لبرنامج اليونسكو، بما فيها الأهداف التي ستحدد في الاستراتيجية المتوسطة الأجل المقبلة للمنظمة (الوثيقة ٣٧م/٤) وفي البرنامج والميزانية المقبلين (الوثيقة ٣٧م/٥).

١٤- وستسهم أنشطة المركز بصورة مباشرة في تحقيق أولويتين عامتين من أولويات اليونسكو وهما: تعزيز المساواة بين الجنسين والأولوية لأفريقيا. وستبذل جميع الجهود لضمان إدماج المساواة بين الجنسين في تصميم البرنامج وتنفيذه. كما سيسهم المركز في أنشطة الأولوية لأفريقيا من خلال عمله الرامي إلى إشراك الشباب في الأنشطة المتعلقة بفنون القتال في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، بما في ذلك من خلال بناء مدارس مفتوحة لفنون القتال وتدريب القادة في فنون القتال، مما سيسهم إسهاماً مباشراً في تنفيذ استراتيجية اليونسكو بشأن الشباب الأفريقي.

الآثار المتوقعة من المركز وأهميته بالنسبة إلى اليونسكو

١٥- يتوقع أن يكون للمركز المقترح أثر ملحوظ في أنشطة اليونسكو الرامية إلى إعداد وتنفيذ برامج للشباب تدعم تنمية قدرات الشباب ومشاركتهم في المجتمع، ودرء العنف الذي يتعرض له الشباب والنهوض بالاندماج الاجتماعي. كما يكتسي المركز وبرامجه المقترحة أهمية كبرى بالنسبة إلى أنشطة اليونسكو الرامية إلى إيلاء الأولوية للشباب في كل من استراتيجيتها المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣ (الوثيقة ٣٤م/٤) وبرنامجها وميزانيتها لعامي ٢٠١٢-٢٠١٣ (الوثيقة ٣٦م/٥). كما ستسهم بصورة مباشرة في مهام المنظمة المتمثلة في بناء القدرات وتبادل المعلومات وتعزيز التعاون الدولي.

الأثر الإقليمي أو الدولي للمركز:

١٦- تتعلق أنشطة المركز بجميع البلدان، وسيتم النظر في التعاون مع معاهد ومراكز اليونسكو الأخرى من الفئتين ١ و٢، التي تركز على الشباب. كما سيقوم المركز بتوسيع نطاق عمله على الصعيد الدولي من خلال التعاون مع الاتحاد العالمي للفنون القتالية المؤلف حالياً من ٤٤ منظمة في ٣٨ دولة، جميعها من الدول الأعضاء في اليونسكو؛ والاتحاد العالمي لرياضة التايكوندو؛ واللجنة الدولية الحكومية للتربية البدنية والرياضة (سيجبس)؛ومكتب الأمم المتحدة المعني بتسخير الرياضة لأغراض التنمية والسلام. وترد قائمة كاملة بالتحالفات والشبكات الاستراتيجية التي سيتعاون معها المركز على الموقع الإلكتروني التالي:
http://unesdoc.unesco.org/images/0021/002176/217613E.pdf.

مجالات التعاون مع اليونسكو:

١٧- سيعمل المركز المقترح تحت رعاية اليونسكو ولكنه لن يكون جزءاً من المنظمة. بيد أن اليونسكو ستعمل على نحو وثيق مع المركز المقترح وقد تقدم له ما يلي:

(أ) المشورة والدعم التقني لتحديد رؤية واستراتيجية المركز على المدى القصير والمتوسط والطويل؛

(ب) المساعدة على تعزيز التعاون مع الهيئات الدولية الحكومية وغير الحكومية والهيئات التابعة للقطاع الخاص فضلاً عن التعاون مع الدول الأعضاء في اليونسكو من أجل تعبئة المساعدة المالية والتقنية وتنفيذ المشاريع الملائمة للشباب من خلال المركز، وتيسير الاتصال مع المنظمات الدولية الأخرى، وبخاصة مع منظمات الشباب التي تعنى بمهام المركز نفسها؛

(جـ) إصدار مطبوعات لليونسكو وأي مواد أخرى ذات صلة بالمركز فضلاً عن نشر المعلومات بشأن أنشطة المركز من خلال موقع اليونسكو على الإنترنت والنشرات الإعلامية والآليات الأخرى المتاحة للمنظمة.

(د) المشاركة، عند الاقتضاء وبحسب التمويل المتاح، في عمليات البحث والمعرفة وفي تبادل الأنشطة الرامية إلى بناء القدرات، وفي اجتماعات المركز.

الآثار المالية والإدارية بالنسبة لليونسكو:

١٨- لا يُتوقع أن تنجم أي آثار مالية أو إدارية عن هذا المشروع بالنسبة إلى اليونسكو. ويجوز لليونسكو أن تسهم في أنشطة برنامج المركز من خلال اتفاق تعاقدي يبرم مع المركز لغرض خاص في حدود البرنامج والميزانية المعتمدين ودون أن يتعرض تنفيذ البرنامج العادي الذي اعتمده المؤتمر العام للخطر. وستشمل التكاليف الإدارية المتوقعة في المستقبل، والمرتبطة ارتباطاً مباشراً بتشغيل المركز الذي يرتقب أن يبدأ عمله في عام ٢٠١٤، الاتصال بالمركز والتنسيق مع شبكة مراكز اليونسكو المعنية بالشباب وفقاً لاستراتيجية قطاع العلوم الاجتماعية والإنسانية فيما يخص المعاهد والمراكز من الفئة ٢. وسيجري التعويض عن التكاليف الطفيفة نسبياً المترتبة على هذه المساهمة، بأكثر من قيمتها عن طريق مشاركة المركز الفعالة في تنفيذ برامج اليونسكو الخاصة بالشباب بفضل مساهمة كبيرة تقدمها حكومة كوريا. وسيعزز المركز قدرات اليونسكو التنفيذية في المنطقة وفي سائر أنحاء العالم على حد سواء.

المخاطر

١٩- ستكون المخاطر التي قد تواجهها اليونسكو من جراء إنشاء المركز ضئيلة نظراً إلى الدعم الرسمي الذي سيتلقاه المركز من حكومة كوريا، والصلة المباشرة القائمة بين أنشطة المركز ومساعي اليونسكو وأهدافها.

الخاتمة:

٢٠- بوجه عام، قدمت جمهورية كوريا حججاً قوية للموافقة على طلب منح "المركز الدولي لفنون القتال من أجل تنمية قدرات الشباب ومشاركتهم"، المقترح إنشاؤه، صفة مركز من الفئة ٢. أهداف المركز المقترح على نحو وثيق مع أهداف برنامج اليونسكو الاستراتيجية وأولويتيها العامتين وأولويات برامجها المتعلقة بالشباب، وتعزيز ثقافة السلام واللاعنف، والاندماج الاجتماعي، وأفريقيا والمساواة بين الجنسين. وسيتحقق الجانب "الدولي" للمركز وستبرز صورة اليونسكو على نحو أكبر من خلال أنشطة المركز الرامية إلى توليد المعارف وتعزيز التفاهم بشأن مختلف أشكال فنون القتال الممارسة في كل أنحاء العالم، وكيف تساهم هذه الممارسات في تنمية الشباب ومشاركتهم وتمكينهم؛ ومشاركة الشابات والشبان من بلدان الشمال والجنوب في برامج صُممت بوجه خاص لبناء القدرات؛ ومن خلال تشكيل متوازن جغرافياً لمجلس الإدارة.

٢١- ويقدم مشروع الاتفاق تفاصيل أكثر تحديداً بشأن جميع الجوانب القانونية والتنظيمية والإدارية للمركز المقترح.

٢٢- وترحب المديرة العامة باقتراح إنشاء المركز الدولي لفنون القتال من أجل تنمية قدرات الشباب ومشاركتهم في جمهورية كوريا. وتقر بقدرة وزارة الثقافة والرياضة والسياحة على تزويد المركز المقترح بالمرافق اللازمة كي يتسنى له تعزيز البحوث وتبادل المعلومات وبناء القدرات والتعاون بين بلدان الشمال والجنوب، وأداء مهامه المتمثلة في إعداد الوثائق والقيام بدور مركز لتبادل المعلومات. كما تحيط علماً بأن المركز سيعود بفوائد كبيرة على الدول الأعضاء وعلى المؤسسات وعلى المنظمات غير الحكومية وعلى المهنيين العاملين من أجل تعزيز تنمية الشباب والمشاركة المدنية في الحياة السياسية والعامة كوسيلة لدعم التنمية المستدامة وثقافة السلام واللاعنف. وفضلاً عن ذلك، يتماشى إنشاء هذا المركز مع الاستراتيجية الخاصة بإنشاء المعاهد والمراكز التي تعمل تحت رعاية اليونسكو التي ورد بيانها في الوثيقتين

٣٥م/٢٢ و٣٥م/٢٢ تصويب، والتي وافق عليها المؤتمر العام في قراره ٣٥م/١٠٣، ومع الاستراتيجية الخاصة بالعلوم الاجتماعية والإنسانية فيما يتعلق بالمعاهد والمراكز من الفئة ٢.

مشروع القرار المقترح:

٢٣- بناءً على ما تقدم، قد يود المجلس التنفيذي النظر في قرار يصاغ نصه على النحو التالي:

إن المجلس التنفيذي،

١ - إذ يذكر بالقرار ٣٥م/١٠٣ الذي أقر فيه المؤتمر العام استراتيجية متكاملة وشاملة للمعاهد والمراكز التي تعمل تحت رعاية اليونسكو (الفئة ٢) على النحو الوارد في الوثيقتين ٣٥م/٢٢ و٣٥م/٢٢ تصويب،

٢ - وقد درس الوثيقة ١٩٠م ت/١٨ الجزء الثامن،

٣ - وإذ يدرك أن أنشطة مركز دولي لفنون القتال من أجل تنمية قدرات الشباب ومشاركتهم ستسهم على نحو كبير في تحقيق أهداف البرنامج الرئيسي الثالث - العلوم الاجتماعية والإنسانية، بغية الاستفادة من الإمكانيات التي تتيحها الرياضة لتحقيق التحول الاجتماعي، والاندماج والتنمية الاجتماعيين، والسلام، ولتحقيق أهداف البرنامج المشترك بين القطاعات من أجل تعزيز ثقافة السلام واللاعنف في إطار البرنامج والميزانية لعامي ٢٠١٢-٢٠١٣ (الوثيقة ٣٦م/٥)، ولا سيما في المجالات المتعلقة بمشاركة الشباب في بناء ثقافة السلام واللاعنف ومن خلال التعليم غير النظامي والنظامي،

٤ - يرحب بالاقتراح الذي قدمته حكومة جمهورية كوريا لإنشاء مركز دولي لفنون القتال من أجل تنمية قدرات الشباب ومشاركتهم في شونجيو بجمهورية كوريا، بوصفه معهداً من الفئة ٢ يعمل تحت رعاية اليونسكو، وذلك وفقاً للاستراتيجية المتكاملة والشاملة والمبادئ التوجيهية المتعلقة بإنشاء المعاهد والمراكز التي تعمل تحت رعاية اليونسكو (الفئة ٢) كما ورد بيانها في ملحق الوثيقة ٣٥م/٢٢ وتصويب ووافق عليها المؤتمر العام في القرار ٣٥م/١٠٣؛

٥ - ويشكر المديرة العامة على إجراء دراسة الجدوى لتقييم مدى ملاءمة إنشاء مركز دولي لفنون القتال من أجل تنمية قدرات الشباب ومشاركتهم بوصفه معهداً من الفئة ٢ يعمل تحت رعاية اليونسكو؛

٦ - ويوصي المؤتمر العام بأن يوافق في دورته السابعة والثلاثين على إنشاء المركز الدولي لفنون القتال من أجل تنمية قدرات الشباب ومشاركتهم بوصفه معهداً من الفئة ٢ يعمل تحت رعاية اليونسكو وبأن يأذن للمديرة العامة بتوقيع الاتفاق المعد لهذا الغرض؛

٧ - ويدعو جميع المراكز والمعاهد الوطنية أو الإقليمية المعنية الأخرى التي تركز على فنون القتال من أجل تنمية قدرات الشباب ومشاركتهم، إلى التعاون مع المركز.

منظمة الأمم المتحدة
للتربيـة والعلم والثقافة

المجلس التنفيذي
الدورة التسعون بعد المائة

190 EX/18 Part X

١٩٠م ت/١٨ الجزء العاشر

باريس، ٢٠١٢/٩/١١
الأصل: إنجليزي

البند ١٨ من جدول الأعمال المؤقت

تقرير المديرة العامة بشأن اقتراح مجلس إدارة معهد اليونسكو للتعليم في مجال المياه الخاص بإنشاء حرم جامعي عالمي والحصول على الحق في منح درجات الدكتوراه

الجزء العاشر

الملخص

تتناول هذه الوثيقة مجموعة من الاقتراحات اعتمدها مجلس إدارة معهد اليونسكو للتعليم في مجال المياه بغية تعزيز قدرة المعهد على الاستجابة للطلب المتزايد على التعليم والبحث في مجال المياه، من خلال ما يلي: (أ) إنشاء حرم جامعي عالمي لمعهد اليونسكو بمثابة شبكة مترابطة للمعاهد الإقليمية المنتمية إلى الفئة ١؛ (ب) تعديل النظام الأساسي الخاص بالمعهد بحيث ينص صراحةً على تخويله سلطة منح درجة الدكتوراه.

القرار المقترح: الفقرة ٨.

١ – اعتمد المؤتمر العام القرار في دورته الحادية والثلاثين القرار ٣١م١٦[(١)] الذي قبل فيه استعارة الموظفين والبنى الأساسية بلا تكلفة من مؤسسة المعهد الدولي لهندسة البنى الأساسية والهندسة الهيدرولية والبيئية[(٢)]، الواقعة في مدينة دلفت بهولندا وأنشأ معهد اليونسكو للتعليم في مجال المياه بوصفه معهداً من معاهد الفئة ١ التابعة لليونسكو. ولمعهد مستقل وظيفياً من حيث البرنامج ويمول تمويلاً كاملاً من خارج الميزانية. وتكمن مهمته في المساهمة في إعداد المهنيين وتدريبهم لإنتاج معارف جديدة من خلال البحوث المتعلقة بالمياه ولبناء قدرات المنظمات العاملة في هذا القطاع ومراكز المعرفة والمؤسسات الأخرى الناشطة في مجالات المياه والبيئة والبنى الأساسية، حتى تستفيد من ذلك البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة

(١) http://www.unesco.org/news/en/general-conference/all-documents

(٢) تمّ تأسيس المعهد الدولي لهندسة البنى الأساسية والهندسة الهيدرولية والبيئية (IHE) في عام ١٩٥٧ بوصفه كياناً وطنياً هولندياً. تصفح في هذا الشأن الموقع التالي http://www.unesco-ihe.org/About/50-years-of-wise-water.

انتقالية من خلال برامج الماجستير والدكتوراه في مجال العلوم. ويجري توفير برنامج الدكتوراه بالتعاون مع جامعات البلد المستضيف، وهناك أيضاً دورات قصيرة ونشطة معدة خصيصاً لتنمية القدرات ودورات متاحة على الإنترنت.

٢ – واعتمد مجلس إدارة معهد اليونسكو للتعليم في مجال المياه (الفئة ١) في عام ٢٠١٠ إبان دورته التاسعة توجّهات استراتيجية بعنوان "معهد اليونسكو للتعليم في مجال المياه في عام ٢٠٢٠"، كما اعتمد خطة تنفيذية، وذلك إقراراً منه بضرورة إجراء إصلاحات ملائمة باتت الحاجة إليها جلية لمواجهة التحديات العالمية، بما فيها الطلب العالمي المتزايد على التعليم والبحث في مجال المياه في البلدان النامية. وتشير هذه الوثيقة الخاصة بالاستراتيجية إلى الآثار السلبية التي تخلفها القيود المفروضة على الموارد المادية والمالية والبشرية التي حالت دون المزيد من التوسيع للمعهد في دلفت، وأدت بالمعهد إلى رفض تسعة مرشحين مؤهلين من أصل كل عشرة. وتقترح هذه الوثيقة حلاً يقوم على إنشاء حرم جامعي عالمي لمعهد اليونسكو بمثابة شبكة مترابطة للمعاهد الإقليمية المنتمية إلى الفئة ١ والتي تم إنشاؤها استناداً إلى المبادئ والممارسات ذاتها التي يقوم عليها معهد اليونسكو للتعليم في مجال المياه، وبتوافق تام مع قواعد اليونسكو ولوائحها. وقد أثارت هذه الوثيقة الاهتمام إبان الدورة التاسعة عشرة للمجلس الدولي، الحكومي للبرنامج الهيدرولوجي الدولي الذي أصدر قراراً مؤيّداً (القرار ٣ – XIX).

٣ – وطلب رئيس مجلس إدارة معهد اليونسكو للتعليم في مجال المياه في ١٨ حزيران/يونيو ٢٠١٢ من المديرة العامة تقديم اقتراح لإنشاء حرم جامعي عالمي، يتم إدراجه في جدول أعمال الدورة التسعين بعد المائة للمجلس التنفيذي لليونسكو، مشيراً إلى أن المؤتمر العام لليونسكو في دورته السادسة والثلاثين قد أحاط علماً في قراره ٣٦م/١٨ "بالمبادئ العامة للاتجاهات الاستراتيجية" المتعلقة بإصلاح معهد اليونسكو للتعليم في مجال المياه، وشجع "على تنفيذها في الوقت المناسب"، كما أعرب المجلس الدولي الحكومي للبرنامج الهيدرولوجي الدولي في دورته العشرين عن دعمه "إنشاء حرم جامعي عالمي لمعهد اليونسكو للتعليم في مجال المياه بغية تحقيق المزيد من الفعالية وتوسيع النطاق الجغرافي لبرنامج التعليم في مجال المياه" (SC-2012/WS/5).

٤ – وفضلاً عن ذلك، طلب مجلس إدارة معهد اليونسكو للتعليم في مجال المياه أيضاً من المجلس التنفيذي لليونسكو أن ينظر في الاقتراح المتعلق بتخويل المعهد الحق في منح درجة الدكتوراه على نحو مستقل عن الجامعات الهولندية، إذ سيتيح هذا الأمر للمعهد وضع برامج دكتوراه مشتركة مع جامعات أخرى، لا سيما في البلدان النامية، مما سيُعزز على نحو لا يستهان به تأثير المعهد، إذ إن برنامج الدكتوراه المعتمد فيه يعمل على أكمل وجه منذ التسعينات، فضلاً عن الإشارة إلى البرنامج السابق الذي تمّ وضعه إبان الدورة الرابعة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة والذي منح الحق ذاته إلى جامعة الأمم المتحدة[٣].

٥ – تُحيط المديرة العامة علماً بالاقتراح وتذكّر بأنها كانت قد دعمت من قبل الرؤية الاستراتيجية لمعهد اليونسكو للتعليم في مجال المياه، بما في ذلك الأساس المفاهيمي للحرم الجامعي العالمي. وتعرب أيضاً عن

(٣) الاقتراح الذي قدمه مجلس إدارة معهد اليونسكو للتعليم في مجال المياه متاح كاملاً على موقع الإنترنت التالي: http://www.unesco-ihe.org/excecutive_board_documents إلى جانب المعلومات الأساسية المتعلقة به.

تقديرها للسجل المتميز الذي يحتفظ به معهد اليونسكو للتعليم في مجال المياه فيما يخص تحضير المرشحين لنيل شهادة الدكتوراه وإظهار قدرة المعهد على المضي قُدماً في ذلك على نحو مستقل. وتوافق المديرة العامة أيضاً على أن الاستجابة للطلب المتزايد على التعليم والبحث في مجال المياه أمر ضروري يتسق مع نتائج مؤتمر الأمم المتحدة بشأن التنمية المستدامة المُبينة في وثيقته الختامية المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه"، كما يتسق مع الخطط الاستراتيجية للمرحلة الثامنة من البرنامج الهيدرولوجي الدولي (IHP-VIII، ٢٠١٤–٢٠١٨) الذي حظي مؤخراً بتأييد المجلس الدولي الحكومي للبرنامج الهيدرولوجي الدولي في دورته العشرين، فضلاً عن أن الدورة ذاتها قد شهدت تأييد الدول الأعضاء عمليةَ إصلاح معهد اليونسكو للتعليم في مجال المياه تأييداً كبيراً للغاية، لا سيما الشق المتعلق بإنشاء حرم جامعي عالمي.

٦ – وفي الوقت ذاته، تشير المديرة العامة فيما يخص الحرم الجامعي العالمي أن ثمة حاجة إلى المزيد من النقاش والتفاصيل بشأن تنفيذ الاقتراح. وترى أنه بالرغم من أن كل اقتراح لإنشاء معهد من الفئة ١ يستوجب إجراء دراسة جدوى مُحكمة تتم تحت إشرافها، فلا تزال ثمة ضرورة للقيام بدراسة جدوى شاملة لمعالجة الآثار والأبعاد القانونية والإدارية والمالية والتنفيذية لمفهوم الحرم الجامعي العالمي، بالإضافة إلى إجراء تقدير للاحتياجات يقوم على مسح إقليمي كلي يشمل جميع البرامج العالية الجودة الجاري العمل بها لكي يتسنى تزويد المؤتمر العام في دورته السابعة والثلاثين بكل ما يلزمه من معلومات في هذا الشأن. وينبغي أن تُدرج في دراسة الجدوى الشاملة إمكانية إتباع هذا النهج تدريجياً والنظر في القيمة المضافة لهذه المبادرة مقارنة بآليات التنفيذ بسائر آليات التنفيذ المكنة، بما فيها السبل الأخرى غير معاهد الفئة ١.

٧ – وبالمثل، ترى المديرة العامة أنه يجب كذلك إجراء دراسة جدوى شاملة لتزويد المؤتمر العام في دورته السابعة والثلاثين بما يلزمه من معلومات بشأن ضمان الجودة والآثار المترتبة على تخويل المعهد الحق في منح درجة الدكتوراه من حيث اعتماد الشهادات، على أن تتضمن هذه الدراسة إمعان النظر في أثر ذلك على أعضاء الحرم الجامعي العالمي في المستقبل من حيث ضمان الجودة واتساقها. وتشدد المديرة العامة أيضاً على أهمية المحافظة على أقوى العلاقات وأكثرها تعاوناً بين المعهد والجامعات في هولندا، كما في بلدان أخرى. وفضلاً عن ذلك، فثمة داع للنظر في إمكانية إدراج هذه السابقة في برامج الدرجات الأكاديمية التي قد تمنحها اليونسكو في موضوعات أخرى وما يمكن أن يترتب على ذلك من آثار على المنظمة.

٨ – لعل المجلس التنفيذي يرغب، بناءً على ما تقدم، في دراسة القرار التالي:

إن المجلس التنفيذي،

١ – وقد درس الوثيقة ١٩٠م ت/١٨ والاقتراح الكامل الذي قدمه مجلس إدارة معهد اليونسكو للتعليم في مجال المياه والوثائق الأساسية المرتبطة بذلك،

٢ – وإذ يشير بتقدير إلى السجل المتين لمعهد اليونسكو للتعليم في مجال المياه فيما يخص برامج شهادتي الماجستير والدكتوراه القائمة على التعاون مع الجامعات لفائدة البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية،

٣ – ويحيط علماً باقتراح مجلس إدارة معهد اليونسكو للتعليم في مجال المياه إنشاء حرم جامعي عالمي للمعهد بمثابة شبكة مترابطة للمعاهد الإقليمية المنتمية إلى الفئة ١،

٤ – ويحيط علماً أيضاً بطلب مجلس إدارة معهد اليونسكو للتعليم في مجال المياه تخويله الحق في منح درجة الدكتوراه على نحو مستقل،

٥ – ويحيط علماً كذلك بالملاحظات التي قدمتها المديرة العامة في الفقرات ٥ و٦ و٧ من الوثيقة ١٩٠/م ت/١٨ الجزء العاشر،

٦ – يدعو المديرة العامة إلى إجراء دراسة جدوى شاملة لإمكانية إنشاء حرمٍ جامعيٍ عالمي لمعهد اليونسكو للتعليم في مجال المياه، على أن تشمل هذه الدراسة: (أ) تقييماً شاملاً للآثار والأبعاد القانونية والمالية والإدارية والتنفيذية لمفهوم الحرم الجامعي العالمي؛ (ب) تقييماً معمقاً لما سيترتب على تخويل معهد اليونسكو للتعليم في مجال المياه الحق في منح درجة الدكتوراه من آثارٍ تتعلق بضمان الجودة واعتماد الشهادات، إلى جانب دراسة إمكانية اتباع هذا النهج تدريجياً والنظر في القيمة المضافة لهذه المبادرة مقارنة بسائر آليات التنفيذ الممكنة، بما فيها السبل الأخرى غير معاهد الفئة ١؛ (جـ) إجراء تقدير للاحتياجات يقوم على مسح إقليمي كلي يشمل البرامج التعليمية المتقدمة في مجال المياه؛

٧ – ويدعو أيضاً المديرة العامة إلى تقديم نتائج دراسة الجدوى هذه إلى المجلس التنفيذي في دورته الحادية والتسعين بعد المائة.